ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة السادسة والستون بعد المائة

166 EX/5
Part I
١٦٦م ت/٥
الجزء الأول
باريس، ٢٠٠٣/٣/٢٦
الأصل: انجليزي/فرنسي

البند **٣,١,٢** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام
عن تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دوراته السابقة

الجزء الأول

الملخص

يستهدف هذا التقرير إحاطة أعضاء المجلس التنفيذي علماً بما أحرز من تقدم في تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دوراته السابقة.

ويتناول الجزء الأول المسائل المتعلقة بتنفيذ البرنامج.

المحتويات

الصفحة

١ – القرار ١٦٢م ت/٣,٣,١: متابعة المؤتمر العالمي للعلوم ١

٢ – القرار ١٦٥م ت/٣,٣,١: لجنة الخبراء الخاصة المعنية بإنشاء برنامج دولي للعلوم الأساسية ٤

٣ – القرار ١٦٤م ت/٨,٤: متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ٥

٤ – القرار ١٦٤م ت/٣,٣,٢: التقرير المرحلي للمدير العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة الخاصة بالسنة الدولية للمياه العذبة ٩

٥ – القرار ١٦٥م ت/٨,٤: توصيات مراجع الحسابات الخارجي بشأن قطاع العلوم ١٤

٦ – القرار ٣١م/٢٢: تقرير المدير العام عن التدابير التي اتخذت لتقييم تأثير الإعلان العالمي بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان ٢١

٧ – القرار ١٦٤م ت/٣,٤,١: متابعة اجتماع المائدة المستديرة لوزراء العلوم بشأن أخلاقيات البيولوجيا ٢٣

٨ – القرار ١٦٥م ت/٣,٤,٣: تقرير المدير العام عن عمل اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية (COMEST) منذ دورتها الثانية ٢٥

٩ – القرار ١٦٤م ت/٣,٤,٢: متابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ٢٦

١٠– القرار ١٦٥م ت/٣,٤,١: التقرير المرحلي للمدير العام عن إعداد استراتيجية شاملة في مجال حقوق الإنسان ٣٠

١١– القرار ١٦٤م ت/٧,١,٥: الصندوق الدولي لإعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردّها في حالة الاستيلاء غير المشروع ٣٣

١٢– القرار ١٦٤م ت/٣,٥,٢: التقدم المحرز في إعداد المشروع الأولي لاتفاقية دولية لصون التراث الثقافي غير المادي ٣٤

١٣– القرار ١٦٤م ت/٧,١,٣: تقرير المدير العام عن إسهام اليونسكو في تنفيذ البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات ٣٦

١٤– القرار ١٦٤م ت/٧,١,٦: برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً (٢٠٠١–٢٠١٠) ٣٩

١٥– القرار ١٦٤م ت/٨,٦: متابعة حلقة التدارس الدولية بشأن النهوج الاستشرافية والاستراتيجيات التجديدية لصالح تنمية افريقيا في القرن الحادي والعشرين ولمساندة نيباد ٤٥

١٦– القرار ١٦٤م ت/٧,٢: الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات التنفيذية للجان الوطنية ٤٧

القرار ١٦٢م ت/٣,٣,١

متابعة المؤتمر العالمي للعلوم

١ – بحث المجلس التنفيذي في الدورة الثانية والستين بعد المائة أحدث تقرير عرض عليه عن التقدم المحرز في متابعة المؤتمر العالمي للعلوم الذي عقد في بودابست في يونيو/حزيران ١٩٩٩، وطلب في قراره أن يُحاط علماً في دورته السادسة والستين بعد المائة عن تنفيذ توصياته في هذا الشأن (القرار ١٦٢م ت/٣,٣,١، الفقرات الفرعية ٧ (أ)–(د)). ويمكن تلخيص التطورات الرئيسية التي حدثت منذ الدورة الثانية والستين بعد المائة على النحو التالي:

٢ – شهد عام ٢٠٠٢ بداية تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧، التي تبشر بمرحلة بالغة الأهمية في متابعة المؤتمر العالمي للعلوم، تمتد على ثلاث فترات عامين متتالية من العمل في ظل الشراكة الكاملة التي بنيت طوال عامين بعد مؤتمر بودابست. ومن المقرر في الاستراتيجية أن "تتصدى اليونسكو لتحديات العصر في إطار متكامل يستجيب للعقد الاجتماعي الجديد بين العلم والمجتمع للقرن الحادي والعشرين على النحو المحدد في نتائج المؤتمر العالمي للعلوم". وتستند الاستجابة لقرارات المؤتمر العالمي للعلوم إلى نهج يجمع بين توجيه استراتيجي لمجمل برنامج العلوم والميادين المتصلة به، وبين التركيز بشكل خاص على أنشطة مختارة. وتنفيذاً للهدف الاستراتيجي ٤ للاستراتيجية، يجري العمل، ولا سيما من خلال اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية، على تعزيز المبادئ والمعايير الأخلاقية التي يسترشد بها في تحقيق التنمية العلمية والتكنولوجية والتحوّل الاجتماعي. ويرمي الهدف ٥ إلى تحسين الأمن البشري من خلال تأمين إدارة أفضل للبيئة والتغيّر الاجتماعي. وفي هذا المجال، أعطيت أعلى درجة من الأولوية للموارد المائية والنظم الإيكولوجية المساندة لها، وذلك اعترافاً بدورها المركزي في توفير الأمن البيئي، كما تشكل برامج اليونسكو الدولية الحكومية الخمسة في مجال العلوم أداة متميزة لمعالجة التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة. ويشكل تعزيز القدرات العلمية والتقنية والبشرية من أجل المشاركة في مجتمعات المعرفة الناشئة الهدف ٦ للمنظمة في برامجها المتعلقة بالعلوم الأساسية والهندسية، والسياسات العلمية، وتعليم العلوم، والبيئة وتكنولوجيات المعلومات.

٣ – وقامت اليونسكو في عام ٢٠٠٢، بصفتها مركزاً لتبادل المعلومات، بإعداد وإصدار تقرير تحليلي وجّه إلى الحكومات والشركاء الدوليين عن متابعة المؤتمر العالمي للعلوم. ويوفر التقرير المعنون "تسخير العلوم لخدمة المجتمع" (Harnessing Science to Society) استقصاءً شاملاً لعائدات المؤتمر ولتنفيذ أنشطة المتابعة للمبادرات اللاحقة الواجب اتخاذها. ولجأت اليونسكو، لدى إعداد تقريرها، إلى الدول الأعضاء في المنظمة، وإلى المجلس الدولي للعلوم، وإلى أكثر من ١٥٠ منظمة دولية علمية غير حكومية بما في ذلك الاتحادات العلمية الأعضاء في المجلس الدولي للعلوم، و٤٠ منظمة دولية حكومية، بما في ذلك الوكالات المتخصصة المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وبينما يغطي التقرير الأنشطة الخاصة باليونسكو، فإنه يشير أيضاً إلى الأنشطة العديدة الأخرى التي تنفذها مؤسسات أخرى ويقدم معلومات عن الممارسات الحكيمة والفرص المتاحة فيما يخص المبادرات والتعاون. والتقرير متاح على الانترنيت، بالموقع (http://www.unesco.org/science/wcs/report-wcs.pdf)).

٤ – وعملا بتوصية المجلس التنفيذي (القرار ١٦٢م ت/٣,٣,١، الفقرة الفرعية ٧(هـ))، فقد تمّ الاستناد في إعداد الفصل المعنون "النقاط البارزة في المتابعة على المستوى الإقليمي" (Regional follow-up-highligts) من التقرير التحليلي، وفي تحديد بُعد هام من أنشطة المتابعة، إلى مشاورات أجريت مع المكاتب الميدانية. وكما يتضح من هذه المشاورات ومن التقارير الإقليمية، فقد تم تصميم برامج عمل على المستوى الإقليمي، ثم إن المنظمة، بناء على ما نصت عليه الاستراتيجية المتوسطة الأجل، سوف تعد استراتيجيات إقليمية ودون إقليمية محددة بما يتفق والأولويات المحلية وجداول العمل الخاصة بها.

٥ – وشرع في تنفيذ أنشطة عديدة تتجاوز إطار التقرير التحليلي، ولا سيّما على المستويين الوطني والإقليمي. فتشتمل هذه الأنشطة مثلا على اعتماد خطة عمل وطنية، في جمهورية طاجيكستان؛ وإنشاء المجلس الوطني للتقدم العلمي في إيران في عام ٢٠٢٠ من شأنه أن يوفر نهجاً علمياً لتوسيع نطاق العلوم والتكنولوجيا، تلبية للاحتياجات الاجتماعية والسلام في العالم، تمشياً مع "جداول الأعمال في مجال العلوم" للمؤتمر العالمي للعلوم. ودشن كرسي جامعي لليونسكو عن "المرأة والعلم والتكنولوجيا" في كلية العلوم الاجتماعية لأمريكا اللاتينية في بوينس آيرس (الأرجنتين، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١). وعقد المؤتمر عن "النزائر المعدنية في العمليات البيولوجية واستعراض البحوث المتعلقة بالنزائر المعدنية في افريقيا" في نيروبي (كينيا، مارس/آذار ٢٠٠٢). وأُبرم اتفاق بين اليونسكو والحكومة الشيلية لبدء تشغيل مركز المياه الجديد للمناطق القاحلة وشبه القاحلة في أمريكا اللاتينية والكاريبي (باريس، يونيو/حزيران ٢٠٠٢). وفي ٢٠٠٢، أجرى معهد ج. ب. بانت للبيئة والتنمية في منطقة الهيملايا دراسة معمقة لتشجيع زرع النباتات العطرية والنباتات التي يمكن استخدامها لأغراض طبية، على نطاق واسع، وذلك لصون التنوّع البيولوجي في منطقة الهيملايا وتحسين ظروف السكان المحليين الاقتصادية الاجتماعية.

٦– كما تحققت خطوة مهمة بفضل قرار المجلس التنفيذي بإنشاء المركز الدولي لاستخدام أشعة السنكروترون في مجال العلوم التجريبية وتطبيقاتها في الشرق الأوسط (سيزامي). وينبغي التذكير بأن الاجتماع الاستشاري (باريس، يونيو/حزيران ١٩٩٩) لمثلي الدول والسلطات الإقليمية المهتمة بمشروع سيزامي قد طلب من المدير العام لليونسكو إدراج اقتراح إنشاء المركز في أنشطة متابعة المؤتمر العالمي للعلوم. وفي وقت لاحق، استرعي انتباه مؤتمر بودابست إلى هذا المشروع، وأيد المجتمع العلمي العالمي هذه الفكرة على نطاق واسع. ودرس المجلس التنفيذي في دورته الثانية والستين بعد المائة تقرير المدير العام عن اقتراح إنشاء مركز سيزامي تحت رعاية اليونسكو وأوصى المؤتمر العام بالموافقة على هذه المبادرة في دورته الحادية والثلاثين. وأيد المؤتمر العام إنشاء المركز تحت رعاية اليونسكو وفوّض المجلس التنفيذي سلطة مواصلة دراسة وإقرار إنشاء هذا المركز في الأردن، بما في ذلك الموافقة على أي اتفاقات ضرورية، على ضوء دراسة الجدوى الكاملة التي ستُعرض عليه. وطبقاً لهذا القرار، درس المجلس في دورته الرابعة والستين بعد المائة دراسة الجدوى الكاملة التي أعدتها اليونسكو وأيد بالإجماع التوصية بإنشاء هذا المركز تحت رعاية اليونسكو.

٧ – وقد كوفئت الجهود التي بذلها ٢٤ من البلدان والسلطات المحلية المعنية بالمشروع، في عمان بإقامة احتفال بوضع الحجر الأساسي للمبنى الذي سيستضيف مركز سيزامي، في ٦ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣، تحت رعاية جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين. وإضافة إلى ذلك، أخطرت سبعة بلدان المدير العام بقرارها بالانضمام إلى عضوية المركز. وأتاح ذلك إنشاء المجلس الدائم لسيزامي في الاجتماع الذي عقده

المجلس المؤقت لسيزامي في عمان بالتزامن مع احتفال وضع الحجر الأساسي. كما ينبغي الإشادة بالسلطات الألمانية التي تكرمت بمنح حلقة التخزين ونظام الحقن بطاقة ٠,٨ جيغا فولط لجهاز بيسي ١، باعتبارهما في قلب البنية الأساسية لسيزامي؛ كما ينبغي الإشادة بالعرض السخي الذي قدّمته المملكة الأردنية الهاشمية باستضافة المركز، وبالسلطات الأمريكية التي قدمت الدعم المالي للمشروع، وبالمؤسسات العلمية الأوروبية التي استضافت متدربين من الشرق الأوسط ومن بلدان مجاورة في مختبراتها مجاناً.

٨ – وثمة قضية هامة أخرى يتناولها المجلس التنفيذي في إطار عملية متابعة المؤتمر العالمي للعلوم وهي دراسة فرص تجديد برنامج المنظمة في مجال العلوم الأساسية من خلال إنشاء برنامج دولي للعلوم الأساسية (IBSP). وتستمد فكرة هذه المبادرة من قرار المجلس ١٦٢م ت/٣,٣,١–٧ (د)، الذي تمت متابعته بالفعل، وفي قرار جديد اتخذ في الدورة الأخيرة للمجلس (القرار ١٦٥م ت/٣,٣,١).

٩ – وعلى الرغم من مضي زمن محدود نسبياً منذ انعقاد المؤتمر في بودابست، إلا أن التطوّرات التي ولّدها هذا المنتدى العالمي تقودنا إلى استنتاج أن المؤتمر العالمي للعلوم قد أعطى زخماً لأنشطة العديد من الشركاء. ويبدو أن هناك حاجة حقيقية، وفرصة أيضاً للمضي قدماً في تطوير شراكة على المستوى العالمي بحيث يمكن أن تؤدي إلى تزايد عائدات المؤتمر أضعافاً. وتقوم اليونسكو حالياً، طبقاً لدعوة المجلس التنفيذي (القرار ١٦٢م ت/٣,٣,١–(هـ))، وبصفتها مركزاً لتبادل المعلومات بشأن متابعة المؤتمر العالمي للعلوم، باتخاذ إجراءات لتحضير مشاورة مع الشركاء في عام ٢٠٠٤ (بودابست +٥). وتمّ الاتصال بالمجلس الدولي للعلوم، وطلب منه المشاركة في المرحلة التحضيرية هذه لتحديد أنسب سيناريو من الناحية العملية لإجراء المشاورة مع الأوساط العلمية التابعة له. وخلال عام ٢٠٠٣، ستشارك الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية الحكومية والمنظمات غير الحكومية وقطاع الصناعة في عملية التحضير لهذه المشاورة.

القرار ١٦٥م ت/٣,٣,١

لجنة الخبراء الخاصة المعنية بإنشاء برنامج دولي للعلوم الأساسية

١ – طبقاً للقرار ١٦٥م ت/٣,٣,١ المتعلق بـ "تقرير المدير العام عن نتائج دراسة الجدوى الخاصة بإنشاء برنامج دولي للعلوم الأساسية"، سيعقد اجتماع للجنة الخبراء الخاصة المعنية بإنشاء برنامج دولي للعلوم الأساسية في ٦ مارس/آذار ٢٠٠٣. وتُراعى في تشكيل اللجنة مشاورة رؤساء المجموعات الانتخابية في اليونسكو. وعملا بالاختصاصات المستمدة من قرار المجلس التنفيذي، فإن النتيجة المنتظرة من اجتماع اللجنة هو أن توفر إطاراً عملياً مناسباً يسهّل إنشاء البرنامج الدولي للعلوم الأساسية. ونظرا لمضي فترة قصيرة فقط منذ انعقاد هذا الاجتماع فمن الملائم منح الخبراء مزيداً من الوقت لإعداد الصيغة النهائية لتوصياتهم بشأن هذا الموضوع التي قد تترتب عليها آثار عميقة المدى بالنسبة للبرنامج في مجال العلوم الأساسية. ولذلك، فمن المزمع أن يقدم المدير العام إلى دورة المجلس السابعة والستين بعد المائة تقريره عن نتائج اجتماع اللجنة وعن الآثار المترتبة على توصياتها.

القرار ١٦٤م ت/٨,٤

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

١ – أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على الدور المنوط بالعلم أن يؤديه في إرساء أساس متين يُرتكز عليه في اتخاذ قرارات سديدة ورسم سياسات سليمة بشأن التنمية المستدامة. وقد وجهت الاستنتاجات والتوصيات التي انبثقت عن مؤتمر القمة العالمي صياغة برامج اليونسكو – ولا سيما برامجها المتصلة بالعلوم – المبينة في **مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ (٣٢م/٥)**.

٢ – وكان من أهم الابتكارات التي استحدثها مؤتمر القمة "المبادرات المتصلة بشراكات النوع الثاني"، التي تعتبر من النتائج الرسمية التي أسفر عنها هذا المؤتمر. وتعد هذه المبادرات أنشطة جديدة تشارك فيها أطراف معنية متعددة وتستهدف تطبيق جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة من خلال منجزات ملموسة ومهل زمنية محددة. وقد دخلت اليونسكو في نحو ٣٠ شراكة يندرج معظمها ضمن نطاق قطاع العلوم الطبيعية. ويجري إدراج هذه المبادرات الجديدة في برامج اليونسكو التي تضمها الوثيقة ٣٢م/٥.

٣ – ومن المتوخى بالتالي، في مشروع الوثيقة ٣٢م/٥، أن تسهم جميع **برامج اليونسكو العلمية والبيئية** في متابعة خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة WSSD (جوهانسبورغ، ٢٠٠٢). وسيساعد البرنامج الهيدرولوجي الدولي لليونسكو في تحقيق الهدف المتمثل في خفض عدد الأشخاص غير القادرين على الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، كما سيسعى إلى تعزيز القدرات الوطنية بهدف مساعدة البلدان في إعداد السياسات الوطنية وتنفيذها لتأمين الإدارة المتكاملة للموارد المائية وفعالية استخدام المياه. وسيعزّز الترويج لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة من خلال مواصلة اليونسكو إسهامها في البرنامج العالمي للشمس. وستسهم البرامج المعنية بعلوم الأرض في تحقيق مستويات أفضل من الأمن في المستوطنات البشرية من خلال تنفيذ أنشطة مختارة مخصصة للحد من الكوارث الطبيعية ولتطبيق التقنيات الحديثة الخاصة بالبيانات الجيولوجية، بما في ذلك تقنيات الاستشعار عن بعد. وسيقوم البرنامج المعني بالمناطق الساحلية والجزر الصغيرة بإقامة روابط داخل الجزر الصغيرة وفيما بينها في المحيط الهادي والبحر الكاريبي والمحيط الهندي، من أجل الوفاء بالأولويات التي سيحددها استعراض عام ٢٠٠٤ لبرنامج عمل الأمم المتحدة الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية SIDS (بربادوس +١٠). واستجابة لما ورد في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة فيما يخص المحيطات والدور المحدد للجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (كوي)، ستساعد برامج اللجنة على بناء القدرات الوطنية والمحلية وتعزيزها في مجالي علوم البحار والإدارة المستدامة للمحيطات ومواردها. وفضلا عن ذلك، ووفقا للتوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ستقدم المساعدة للبلدان النامية من أجل صياغة سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا.

٤ – وفي إطار متابعة اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى، الذي نُظم أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بشأن أوجه التفاعل والتكافل بين **التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي**، سيجري الاضطلاع بمبادرة مشتركة بين القطاعات تجمع بين قطاعي الثقافة والعلوم الطبيعية، ولا سيما برنامج الإنسان والمحيط الحيوي ومشروع المناطق الساحلية والجزر الصغيرة. وسيتم التركيز بشكل أساسي على إعداد استراتيجيات شاملة تعزّز أوجه التآزر بين الجوانب الاجتماعية والثقافية والبيولوجية للتنوع.

٥ – وكان من النتائج الهامة لمؤتمر القمة العالمي التوصية المقدمة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تنظر في اعتماد **عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة**. وقد اعتمدت اللجنة الثانية للجمعية العامة، بتوافق الآراء، في الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، مشروع القرار A/C.2/57/L.71 بشأن عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ويقضي هذا القرار بإعلان فترة السنوات العشر التي تبدأ في أول يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ "عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة". وتشتمل الوثيقة ١٦٦م ت/٣٧ ضميمة على معلومات تفصيلية عن الخطوات التي تعتزم المنظمة اتخاذها تنفيذاً لهذا القرار. ومن الجدير بالذكر أن النشاط ٢ من محور العمل ٤ من الجزء الذي يتعلق بقطاع التربية في مشروع الوثيقة ٣٢م/٥ يتناول "الاضطلاع بدور الوكالة الرائدة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

٦ – وتفسح خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة مكانا واسعا للمحيطات، وقد حظي إسهام **اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات (كوي – IOC)** في إدارة المحيطات بالاعتراف الكامل في الفقرة ٣٦(د) من تلك الخطة التي أشارت إلى: "تدعيم قدرات اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والفاو وسائر المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لبناء القدرات الوطنية والمحلية في مجال العلوم البحرية والإدارة المستدامة للمحيطات ومواردها". ومن ثم، ستؤدي كوي دوراً هاماً في إطار آلية التنسيق بين الوكالات بشأن القضايا المتصلة بالمحيطات والمناطق الساحلية داخل منظومة الأمم المتحدة، المشار إليها في الفقرة ٣٠(جـ) من خطة التنفيذ. وسيكون لذلك انعكاسات عامة على برامج كوي في المستقبل يمكن أن نحدد منها ما يلي:

٧ – على صعيد السياسة العامة، ستقوم كوي بما يلي:

- تعزيز التعاون والتنسيق الإقليميين بين المؤسسات والبرامج الإقليمية المعنية، وخاصة البرامج الإقليمية المتصلة بالبحار التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وهيئاته الإقليمية ودون الإقليمية (الفقرة ٣٠(و))؛
- مساعدة البلدان النامية على استحداث وإدارة السياسات والبرامج المتصلة بمقومات استدامة المحيطات والمناطق الساحلية (الفقرة ٣٠(ز))؛
- تنمية أنشطتها وبرامجها في إطار نهج النظام الإيكولوجي (الفقرتان ٣٠(د) و ٣٢(جـ))، ونهج الإدارة المتكاملة (الفقرتان ٣٠(هـ) و ٣١(ز))؛
- إنشاء القسم المستعرض الجديد للجنة التدريب والتعليم والمساعدة المتبادلة في مجال العلوم البحرية (TEMA)، التابعة لكوي، من أجل توفير آليات من قبيل مراكز الامتياز والشبكات التدريبية لتعزيز ما تبذله كوي من جهود لبناء القدرات (الفقرة ٣٧(جـ)).

٨ – وتشجع بعض الالتزامات المبينة في خطة التنفيذ مهام كوي وبرامجها. ومن ثم، فإن أنشطة كوي ستطور وتعزز في المجالات المذكورة في خطة التنفيذ، وذلك على النحو التالي:

- في إطار شعبة علوم المحيطات، شجعت الفقرة ٣٠(هـ) أنشطة البرنامج المتصلة بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، إذ أشارت إلى "تعزيز الإدارة المتكاملة المتعددة التخصصات والقطاعات للمحيطات والمناطق الساحلية وتشجيع ومساعدة الدول الساحلية على وضع سياسات المحيطات وآلياتها فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية"، كما حظيت تلك الأنشطة بالتشجيع في

الفقرة ٣٦ التي أشارت إلى "زيادة فهم النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية من الناحية العلمية باعتبار ذلك من الأسس الجوهرية لاتخاذ قرارات سليمة، الأمر الذي يتأتى باتخاذ إجراءات على جميع المستويات"؛

- وشجعت الفقرة ٣٢(د) أنشطة البرنامج المتصلة بتسخير العلوم لحماية النظم الإيكولوجية للمحيطات والبيئة البحرية، إذ أشارت هذه الفقرة إلى: "وضع برامج وطنية وإقليمية ودولية لوضع حد لفقدان التنوع البيولوجي البحري، بما في ذلك الشُعب المرجانية والأراضي الرطبة"؛

- وشجعت الفقرة ٣٧(و) أنشطة البرنامج المتصلة بالمحيطات والمناخ، إذ أشارت هذه الفقرة إلى: "تحسين تقنيات ومنهجيات تقييم آثار تغير المناخ وتشجيع الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ على موالاة تقييم الآثار الضارة آنفة الذكر"؛

- وفي إطار نظم المراقبة الميدانية، شجعت الفقرة ٣٧(جـ) أنشطة النظام العالمي لمراقبة المحيطات وبرامج التدريب والتعليم والمساعدة المتبادلة في مجال العلوم البحرية، إذ أشارت هذه الفقرة إلى "تعزيز القدرة المؤسسية لدى البلدان وتشجيع أعمال الرصد والبحث المشتركة على الصعيد الدولي وذلك بتحسين أساليب الرصد السطحي وزيادة استخدام البيانات المستمدة من السواتل ونشر المعارف الفنية والعلمية وتقديم المساعدة للبلدان غير المنيعة"؛

- وفي إطار خدمات المحيطات، تدعو الفقرة ٣٧(ح) إلى مواصلة الإنجازات الحالية، إذ أشارت إلى: "إنشاء نظم للإنذار المبكر وشبكات للمعلومات في مجال إدارة الكوارث تتسق والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وتعزيز تلك النظم والشبكات".

٩ – ومن أهم النتائج التي تتعلق بالمحيطات، والتي سيكون لها تأثير كبير على برامج كوي في المستقبل، مشاركة كوي الكاملة في التقييم البحري العالمي (الفقرة ٣٦(ب)).

١٠– وتسهم كوي أيضا في عشرٍ من الشراكات التي استحدثت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والتي تعهدت فيها كوي بتقديمٍ المساعدة التقنية، وستقوم كوي، في جملة أمور، بمواصلة أداء هذا الدور فيما يتعلق بالعملية الافريقية، وبتنفيذ برنامج التدخلات، وبالجيل الثاني من هذه المبادرة. وتتمثل شراكات النوع الثاني هذه فيما يلي:

- العملية الافريقية
- شبكة الممارسين والأكاديميين الدولية المساندة لتنفيذ برامج إدارة المناطق الساحلية والمحيطات
- المبادرة المشتركة بين كوي و"الشراكة من أجل مراقبة محيطات العالم بهدف استخدام المحيطات وإدارتها بطريقة ذكية"
- تطبيق تقنيات النظائر في مجال العلوم والتكنولوجيا من أجل تأمين إدارة مستدامة للموارد المائية والمناطق الساحلية (SWARCOZM)
- شراكة H2O (من قمم التلال إلى المحيطات) وعنصرها الفرعي FreshCo
- من الماء الأبيض إلى الماء الأزرق
- تجربة استيعاب البيانات الأوقيانوغرافية العالمية (GODAE)

- التدريب والتعليم في مجال مراقبة الأرض
- الشراكة في النظام المتكامل للمراقبة العالمية
- تطبيق التقنيات النووية وغير النووية من أجل رصد وإدارة الانتشارات الطحلبية الضارة في الجناح الساحلي لمنطقة بنغويلا

١١- وأخيرا، ستضطلع كوي بدور رائد في إضفاء الطابع الرسمي على منتدى جديد هو "منتدى المحيطات والمناطق الساحلية والجزر" الذي استحدث في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والذي حلّ محل فريق غير رسمي تابع لمؤتمر القمة هذا، هو "الفريق التنسيقي المعني بالمحيطات والمناطق الساحلية والجزر" الذي شاركت فيه كوي.

القرار ١٦٤م ت/٣,٣,٢

التقرير المرحلي للمدير العام عن التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة الخاصة بالسنة الدولية للمياه العذبة

الخلفية

١ – اعتمد المجلس التنفيذي في دورته الحادية والستين بعد المائة قراراً (١٦١م ت/٨,١,٢) رحب فيه بمبادرة الجمعية العامة للأمم المتحدة لإعلان ٢٠٠٣ سنة دولية للمياه العذبة وأعرب عن دعمه لها. واعترف المجلس التنفيذي بالأهمية الحاسمة للقضايا المتعلقة بالموارد المائية في عالم اليوم، وبضرورة شن حملة دولية واسعة النطاق للتوعية داعياً الدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، إلى تقديم موارد للأنشطة الخاصة بهذه السنة على جميع الأصعدة. كما دعا المدير العام إلى أن يكفل قيام اليونسكو بدور محوري في الجهود المبذولة لهذا الغرض في إطار منظومة الأمم المتحدة.

٢ – ومتابعة للقرار المذكور، اعتمد المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والستين بعد المائة القرار ١٦٤م ت/٣,٣,٢ الذي ذكّر فيه بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٢/٥٦ الذي اتخذته في ٢١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ ورحبت فيه بالاستعدادات الجارية على نطاق المنظومة للاحتفال بهذه السنة الدولية، وأحاط علماً بالتقدم المحرز المشار إليه في الوثيقة ١٦٤م ت/١٢، وأعرب عن ارتياحه للدور المحوري الذي تضطلع به اليونسكو في هذا المجال بوصفها إحدى وكالتين قياديتين في منظومة الأمم المتحدة (الوكالة الأخرى هي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة UN/DESA) فيما يتعلق بالتحضير لأنشطة السنة الدولية، كما كرر المجلس التنفيذي مناشدته للدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل الإسهام على كافة المستويات في الاحتفال بالسنة الدولية، وأيّد الاقتراحات بشأن أنشطة اليونسكو للاحتفال بالسنة الدولية.

أحدث التطورات في إطار منظومة الأمم المتحدة

٣ – عينت الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار ١٩٦/٥٥ اللجنة الفرعية المعنية بموارد المياه العذبة والتابعة للجنة التنسيق الإدارية، كي تعمل كهيئة تنسيقية للسنة الدولية. وقد تم التأكيد في الدورة الثانية والعشرين للجنة الفرعية (سبتمبر/أيلول ٢٠٠١) على الدور القيادي الذي تضطلع به إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UN/DESA) واليونسكو في أنشطة الاحتفال بالسنة الدولية. إلا أن الهيئات الفرعية للجنة التنسيق الإدارية ما عادت قائمة اعتباراً من ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ وذلك بموجب قرار مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (CEB). في غضون ذلك، استمر القيام بمهام اللجنة الفرعية السابقة المعنية بموارد المياه العذبة عن طريق آلية غير رسمية مشتركة بين الوكالات بدلا من لجنة فرعية دائمة. ونظراً إلى الحاجة الملموسة لوجود آلية تنسيق رسمية تابعة للأمم المتحدة تعنى بالقضايا الهامة في مجال المياه العذبة، رحب المدير العام مؤخراً باقتراح، سيقوم مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (CEB) بدراسته، يدعو إلى إنشاء هيئة تنسيق في مجال المياه تابعة للأمم المتحدة تكون موجهة نحو العمل ومشتركة بين الوكالات. وخلال هذه

الفترة، واصلت اليونسكو وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UN/DESA) دورهما القيادي في الأنشطة المتعلقة بالسنة الدولية، وهما على اتصال دائم مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى المعنية.

٤ – وقد تعزز الاحتفال بالسنة الدولية للمياه العذبة واكتسب معنى جديداً بإقامة الأهداف الإنمائية للألفية واعتماد الخطة التنفيذية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢). ومن بين الأهداف الإنمائية للألفية أن تخفض إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٥، عدد سكان العالم الذين لا يستطيعون الوصول إلى المياه الصالحة للشرب أو الانتفاع بها. كما دعت هذه الأهداف إلى وقف الاستغلال غير المحتمل لموارد المياه بوضع استراتيجيات لإدارة المياه على كل من الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، وتوخي الإنصاف في مجال الانتفاع بالمياه والعمل على توفير كميات كافية منها. وقد أكدت خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على هذه الأهداف مجدداً وعملت على تطويرها ووضعت لنفسها هدفاً يتمثل في إنجاز استراتيجيات وطنية لإدارة الموارد المائية بحلول عام ٢٠٠٥.

٥ – تم استعراض الوضع الإجمالي للأنشطة الخاصة بالسنة الدولية على النطاق العالمي وعلى صعيد كافة وكالات الأمم المتحدة في الوثيقة A/57/132 المعنونة *"حالة الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣ – تقرير الأمين العام"* التي قُدمت إلى الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة (نيويورك، أكتوبر/تشرين الأول – ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢) على صعيد الأنشطة والمبادرات الدولية في هذا المجال، ركّز التقرير على أهمية تقديم العدد الأول من "التقرير عن تنمية المياه في العالم" (WWDR) في المنتدى العالمي الثالث عن المياه (كيوتو، اليابان، مارس/آذار ٢٠٠٣). وتناول التقرير العديد من الأنشطة الإقليمية، لا سيما التي تتم بإشراف مختلف اللجان الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة. كما أكد التقرير على أهمية استراتيجية الاتصالات، مشيراً إلى أن السنة الدولية للمياه العذبة قد أدرجت في جدول أعمال فريق العمل الخاص التابع للمجموعة المعنية بالاتصال، بالتعاون مع قسم إعلام الجمهور في عدة وكالات للأمم المتحدة بضمنها اليونسكو. وتتمثل الأهداف المتوخاة في ما يلي: زيادة الوعي بشأن الصلات القائمة بين التنمية المستدامة وإدارة موارد المياه العذبة على الصعيد العالمي؛ تشجيع الحكومات على رسم سياسات وإعداد قوانين لحماية البيئة المائية؛ حفز الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات على مستوى القاعدة للدعوة إلى استثمارات أكبر في مجال تنمية الموارد المائية؛ زيادة الهبات الثنائية والمتعددة الأطراف لصون النظم الإيكولوجية ذات الأولوية العالية وللتنمية المستدامة للموارد المائية. ومن بين المواد التعليمية التي ستوفر خلال السنة الدولية، عنيت بالذكر خاصة "موسوعة النظم المساندة للحياة" التي تصدر برعاية اليونسكو. وتناولت الوثيقة بالذكر المعرض المتنقل الذي استهل عند القُبة المائية أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ، احتفالاً بالسنة الدولية للمياه العذبة ودعماً لها. كما ورد في الوثيقة وصف للشعار الرسمي للسنة الدولية. ويمكن معرفة كيفية الحصول على ترخيص لاستخدام هذه الوثيقة بالرجوع إلى موقع السنة الدولية على شبكة الويب الذي أعدته اليونسكو وتقوم الآن برعايته (انظر أدناه).

أنشطة اليونسكو للاحتفال بالسنة الدولية

٦ – حسبما هو مبين في الوثيقة ١٦٤م ت/١٢، تنقسم أنشطة اليونسكو الخاصة بالسنة الدولية إلى أربع فئات هي:

(أ) أداء الدور القيادي الذي تشترك فيه اليونسكو مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UN/DESA)، داخل المنظومة في توجيه عمليات التحضير والتنسيق للسنة الدولية للمياه العذبة.

(ب) الأنشطة التي تنفذها اليونسكو مباشرة باسم منظومة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص إعداد واستضافة الموقع الرسمي للسنة الدولية على شبكة الويب.

(جـ) الأنشطة التي تنفذ من خلال البرنامج العالمي لتقييم المياه، ولا سيما إصدار *"التقرير عن تنمية الموارد المائية في العالم"* ونشر دراسات حالات تجري في إطار البرنامج العالمي لتقييم المياه (WWAP).

(د) أنشطة تكميلية تنفذها اليونسكو كإسهام منها في السنة الدولية، لا سيما بالتعاون مع البرنامج الهيدرولوجي الدولي (بهد)، وذلك بالإضافة إلى أداء المسؤوليات المذكورة أعلاه.

ويرد في الفقرات التالية بيان الأنشطة المنفذة والجاري تنفيذها والمزمعة وذلك ضمن الإطار العام للأنشطة سالفة الذكر.

٧ – استهلت السنة الدولية للمياه العذبة في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢ بحدثين متوازيين جرى أحدهما في مقر اليونسكو في باريس والآخر في أمانة الأمم المتحدة في نيويورك. في اليونسكو، قاد المدير العام مراسيم اجتماع إعلامي للمندوبين الدائمين بمناسبة السنة الدولية للمياه العذبة. أما في نيويورك فقد قامت السيدة لويز فريشيت، نائبة الأمين العام، بافتتاح مراسيم الحفل. ونقلت إلى اجتماع نيويورك رسالة وجهها إليه المدير العام.

٨ – في خطاب مؤرخ في ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢، طلب نيتين ديساي، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لدى الوفود الدائمة في الأمم المتحدة، تحديد جهات التنسيق في كل دولة عضو. واقترح الخطاب إشراك اللجان الوطنية للبرنامج الهيدرولوجي الدولي (بهد) في هذه المهمة، على أثر قرار للمجلس الدولي الحكومي لبهد صادر في يونيو/حزيران ٢٠٠٢. وكما يبين موقع السنة الدولية على شبكة الويب توجد، اعتباراً من ٣١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣، جهات تنسيق مسجلة رسمياً في ٣١ قطراً هي كالتالي: الأرجنتين، آروبا، اسبانيا، استراليا، ألمانيا، أوزبكستان، إيران، إيطاليا، بوليفيا، بيرو، تركيا، جامايكا، الجزائر، جمهورية مولدوفا، الدنمارك، سنغافورة، الصين، عُمان، غابون، غامبيا، فيتنام، قطر، قيرغيزستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، مالطة، مالي، المكسيك، المملكة المتحدة، هولندا.

٩ – ولدعم أمانة اليونسكو وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UN/DESA)، قامت اليونسكو بتشكيل وحدة متخصصة للسنة الدولية للمياه العذبة تضطلع بمسؤوليات مختلفة، بضمنها

التنسيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مختلف القضايا المشتركة بين الوكالات والدولية فيما يتعلق بالأنشطة المقترحة والاستجابة إليها، وتطوير الموقع الشبكي، والاتصال مع جهات التنسيق الوطنية والتابعة لبهد وتقديم المشورة إليها، وتوفير الدعم لمبادرات الشباب الخاصة بالسنة الدولية، وإعداد سجل مستوفى عن الأنشطة المقترحة على الصعيدين الدولي والوطني، إلى غير ذلك من أمور. ويتطلب هذا الجهد قيام التعاون بين موظفي بهد والبرنامج العالمي لتقييم المياه (WWAP).

١٠- قامت اليونسكو بإنشاء وإدارة الموقع الرسمي للسنة الدولية للمياه العذبة على شبكة الويب تحت عنوان <http://www.wateryear2003.org/> وفاء بالتزاماتها في هذا الصدد. وقد افتتح الموقع رسمياً في ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣ الموافق لاستهلال السنة الدولية. وقامت اليونسكو بتصميم هذا الموقع بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى تغطية التطورات والأخبار المتعلقة بالسنة الدولية، يوفر الموقع مجالاً لكل دولة عضو ووكالة من وكالات الأمم المتحدة لعرض معلومات مستوفاة عن الأحداث والأنشطة الخاصة بالسنة الدولية فضلاً عن مواد تعليمية وذلك باتباع طريقة سهلة وميسرة. ويشجع الموقع الشبكي التعاون مع جهات التنسيق الوطنية والمنظمات غير الحكومية، موفراً وصلات مع الموقع الشبكي للسنة الدولية للمياه العذبة. ويجري كذلك تشجيع المعلمين والطلبة على استخدام الموقع. وستعرض المواد التعليمية التي تنتجها اليونسكو والمنظمات الأخرى والشركاء على الموقع المذكور (أي المواد الخاصة بالأراضي الرطبة التي تنتجها اتفاقية رامسار عن الأراضي الرطبة). واليونسكو في صدد التباحث مع برنامج التربية في مجال المياه للمعلمين وشركة نيستله Nestlé التي ترعاه، لعرض موادهم التعليمية الخاصة بالأنشطة المعدة للشباب في مجال المياه على الموقع الشبكي للسنة الدولية. ونجد على الموقع الشبكي أيضاً شعار السنة الدولية والتعليمات الخاصة بالحصول على ترخيص باستخدامه. كما يوفر الموقع مجموعة وثائق صحافية. واللغة المعتمدة للموقع هي الانجليزية وتجري حالياً ترجمات إلى الفرنسية والاسبانية. ولم تسمح شحة الموارد بعمل ترجمات إلى لغات الأمم المتحدة الأخرى وفقاً للخطة المقررة. وقامت وحدة اليونسكو للسنة الدولية للمياه العذبة بالتعاون مع قسم نظم المعلومات والاتصال بإعداد نشرة إخبارية (SPLASH) عن السنة الدولية كعمل مواز ومكمل للموقع الشبكي.

١١- ووفقاً للخطة المقررة، سيقدَّم العدد الأول من *"التقرير عن تنمية الموارد المائية في العالم"*، الذي أعده البرنامج العالمي لتقييم المياه، إلى المنتدى العالمي الثالث عن المياه في كيوتو في اليوم العالمي للمياه، ٢٢ مارس/آذار ٢٠٠٣، في مناسبة خاصة بحضور المدير العام وشخصيات رفيعة أخرى. وقد تقرر إعلان الخلاصة التنفيذية للتقرير على الصعيد العالمي في ٥ مارس/آذار ٢٠٠٣ في طوكيو لغرض جلب انتباه وسائل الإعلام إلى التقرير إلى أقصى حد. وسيتم نشر سبع دراسات حالات تخص مناطق مختلفة في العالم أعدها البرنامج العالمي لتقييم المياه في المنتدى وأماكن أخرى عن طريق معارض خاصة. وسيساهم أيضاً البرنامج العالمي المذكور في إتاحة المعرض المتنقل الخاص في كيوتو وهو المعرض الذي جرى استهلاله في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

١٢- قام المدير العام بتعيين صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود، رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (AGFUND) *"مبعوث اليونسكو الخاص في مجال المياه"* في ١٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢. وسيسعى صاحب السمو الملكي الأمير طلال إلى زيادة الوعي لدى صانعي القرار الرفيعي المستوى ورؤساء الدول بشأن القضايا الخطيرة للمياه العذبة، وإلى تشجيع الدول على

اعتماد المؤسسات والسياسات والقوانين الملائمة من أجل إدارة مستدامة للمياه. وسيشارك الأمير طلال بالنيابة عن اليونسكو في عدة مناسبات كبرى خاصة بالمياه. وسيتعاون برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية مع اليونسكو في عدة مشروعات لزيادة قدرات عدد من الدول على مواجهة تحديات إدارة المياه. وجرت في الاجتماع السنوي لسفراء اليونسكو للمساعي الحميدة (باريس، ٥–٦ فبراير/شباط ٢٠٠٣) مناقشة السنة الدولية للمياه العذبة وأحسن السبل للحصول على دعم السفراء من أجل زيادة وعي الجمهور وإشراكهم كشخصيات مرموقة في أنشطة اليونسكو المتعلقة بالمياه العذبة.

١٣– اعتمد المجلس الدولي الحكومي لبهد في دورته الخامسة عشرة القرار XV-3 الذي دعا فيه اللجان الوطنية لبهد وجهات التنسيق إلى ممارسة دور فعال على الصعيد الوطني والعمل كجهات تنسيق وطنية للسنة الدولية للقيام بما يلي: (١) تنظيم حلقات عمل وحلقات تدارس ومؤتمرات عن موارد المياه العذبة خلال السنة الدولية؛ (٢) إنتاج وتوزيع مواد للتعليم وزيادة الوعي؛ (٣) تعبئة الموارد البشرية والمالية لمثل هذا التعاون. ويقوم بهد، حسبما تقرر، بإسهام واسع النطاق في السنة الدولية عن طريق لجانه الوطنية وشبكته العالمية. وبلغ عدد الدول التي أفادت بوجود أنشطة مزمعة لديها للسنة الدولية ٣١ دولة حتى ٣١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣، وهي: اثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، استراليا، ألمانيا، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيطاليا، باكستان، بوليفيا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية كوريا، جنوب افريقيا، السعودية، طاجيكستان، فرنسا، فيتنام، قيرغيزستان، كوبا، الكويت، كينيا، مالطة، مصر، المكسيك، النمسا، نيبال، هولندا، اليابان، اليونان. وتشمل الأنشطة فعاليات علمية وتكنولوجية وإدارية على الصعيدين الوطني والدولي، ومبادرات تعليمية ولزيادة الوعي على كافة المستويات، واستخدام وسائل الإعلام، وإعداد جوائز في الموضوعات ذات الصلة.

١٤– سينعقد مؤتمر عموم افريقيا عن إدارة الموارد المائية الذي تنظمه اليونسكو واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمات دولية حكومية أخرى، في أديس أبابا في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣ وسيشكل حدثاً كبيراً في ختام السنة الدولية. وسوف يقدم تقرير افريقي عن تنمية الموارد المائية قامت باقتراحه وصياغته المنظمات الافريقية على غرار "التقرير عن تنمية الموارد المائية في العالم"، وستعقد رابطة علوم وتكنولوجيا المياه التابعة لبلدان مجلس التعاون الخليجي مؤتمرها الدولي السادس في مارس/آذار ٢٠٠٣ برعاية اليونسكو كإسهام منها في السنة الدولية. وستجري فعاليات عديدة على المستوى الوطني والدولي في إطار أنشطة اليونسكو للسنة الدولية، منها على سبيل المثال، الندوة الدولية المعنونة: "أساس الحضارة — علوم المياه" التي ستنعقد في روما، إيطاليا، في ٥–٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣، والمؤتمر الثالث للرابطة الدولية لتاريخ المياه الذي سينعقد في القاهرة، مصر، في ١١–١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣.

١٥– وطبقاً لمعايير السنوات الدولية، ينبغي أن تكون الأنشطة الخاصة بالسنة الدولية ذاتية التمويل. وتخصص اليونسكو اعتمادات مالية محدودة من الميزانية العادية لتغطية التكاليف الأساسية لدورها التنسيقي ولتطوير موقعها الشبكي، وعليه من الضروري أن يقوم الشركاء في احتفالات السنة الدولية بتوفير مبالغ من عندهم أو من مصادر أخرى.

القرار ١٦٥م ت/٨,٤

توصيات مراجع الحسابات الخارجي بشأن قطاع العلوم

توصيات مراجع الحسابات الخارجي	ملاحظات المدير العام	حالة التنفيذ
الفقرة ١٠٨ – ينبغي لليونسكو أن تبيّن في خططها وفي التقارير التي تقدمها إلى الدول الأعضاء نتائج محددة ومنشودة من محاور عمل قطاع العلوم الطبيعية تكون متسقة مع النتائج الاستراتيجية الأوسع نطاقاً المحددة في الخطة المتوسطة الأجل.	موافق. ستتضمن الوثيقة م/٥ والتقارير المقدمة إلى الدول الأعضاء في المستقبل بياناً لنتائج محددة لمحاور العمل تكون متسقة مع النتائج الأوسع نطاقاً المحددة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل.	أدرج بيان النتائج المحددة والمنشودة في مشروع الوثيقة ٣٢م/٥ وفي خطة المرحلة السادسة لبهد (٢٠٠٢–٢٠٠٧).
الفقرة ١١٣ – ينبغي لقطاع العلوم أن يعدّ تقارير عن الإنفاق الإجمالي على المخرجات، وكذلك عن المساهمات المالية الخارجة عن الميزانية ومن البرنامج العادي المتعلقة بها.	موافق. وكما يدرك مراجع الحسابات الخارجي فإن الجهود تبذل حالياً في الوثيقة م/٣ لبيان كيفية إسهام الموارد الخارجة عن الميزانية في تحقيق الأهداف المحددة في ميزانية البرنامج العادي. وبالفعل فإن الوثيقة م/٣ أصبحت تبين إجمالي الإنفاق على المخرجات المحددة لجميع قطاعات البرنامج. وستُبذل الجهود للقيام بصورة مستمرة بتحسين أسلوب عرض هذه المعلومات.	بُذلت الجهود في مشروع الوثيقة ٣٢م/٣ لتحسين أسلوب عرض نتائج أنشطة البرنامج العادي والأنشطة الممولة من خارج الميزانية. وتماشيا مع ذلك، أنشأ المجلس الدولي الحكومي لبهد، في دورته الثانية عشرة، اللجنة المالية التي تراقب بانتظام تمويل بهد ومصروفاته بحسب الأنشطة وتقيم التنفيذ الإجمالي للبرامج ومستوى الموارد.
الفقرة ١١٧ – ينبغي لقطاع العلوم الطبيعية في اليونسكو أن يبيّن ميزته النسبية عن طريق تضمين خططه وعمليات التقييم التي يقوم بها، معلومات عن مدى إسهامه بمهارات أو خبرات خاصة في إطار المشروعات القائمة على الشراكة.	موافق. وكما اقترح مراجع الحسابات الخارجي، فسوف تقوم جميع قطاعات البرنامج في المستقبل، وليس قطاع العلوم الطبيعية وحده، بإظهار ميزتها النسبية في خططها. وستتضمن عمليات التقييم أيضاً عنصراً يتعلق بتقييم مدى إسهام القطاعات بمهارات أو خبرات خاصة في إطار المشروعات القائمة على الشراكة.	سعت جميع قطاعات البرنامج إلى تحديد ميزتها النسبية بالمقارنة بسائر شركاء البرنامج لدى إعداد مقترحاتها لمشروع الوثيقة ٣٢م/٥. وهناك إقرار في منظومة الأمم المتحدة بأن بهد هو البرنامج المائي العلمي الوحيد الذي يتمتع بالاعتراف به على المستوى العالمي. أما على المستوى الميداني، فإن مشاركة اليونسكو في عملية إعداد "إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" تساعدها في تحديد ميزتها النسبية بالمقارنة بشركائها وفي وضع خططها بناء على ذلك. وتضع اليونسكو نصب عينيها الطريقة التي يمكن أن تبين بها ميزتها النسبية باعتبارها المحور المركزي في التخطيط لجميع عمليات التقييم.

توصيات مراجع الحسابات الخارجي	ملاحظات المدير العام	حالة التنفيذ
الفقرة ١٢٤ – ينبغي لقطاع العلوم الطبيعية في اليونسكو القيام بما يلي: ● النظر في إمكانية الاستعانة بنظم جديدة لمراقبة الإدارة إلى جانب نظامي المعلومات الجديدين (SISTER) و (FABS). وينبغي أن تضع هذه النظم المسؤولية الأولى عن إدارة المخرجات من أجل تحقيق النتائج المنشودة، على مستوى رئيس الشعبة، ومسؤولية الإشراف على تحقيق النتائج (وعلى الاستثناءات) على مستوى المدير ومساعد المدير العام؛ ● إعداد خطط عمل تتضمن آجالاً محددة للتنفيذ؛ وسلسلة للنتائج تتضمن الأهداف، والنتائج والمخرجات والأنشطة، ومع إشارة إلى الجهات التي ستضطلع بالأنشطة أو تشارك في تنفيذها؛ وإشارة إلى الجهة المنتفعة بالأنشطة بعد تنفيذها؛ ● إرفاق الجزء المعني من خطة العمل بتقرير تقييم الأداء لكل موظف، كأساس للتقييم الذي يجرى في السنة التالية وفقاً للنظام الجديد لتقييم الأداء الذي يجري إعداده حالياً.	فيما يخص الاقتراح المتعلق باستخدام نظم جديدة لمراقبة الإدارة، يرى المدير العام أنه ينبغي إعطاء الأولوية لتأمين التطبيق المتسق لنظامي SISTER و FABS في جميع قطاعات البرنامج، وبعد ذلك يجري النظر في أي نظم أخرى قد تدعو الحاجة إلى استخدامها. بيد أن مرفق الإشراف الداخلي يقوم في الوقت الراهن بعملية تحديد المسؤوليات فيما يخص تحقيق المخرجات والنتائج البرنامجية، وهو سيراعي على نحو كامل المسؤوليات التي اقترحها مراجع الحسابات الخارجي. ويوافق المدير العام على التوصية المتعلقة بخطط العمل والمواصفات التي اقترحها مراجع الحسابات الخارجي تندرج في معظمها ضمن مواصفات نظام SISTER ويجري تطبيقها بالفعل في فترة العامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣. الاقتراح المتعلق بإرفاق الجزء المعني من خطة العمل بتقرير تقييم الأداء لكل موظف هو، من حيث المبدأ، اقتراح إيجابي للغاية وسيجري النظر فيه في إطار عملية المراجعة التي سيقوم بها مكتب إدارة الموارد البشرية عما قريب لترتيبات تقييم الأداء في اليونسكو بوجه عام. بيد أن هذا الإجراء يمكن ألا يكون على ذلك القدر من البساطة الذي قد يتصوره البعض، وذلك بالنظر إلى أن العديد من المهام يقوم بتنفيذها أكثر من شخص واحد، وأحياناً من الموظفين العاملين في المقر وفي الوحدات الميدانية والتابعين لأقسام وقطاعات مختلفة.	ستسعى خطط العمل المعدّة في أوائل عام ٢٠٠٣ إلى أن تحدد بوضوح مسؤولية الإشراف على تحقيق نتائج معينة،على مستوى رئيس الشعبة. وفي إطار بهد، تتولى الآن اللجنة المالية المنشأة حديثا متابعة تنفيذ البرنامج ونتائجه وأداء أخصائيي البرنامج. يتقدم العمل في مرفق الإشراف الداخلي تقدما جيدا فيما يتعلق بتحديد المساءلة بشأن تحقيق مخرجات البرنامج ونتائجه. بدأ مكتب إدارة الموارد البشرية العمل في تطوير نظام جديد لتقييم الأداء يشمل ضمن وظائفه الرئيسية وضع وتقييم أهداف فردية تنبثق منطقيا من خطط العمل. ومتى أُنجز النظام الجديد لتقييم الأداء سوف يعرض للمراجعة على المجلس الاستشاري المعني بسياسات شؤون الموظفين وعلى الهيئات المعنية الأخرى.
الفقرة ١٣٣ – ينبغي لقطاع العلوم الطبيعية في اليونسكو أن يستكشف ويعتمد طرائق أفضل لتمكين المديرين من تسجيل واستخدام المعلومات عن وقت الموظفين وتكاليفهم.	موافق. إن نظام SISTER ينطوي بالفعل على إمكانية لتقدير الوقت الذي سيستغرقه نشاط معين ولرصد الوقت المنفق بالفعل بالمقارنة بالوقت المقدر. ومن الناحية العملية، قلّما جرى استغلال هذه الإمكانية. واستجابة لملاحظة مراجع الحسابات الخارجي، ستشجع الأمانة استخدام هذه الإمكانية وإدراج موضوع إدارة شؤون الوقت ضمن البرامج التدريبية المقررة. ومع ذلك، فإن المدير العام لا يؤيد استخدام طريقة شديدة التعقيد لتسجيل البيانات المتعلقة بهذا المدخل من مدخلات البرنامج، أي الوقت والتكاليف. وبدلاً من ذلك، فهو يرى أنه ينبغي إعطاء أولوية أكبر لمسألة الالتزام بتحقيق نتائج متوقعة قابلة للقياس من خلال إنجازات مدعمة بالوثائق.	إن مزيدا من التدريب على استخدام نظام SISTER سيشجع على استخدام الإمكانية المتاحة في هذا النظام لتقدير الوقت الذي يستغرقه نشاط معيّن ولمراقبة الوقت المستغرق فعلا في أدائه بالمقارنة بالوقت المقدّر له. غير أن المدير العام متمسك بموقفه بألا يؤيد استخدام طريقة شديدة التعقيد لتسجيل البيانات المتعلقة بمدخلات البرنامج.

توصيات مراجع الحسابات الخارجي	ملاحظات المدير العام	حالة التنفيذ
الفقرة ١٣٧ – ينبغي أن يقوم قطاع العلوم الطبيعية في اليونسكو برصد وتقييم نتائج محاور العمل على فترات مناسبة؛ ويقدم تقريراً عن النتائج إلى الدول الأعضاء في الوثيقة م/٣؛ كما ينبغي له أن يواصل الجهود الرامية إلى قياس النتائج بصورة واقعية.	موافق. فقد أصبحت جميع قطاعات البرنامج في الوقت الراهن ملتزمة التزاماً صارماً برصد وتقييم محاور العمل وتقديم تقارير عنها في الوثائق م ت/٤ إلى المجلس التنفيذي وفي الوثائق م/٣. ويقوم مكتب التخطيط الاستراتيجي بالاشتراك مع مكتب الإشراف الداخلي بإيلاء الأولوية لوضع مؤشرات في مرحلة تخطيط البرنامج بغية التمكن من قياس النتائج. وقد وردت المقترحات الخاصة بتعزيز القدرات الخاصة بالتقييم في الوثيقة ١٦٥م ت/١٩ (استراتيجية التقييم في اليونسكو).	استهل قطاع العلوم الطبيعية نظام عقد الاجتماعات المنتظمة لمديري الأقسام أثناء فترة العامين من أجل استعراض ما يحرز من تقدم في تحقيق النتائج والمخرجات. وأصبح مشروع الوثيقة ٣٢م/٥ يتضمن عددا من مؤشرات الأداء التي ستوفر أساسا أفضل لإعداد التقارير الخاصة بإحراز النتائج المتوقعة في الوثيقة م/٣. وثمة عدد من عمليات التقييم الجارية والمخطط لها (مشروع الوثيقة ٣٢م/٥، الملحق التاسع) لدراسة مدى إحراز النتائج المتوقعة.
الفقرة ١٤٠– ينبغي لليونسكو أن تجري تقييماً خاصاً للجهات المانحة التي تتعامل معها بقصد تحديد مدى ما قدمته اليونسكو من قيمة مضافة لهذه الشراكة.	موافق. وقد ورد تقييم يشمل القضايا التي اقترحها مراجع الحسابات الخارجي بالنسبة لفترة عامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ في الخطة متوسطة الأجل لتقييم العمل (الملحق ألف (٢) من الوثيقة ١٦٥م ت/١٩ – استراتيجية التقييم الخاصة باليونسكو).	يرد هذا الموضوع في تقييم اليونسكو الشامل للأنشطة الممولة من خارج الميزانية المقترح في خطة التقييم الواردة في مشروع الوثيقة ٣٢م/٥ (الملحق التاسع). كما تندرج تحت هذا الموضوع عمليات التقييم المخصصة لكل مشروع على حدة (مثلا التقييم الجاري لمشروع اليونسكو/إقليم فلاندر الممول من أموال الودائع).
الفقرة ١٤٣– ينبغي لقطاع العلوم الطبيعية في اليونسكو أن: • يضع برنامجاً لعقد اجتماعات منتظمة بين مساعد المدير العام والمدير والموظف المسؤول عن كل محور عمل لاستعراض التقدم المحرز، كمساهمة في التقرير نصف السنوي لليونسكو عن أداء الميزانية الذي يقدم إلى المجلس التنفيذي؛ • يعمل على أن تركز التقارير المرحلية عن أداء الميزانية على الحلول، وليس على المشكلات، وأن تبين حالات الخروج عن الخطط، والتدابير التي يتخذها القطاع لتحسين الأوضاع.	موافق. وقد عُقدت منذ أوائل عام ٢٠٠٢ اجتماعات مرحلية تتمشى مع الاتجاهات التي أشار إليها مراجع الحسابات الخارجي. وستتضمن التقارير المرحلية، العناصر التي اقترحها مراجع الحسابات الخارجي ابتداءً من التقرير م ت/٤ الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي في دورة الربيع في عام ٢٠٠٣. بيد أن مثل هذه التقارير المتعلقة بالأداء المالي يجب ألا يُنظر إليها بمعزل عن تقييم جدي للإنجازات التي تحققت من أهداف البرنامج.	سيستمر العمل بنظام عقد الاجتماعات مع مديري الأقسام الذي بدأ في أوائل عام ٢٠٠٢. ووضعت هذه التوصية في الاعتبار لدى إعداد الوثيقة ١٦٦م ت/٤.
الفقرة ١٤٦ – ينبغي لقطاع العلوم الطبيعية في اليونسكو أن يحتفظ بقاعدة للبيانات المتعلقة بمهارات الخبراء الاستشاريين الذين يستخدمهم ويعد تقييماً لنتائج عملهم.	موافق. وكانت قاعدة للبيانات مثل القاعدة المشار إليها قد أُدخلت في عام ١٩٩٥، ولكنها لم تستمر بسبب الافتقار إلى الموارد من الموظفين. وقد أصبحت مسألة إعادة إدخالها قيد البحث النشيط حالياً.	إن القيود على الموارد تجعل من الصعب في الوقت الراهن إعداد قاعدة للبيانات المتعلقة بمهارات الخبراء الاستشاريين الذين يستخدمهم قطاع العلوم الطبيعية ، ولكن الاقتراح سيؤخذ به أوّل ما يمكن. وبصورة أعم، إن نظام SISTER ينطوي على إمكانية تقييم نتائج عمل الخبراء الاستشاريين إلى جانب نتائج سائر مدخلات البرنامج.

توصيات مراجع الحسابات الخارجي	ملاحظات المدير العام	حالة التنفيذ
الإدارة وتوجيه سير الأمور من أجل تحقيق النتائج – بهد وكوي الفقرة ١٧٣ – ينبغي لليونسكو أن: • *تحدد بصورة أوضح الأدوار الرئيسية لكل من المؤتمر العام ومجلس بهد/جمعية كوي، مع تأمين الاتفاق والتفاهم فيما بين الدول الأعضاء بشأن هذه الأدوار، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد التوجه الاستراتيجي ومراقبة أداء الكيان المعني؛* • تدرس إمكانية تكليف مجلس/مكتب بهد وجمعية/ مجلس كوي بالاضطلاع بدور في تحديد النتائج المتوقعة من أداء الأمين التنفيذي لكل من هذين الكيانين، وفي استعراض هذا الأداء.	سيتعين على مجلس بهد وجمعية كوي والمؤتمر العام أن ينظروا في هذه التوصيات. بيد أن المدير العام قد يكون هو الطرف الأنسب لأن يقيّم أداء الموظفين العاملين كأمناء تنفيذيين ويفسح بذلك المجال للهيئات الرئاسية كي تركّز اهتمامها على أداء البرنامج.	سيتم التوصل إلى اتفاق بشأن الأدوار الرئيسية لكل من المؤتمر العام ومجلس بهد/جمعية كوي خلال مختلف الاجتماعات التي ستعقدها هذه الهيئات في عام ٢٠٠٣. فمثلا، درست هيئة مكتب كوي هذه التوصية في الاجتماع الذي عقدته في نيودلهي في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣ وحددت الأسلوب الواجب اتباعه للحصول على وجهة نظر الهيئات الرئاسية لكوي. ولقد عكف بهد، خلال السنوات العشر المنصرمة، على دراسة أدوار مختلف هيئاته بهدف إصلاح آلياته الرئاسية. ومن شأن توضيح هذه الأدوار أن يساعد على التعجيل بعملية الإصلاح وهو بالتالي موضع اهتمام أمانة بهد. ولهذه الأسباب بالتحديد قام المجلس الدولي الحكومي، في دورته الرابعة عشرة المنعقدة في عام ٢٠٠٠، بإنشاء "لجنة للحكم الرشيد" من أجل دراسة هذه المسألة والدفع إلى إجراء التغييرات الملائمة.
الفقرة ١٨٠ – ينبغي لليونسكو أن: • تعمل على ترشيد أنشطة كوي/بهد، بما في ذلك تحديد أولويات أكثر حزماً، مثل زيادة الانضباط في مجالي التخطيط والتمويل على صعيد الهيئات الرئاسية لهذين الكيانين وأمانتيهما، كما ينبغي أن تكون البيانات المتعلقة بالنتائج المتوقعة قائمة على توافق آراء الدول الأعضاء ومراعاة مصالحها؛ • تستحدث تدابير إدارية توفر وسائل يسيرة نسبياً لتعزيز القدرات على إدارة مشروعات ممولة من خارج الميزانية في حال اعتماد مثل هذه المشروعات. وإذا كان حجم المبالغ الخارجة عن الميزانية كبيراً، فلا بدّ من توفير القدرات اللازمة لإدارتها قبل الموافقة على قبولها.	موافق. وفيما يخص كوي، فإن العمل جار على إتمام ترشيد البرنامج وذلك من خلال تنفيذ التوصيات الصادرة عن التقييم الخارجي لكوي (الذي جرى في ١٩٩٩، ويرد ملخص عنه في الوثيقة ١٦١م ت/٤٢). كما أن الفصل الخاص بكوي في الوثيقة ٣١م/٥ تضمن للمرة الأولى بياناً مفصلاً بالنتائج المتوقعة وذلك على أثر اعتماد نظام سيستر. وقد أصدرت أمانة كوي من أجل فترة العامين المقبلة الفصل الخاص بكوي في مشروع الوثيقة ٣٢م/٥، وأيده المجلس التنفيذي لكوي في دورته الخامسة والثلاثين في يونيو/حزيران ٢٠٠٢. ويعد هذا الصدور المبكر لمشروع مساهمة كوي في الوثيقة ٣٢م/٥ تجديداً يتوخى تحقيق الاتساق في توجيه سير الأمور بين لجنة كوي واليونسكو، أي أن هذه المساهمة قد أقرتها هيئة رئاسية لكوي ولم تعد من نتاج أمانة كوي فحسب. وإن العمل جار في مبادرات مماثلة بالنسبة لبهد. وسييسر تطبيق نظام فابس متابعة المساهمات الخارجة عن الميزانية، إذ أن بالإمكان في إطار هذا النظام، تحديد بند خاص في الميزانية لكل مشروع من المشروعات الممولة من خارج الميزانية.	يتضمن مشروع الوثيقة ٣٢م/٥ فيما يتعلق بكل من كوي وبهد مجموعة من الأولويات تتسم بمزيد من الترشيد والتركيز. وفيما يخص بهد استندت هذه العملية إلى ما أنجزه المجلس الاستشاري لموضوع المرحلة السادسة من بهد الذي عقد اجتماعه في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢. وأصبحت الآن مسألة قدرة اليونسكو على إدارة المشروعات الممولة من خارج الميزانية توضع دائماً في الاعتبار قبل قبول الأموال.

توصيات مراجع الحسابات الخارجي	ملاحظات المدير العام	حالة التنفيذ
الفقرة ١٨٥ – ينبغي لليونسكو أن تشجع بهد وكوي على أن يقدما إلى هيئاتهما الرئاسية وثائق خاصة بالتخطيط ورفع التقارير تقوم على تخطيط النتائج وإعداد التقارير عنها لفترة تتجاوز الإطار الزمني المحدد بعامين، مع الاستمرار في التركيز على فترة العامين.	موافق. فالمدير العام يوافق على ضرورة تشجيع بهد وكوي على رفع تقارير عن المحصلات والنتائج المحرزة على المدى المتوسط بحسب محاور العمل الرئيسية. وفضلا عن ذلك، قد ترغب الهيئات الرئاسية لبهد وكوي في النظر في إمكانية تنقيح ترتيبات إعداد التقارير لتشمل ما يتعلق بإنجاز الأهداف المتوسطة الأجل، إذ أن من شأن ذلك أن يجعل أسلوب رفع التقارير في بهد وكوي مطابقاً للممارسات التي تتبعها الهيئتان الرئاسيتان لليونسكو.	اعتمد كل من كوي وبهد يعتمدان *"النهج القائم على تحقيق النتائج"* في آليات التخطيط وإعداد التقارير كما تبنيارؤية تتجاوز الإطار الزمني المحدد بعامين. وقد ناقش المجلس التنفيذي لكوي في يونيو/حزيران ٢٠٠٢ استراتيجية متوسطة الأجل لكوي سوف تعرض على الجمعية الثانية والعشرين لكوى المنعقدة في يونيو/حزيران – يوليو/تموز ٢٠٠٣ للموافقة عليها. وتتلقى فعلا الهيئتان الرئاسيتان لبهد (المجلس وهيئة المكتب) تقارير منتظمة كل عامين وتقارير في نهاية فترة السنوات الست التي تنجز فيها مرحلة دورة كاملة من دورات البرنامج. وابتداء من الدورة السادسة عشرة للمجلس الدولي الحكومي لبهد (يونيو/حزيران ٢٠٠٤) ستدخل بالتدريج إجراءات للتخطيط وإعداد التقارير تتمشى مع توصيات مراجع الحسابات الخارجي، مع الاستمرار في التركيز على فترة العامين.
الفقرة ١٨٩ – ينبغي لبهد وكوي القيام بما يلي: • ضمان درجة معقولة من الاستقرار لمحاور العمل ووضع إطار استراتيجي للنتائج استناداً إلى محاور العمل لاتخاذه أساساً لعمليات التخطيط والإدارة وتقديم التقارير. وينبغي أن تُدعم هذه التطورات على مستوى اليونسكو بشكل جماعي. • التشجيع على التوصل إلى تحديد أفضل للنتائج المتوقعة على مستوى محاور العمل عن طريق وضع سلسلة من النتائج المتعاقبة على مدى عدة سنوات. وهذا التركيز على النتائج ينبغي أن تقابله القدرة على تطويع الأنشطة بحيث تساهم على النحو الأفضل في تحقيق النتائج المتوقعة المتفق عليها.	موافق. يجري وضع إطار استراتيجي للنتائج على مستوى اليونسكو بأكملها بتوجيه مركزي ودعم من مكتب التخطيط الاستراتيجي، نظراً لأن نظام سيستر SISTER يُستخدم لأول مرة في تحضير دورة التقارير المقبلة بشأن النتائج المحققة. وسيعتمد في هذه العملية نهج قائم على "تسلسل النتائج" يمكن تطبيقه في إطار زمني يشمل عدة سنوات. وسيساعد ذلك على إضفاء مزيد من الوضوح على عملية التخطيط وتقديم التقارير، كما سيساعد على تحديد نتائج استراتيجية ترتبط بمحاور عمل محددة.	يجري توفير التدريب لتمكين جميع المعنيين في اليونسكو من استخدام نظام SISTER كآلية لتقديم التقارير بشأن النتائج المحرزة ولا سيما فيما يتعلق بكل محور من محاور العمل.

توصيات مراجع الحسابات الخارجي	ملاحظات المدير العام	حالة التنفيذ
الفقرة ١٩٨ – ينبغي أن تعدّ اليونسكو وبهد وكوي تقارير الأداء بما يتفق مع هيئاتها الرئاسية المختلفة، بحيث تعكس الأدوار المختلفة لكل من المؤتمر العام ومجلس بهد وجمعية كوي. الفقرة ١٩٩ – وينبغي لليونسكو وبهد وكوي أن تواصل تحسين تقاريرها المتعلقة بالأداء. فينبغي لها على وجه التحديد: ● أن تبني تقاريرها حول محاور العمل؛ ● أن تقدم إلى الهيئات الرئاسية معلومات وجيزة عن نتائج الأنشطة الممولة من الميزانية العادية ومن خارج الميزانية، تبيّن مدى إسهامها في تحقيق النتائج والأهداف المحددة لها، مع تضمينها إحالات إلى التقارير المفصلة على مستوى المشروعات لمن يهمه الأمر؛ ● أن تضمّن التقارير ملخصات لعمليات التقييم ذات الصلة؛ ● أن تستعين بالإحالات لدى إعداد التقارير؛ فعلى سبيل المثال، يمكن تضمين الوثيقة م/٣ إحالات إلى تقارير أكثر تفصيلاً تتعلق بالأداء؛ ● أن تكشف عن مواطن القوة والضعف في البيانات الواردة في التقارير؛ ● أن تعدّ خطة للأداء على عدة سنوات تستوفى كل عامين؛ ● أن توفر معلومات مختصرة عن الخيارات والتكاليف؛ ● أن تركّز في تقاريرها عن أنشطة المشروعات على الحالات الاستثنائية.	موافق. فيما يتعلق بكوي، أدرج واجب تقديم التقارير ومواعيدها في نص النظام الأساسي لكوي الذي اعتمد مؤخراً. ولكن من الممكن تعديل مضامين هذه التقارير لكي تبيّن على نحو أفضل الأدوار المختلفة لكل هيئة من الهيئتين الرئاسيتين. وقد اعترفت جمعية كوي بالتحسينات الملحوظة التي أدخلت على التقارير التي تقدمها اللجنة بشأن أدائها، وخاصة فيما يتعلق بالميزانية والمسائل المالية، ولكن لا يزال هناك مجال للتحسين فيما يخص المسائل البرنامجية. وتتخذ حالياً إجراءات لتحسين طريقة تقديم التقارير عن أداء البرنامج، مع الاستفادة من الاستقرار النسبي ببنية كوي والاستعانة المتزايدة بنظام سيستر. ويتخذ بهد أيضاً مبادرات مماثلة لتعزيز عملية تقديم التقارير عن الأداء.	ستستعمل كوي بنية نظام SISTER لإعداد التقارير عن أنشطة عام ٢٠٠٢ التي تقدمها لجمعيتها وللمؤتمر العام وللإسهام في "تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة عن المسائل المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار". وتوضح هذه التقارير بصورة أفضل إطار برنامج كوي المعتمد على تحقيق النتائج. وثمة مبادرات مماثلة تحرز تقدما في المعهد الدولي لهندسة البنى الأساسية والهندسة الهيدرولية والبيئية (IHE) الذي سيقدم التقارير المتعلقة بالأداء إلى الدورة الخامسة والثلاثين لمكتب بهد واضعا في الاعتبار توصيات مراجع الحسابات الخارجي. وترفع أمانة بهد إلى المجلس الدولي الحكومي الذي ينعقد كل سنتين، تقريراً عن حالة تنفيذ المشروعات سواء الممولة من البرنامج العادي أو من خارج الميزانية، مما يتيح للمجلس أن يناقش التقدم المحرز ويطلب إيضاحات ويقترح تعديلات لمنتصف المدة ثم يبدي موافقته.

توصيات مراجع الحسابات الخارجي	ملاحظات المدير العام	حالة التنفيذ
الفقرة ٢٠٣ – ينبغي لليونسكو وبهد وكوي أن تنظر في مسألة عقد اجتماعات قطرية لمساعدة الدول الأعضاء على تنسيق مشاركتها في أعمال بهد وكوي.	موافق. سيُطلب من جمعية كوي أن توافق على تطبيق هذه التوصية بالاستناد إلى شبكة اللجان الوطنية لعلوم المحيطات. وقد شرع مجلس بهد فعلاً في الدعوة إلى عقد مثل هذه الاجتماعات مستعيناً باللجان الوطنية لبهد. إلا أنه ينبغي البحث عن مصادر لتمويل هذا النشاط.	ستدرج هذه التوصية في جدول أعمال الجمعية القادمة لكوي (يونيو/حزيران – يوليو/تموز ٢٠٠٣). طالما شجع بهد عقد مثل هذه الاجتماعات من خلال مجلس بهد و لجنة الحكم الرشيد. غير أن الموارد المالية اللازمة تظل تشكل قيداً في هذا الصدد.
الفقرة ٢١٠ – ينبغي لليونسكو وبهد وكوي القيام بما يلي: • إجراء عمليات تقييم خارجية لكل منها، ووضع إجراءات لتأمين ما يلزم من موضوعية واستقلال لهذه العمليات، والتأكد من تطبيق التوصيات؛ • تأمين التطبيق الكامل لتوصيات عمليات التقييم الأخيرة؛ • اللجوء إلى المزيد من عمليات التقييم الداخلي، وتحسين موضوعيتها والتركيز على النتائج المحرزة وعلى الإسهام الذي تقدمه أنشطة بهد وكوي؛ • التطرق في عمليات التقييم التي تجريها إلى جملة أمور من بينها تقييم إسهام أنشطتها وبرامجها في تنفيذ محاور العمل الخاصة بكل منها وفي تحقيق نتائج اليونسكو وأهدافها؛ • القيام بمزيد من عمليات التقييم المنتظمة على مستوى المشروعات والسعي إلى مطالبة الدول الأعضاء بإجراء عمليات تقييم ذاتي للنتائج التي تحصل عليها من مشروعات كوي وبهد في إقليمها ومناطقها.	موافق. تضطلع كوي حالياً بتقييم على المستوى الدولي الحكومي للنظام العالمي لمراقبة المحيطات (غوس) GOOS، وهو أحد محاور عملها. كما طلبت إجراء عدة عمليات تقييم خارجية لبرنامج اللجنة بشكل عام (١٩٩٩)، ولبرنامجها المعنون "علوم المحيطات من حيث علاقتها بالموارد الحية" (٢٠٠٠–٢٠٠١) ولبرنامجها العلمي بأكمله (٢٠٠١–٢٠٠٢). وقد كانت عمليات التقييم هذه مفيدة للغاية، ومكّنت كوي من تحديد وتركيز محاور عملها على نحو أفضل. وتقدم كوي تقارير منتظمة إلى هيئتيها الرئاسيتين عن التقدم الذي تحققه في تطبيق توصيات عمليات التقييم هذه. وقد طُبق عملياً عدد كبير من هذه التوصيات. ومع ذلك فسوف تتخذ كوي الإجراءات اللازمة لتطبيق التوصيات البنّاءة الصادرة عن مراجع الحسابات الخارجي، وستستشير مرفق الإشراف الداخلي بشأن أفضل طريقة لتعزيز عملية تقييم أنشطة كوي. أما بالنسبة لبهد، فقد صُممت عملية تقييم خارجي كبرى بمساعدة مرفق الإشراف الداخلي وسوف يبدأ تنفيذها قريباً.	في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣ كان العمل متقدما في إجراء تقييم خارجي لبهد–٥ (١٩٩٦ — ٢٠٠١) بمساندة من مرفق الإشراف الداخلي. وسيكون التقرير جاهزا لدى أمانة اليونسكو عما قريب، ثم يرفع إلى المجلس الدولي الحكومي في دورته السادسة عشرة المنعقدة في يونيو/حزيران ٢٠٠٤ لدراسته واعتماده، وذلك من أجل تعزيز تنفيذ بهد. ويقدم أيضاً مرفق الإشراف الداخلي الدعم لكوي من أجل المساعدة على تعزيز عملية تقييم أنشطة كوي.

القرار ٣١م/٢٢

تقرير المدير العام عن التدابير التي اتخذت لتقييم تأثير الإعلان العالمي بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان

١ – طبقاً للتوجيهات الخاصة بتنفيذ الإعلان العالمي بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان، التي وافق عليها المؤتمر العام في دورته الثلاثين في عام ١٩٩٩ (القرار ٣٠م/٢٣)، فإن اليونسكو تقوم حالياً بإجراء تقييم لتأثير الإعلان على مستوى العالم.

٢ – والآن، وبعد مرور خمس سنوات على اعتماد الإعلان بالإجماع وبالترحيب العام في ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧، فإن تقييم تأثير الإعلان يمثل إحدى المهام ذات الأولوية لليونسكو في فترة العامين الحالية. وفي الواقع، فقد طرأ عدد من التطورات في مجال أخلاقيات البيولوجيا منذ اعتماد الإعلان، ولا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة، وذلك مما يضفي على هذا التقييم أهمية إضافية. وتشمل هذه التطورات عدة أمور من بينها العمل الجاري داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إعداد اتفاقية دولية لمنع استنساخ الكائنات البشرية لأغراض التناسل، والمبادرة التي اتخذتها اليونسكو فيما يخص إعداد إعلان عالمي بشأن البيانات الوراثية البشرية.

٣ – وقد استهل رسمياً تقييم الإعلان العالمي بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان (المشار إليه فيما يلي باسم "التقييم") في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧ عندما وجّه المدير العام خطاباً دورياً (الرمز: خ د/٣٦٤٢) إلى الوزراء المسؤولين عن العلاقات مع اليونسكو في كل الدول الأعضاء، مشفوعاً باستبيان عن التقييم موجهاً إلى الدول الأعضاء على وجه التحديد.

٤ – وكما ذُكر في "التوجيهات"، فإن تنفيذ وثيقة دولية، مثل الإعلان العالمي، يقتضي التعاون بين كل الأطراف الفاعلة على مختلف المستويات، التي يكمل كل طرف فيها الدور الذي يؤديه غيره في الوقت الذي يحتفظ فيه الطرف المعني بذاتيته وخصوصيته. ولهذا السبب، فإن التقييم لا يوجه إلى الحكومات فحسب، بل كذلك إلى كل الأطراف الفاعلة الأخرى على الصعيدين الدولي والوطني. وقد صيغت خمسة استبيانات وتم إرسالها إلى الفئات التالية (وأوليت عناية خاصة لضمان تمثيل كل مناطق العالم في هذه القوائم):

(أ) الدول الأعضاء (الوفود الدائمة واللجان الوطنية)؛

(ب) المنظمات الدولية الحكومية، بما في ذلك المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية على الصعيدين الدولي والوطني؛

(جـ) اللجان الوطنية للأخلاقيات؛

(د) الجامعات (كليات البحوث والطب والحقوق)، بما في ذلك كراسي اليونسكو الجامعية لأخلاقيات البيولوجيا؛

(هـ) المؤسسات الأخرى المعنية بأخلاقيات البيولوجيا (أكاديميات العلوم، المفوضيات المعنية بحرمة البيانات الشخصية، المؤسسات المختصة بأخلاقيات البيولوجيا، وما إلى ذلك)؛

(و) أخصائيو القانون والعلماء والخبراء؛

(ز) الشركات الخاصة.

٥ – وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣ بلغ عدد الاستبيانات المرسلة نحو ٥٠٠ ٢ استبيان، وكل الوثائق المتصلة بالتقييم متاحة على الانترنيت (www.unesco.org/ibc). ولكن بالنظر إلى قصر المهلة المتاحة، فإن وحدة أخلاقيات البيولوجيا لم تتلق أكثر من ١٥٠ رداً على الاستبيانات. ولذلك تمّ تمديد الأجل الأقصى حتى ٢٨ فبراير/شباط ٢٠٠٣ بغية تمكين الدول الأعضاء بوجه خاص من الإسهام في التقييم.

٦ – وستقدم المعلومات المستخلصة من خلال الاستبيانات إلى اللجنة الدولية لأخلاقيات البيولوجيا (IBC) في دورتها العاشرة (باريس، ١٢–١٤ مايو/أيار ٢٠٠٣) وإلى اللجنة الدولية الحكومية لأخلاقيات البيولوجيا IGBC في دورتها الثالثة (باريس، ٢٣–٢٤ يونيو/حزيران ٢٠٠٣). وسيقدم المدير العام بعد ذلك تقريراً شاملاً عن نتائج التقييم، مع كافة التوصيات ذات الصلة، إلى المؤتمر العام في دورته الثانية والثلاثين في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣.

القرار ١٦٤م ت/٣,٤,١

متابعة اجتماع المائدة المستديرة لوزراء العلوم بشأن أخلاقيات البيولوجيا

١ – دعا المجلس التنفيذي في قراره ١٦٤م ت/٣,٤,١ المدير العام "إلى مواصلة مشاوراته مع الدول الأعضاء وسائر المنظمات المعنية من أجل تنفيذ المبادرات الجديدة في الوثيقة ١٦٤م ت/١٥...".

المراكز الإقليمية للإعلام والتوثيق في مجال أخلاقيات البيولوجيا

٢ – اقترح المدير العام في الوثيقة ١٦٤م ت/١٥ أن تدرس اليونسكو إمكانية العمل، انطلاقا من المراكز الإقليمية للإعلام والتوثيق، على نشر المعلومات المفيدة في مجال أخلاقيات البيولوجيا، وذلك تيسيرا لنقل المعارف، وتعزيز الكفاءات المحلية، وحفز التفكير الأخلاقي على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٣ – وإذا كان صحيحاً أن التساؤلات التي تطرحها البيولوجيا تتخذ بالضرورة بعداً دولياً وتهم جميع بلدان المعمورة، فصحيح أيضا أن المؤسسات المختصة القائمة على الصعيدين الوطني والإقليمي، والأوساط العلمية المعنية بشكل عام، كثيرا ما تفتقر للوسائل اللازمة للاستجابة للطلب المتزايد على المعلومات. ويصدق ذلك بصفة خاصة على البلدان النامية التي بدأ ينمو فيها التفكير في الأخلاقيات، والتي لا تستطيع البنى القائمة فيها أن تكفل الإنصاف في الانتفاع بالمعلومات وبخدمات التوثيق في هذا المجال.

٤ – وقد لُمست هذه الضرورة مثلا إبان انعقاد المؤتمر الدولي عن أخلاقيات البيولوجيا لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية (فيلنيوس، ١١–١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢)، الذي اشتركت في تنظيمه السلطات الليتوانية واليونسكو في إطار متابعة اجتماع المائدة المستديرة لوزراء العلوم بشأن أخلاقيات البيولوجيا وفي إطار التوجهات الخاصة بتنفيذ الإعلان العالمي بشأن المجين البشري وحقوق الإنسان. وينوه البيان الختامي للمشاركين في المؤتمر بالضرورة الملحة لتعزيز التثقيف في مجال أخلاقيات البيولوجيا في المنطقة، ونشر المعلومات المتعلقة بأخلاقيات البيولوجيا في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

٥ – وستستخدم نتائج هذا المؤتمر والبيان الختامي كأساس لإعداد أنشطة محددة ترمي إلى تعزيز القدرات وترويج أخلاقيات البيولوجيا في بلدان المنطقة. ولهذا الغرض، قامت الأمانة باتصالات، ولا سيما مع الهيئات المعنية في الاتحاد الأوروبي، ومع المراكز المرجعية الأوروبية القائمة، بغية دراسة إمكانية الاضطلاع بصورة مشتركة بإنشاء وتطوير مركز إعلامي في هذا الصدد من أجل هذه المنطقة.

٦ – ومن جهة أخرى، استهلت الأمانة خلال فترة العامين الحالية نشاطا محددا يخص بلدان منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. فجرى، بالاستناد إلى التوصيات الصادرة عن الاجتماعين الإقليميين اللذين عقدا على الترتيب في هافانا في عام ٢٠٠٠، وفي مكسيكو في عام ٢٠٠٢ بمبادرة من اليونسكو، وبصفة خاصة بمبادرة مكتب اليونسكو في مكسيكو، إرساء الأسس لإقامة شبكة إقليمية لأخلاقيات البيولوجيا ترتكز على المؤسسات الوطنية القائمة، وعلى الجامعات والأخصائيين العاملين في هذا المجال في المنطقة. كما كان المؤتمر العالمي لأخلاقيات البيولوجيا، الذي عقد في برازيليا (البرازيل) من ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول إلى ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، مناسبة لعقد اجتماع تقني شاركت فيه مختلف الأطراف الفاعلة المعنية بالشبكة، وأتاح هذا الاجتماع وضع برنامج للعمل. وأبدى العديد من الشركاء، من المستوى الدولي

والإقليمي والمحلي، اهتمامهم بالمشاركة في الشبكة، ويُذكر من بين هؤلاء الشركاء على وجه الخصوص جامعة الأمم المتحدة وعدة جامعات ومؤسسات أكاديمية.

اللجان الوطنية للأخلاقيات

٧ – وفقا للرغبة التي أعرب عنها المشاركون في اجتماع المائدة المستديرة لوزراء العلوم بشأن أخلاقيات البيولوجيا (الفقرة الفرعية (٦) من الفقرة ٧ من البيان)، اقترح المدير العام أن يجري مشاورات مع الدول الأعضاء، واللجان الوطنية القائمة للأخلاقيات، وسائر المنظمات المعنية، بغية دراسة كيفية تشجيع المبادلات بين هذه اللجان وإقامة الربط الشبكي، وتعزيز التعاون بينها، مع إشراك المزيد من اللجان القائمة في البلدان النامية.

٨ – وكما سبق ذكره، فإن هناك مبادرات من هذا القبيل سواء على الصعيد الإقليمي، مثل المؤتمر الأوروبي للجان الوطنية للأخلاقيات (COMETH) الذي أنشأه مجلس أوروبا، أو على الصعيد الدولي، مثل مؤتمرات القمة العالمية الأربعة للجان الوطنية للأخلاقيات (سان فرانسيسكو، ١٩٩٧؛ طوكيو، ١٩٩٨؛ لندن، ٢٠٠٠؛ برازيليا، ٢٠٠٢). وإذا كان وجود هذه المبادرات يدل على ضرورة ضمان مثل هذا التنسيق، فإنه يبرز أيضا صعوبة إقامة رابطات أو اتحادات فيما بين هذه الهيئات الوطنية المتنوعة للغاية في طبيعتها، والتي تتميز بخصائص وأوضاع قانونية وطرائق عمل شديدة الاختلاف في أحيان كثيرة.

٩ – ولذلك، وحرصا على تلافي الازدواجية ومراعاة هذا التنوع، بدأت الأمانة بإجراء دراسة عن الأنواع المختلفة للجان الوطنية لأخلاقيات البيولوجيا. وستوفر هذه الدراسة العناصر التي ستتيح استخلاص التوجهات بشأن أفضل الطرق الكفيلة بتيسير تنسيق الأنشطة المشتركة في مجال أخلاقيات البيولوجيا وبتعزيزها.

القرار ١٦٥م ت/٣,٤,٣

تقرير المدير العام عن عمل اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية (COMEST) منذ دورتها الثانية

١ – عرضت أحكام القرار ٣,٤,٣ والوثيقة ١٦٥م ت/١٣ فضلا عن الاقتراحات التي قدمها المجلس التنفيذي بهذا الخصوص في دورته الخامسة والستين بعد المائة، على مكتب وأعضاء اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية (كومست) في الاجتماعين اللذين عقدتهما في أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢. وقد رحّب رئيس كومست وأعضاؤها مع الارتياح بمساندة المجلس التنفيذي لأعمالهم وأنشطتهم ومبادراتهم وبما طلبه المجلس من الدول والمنظمات والمؤسسات من تعهّد بتشجيع وتعزيز التأمل في أخلاقيات العلوم والتكنولوجيات لكي تستفيد البشرية من الاكتشافات العلمية والتطورات التكنولوجية بصورة متسقة.

٢ – وبناء على طلب المجلس التنفيذي، تمت مواصلة التعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي (UNCOPUOS) ومع المجلس الدولي للعلوم (ICSU) في مجال أخلاقيات البيئة والتنمية المستدامة. وعقدت اجتماعات كومست مع وكالة الفضاء الأوروبية (ESA) وفريق الخبراء المعني بأخلاقيات الأنشطة الفضائية التابع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠٠٢ وفي فبراير/شباط ومارس/آذار من عام ٢٠٠٣. وستشارك اليونسكو أيضا في دورة لجنة (UNCOPUOS) في مايو/أيار ٢٠٠٣. وقد أشركت كومست الاتحاد الدولي للعلوم في تنظيم دورتها بشأن أخلاقيات التنمية المستدامة، التي عقدت في ٣ ديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠٠٢ والتي كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة ممثلا فيها. كما شارك قطاع العلوم الطبيعية بنشاط في هذه الدورة. وشرعت اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية كومست والمجلس الدولي للعلوم (ICSU) في إعداد دراسة بشأن المبدأ الوقائي وقاما بإنشاء فريقي عمل، أحدهما معني بالتدريب في مجال البحث العلمي، والآخر معني بالآثار الأخلاقية المترتبة على العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة.

٣ – واتخذت تدابير بهدف إجراء الدراسة المعمقة، المطلوبة بموجب الفقرة ٧ من القرار ٣,٤,٣، لتقرير كومست والتوصيات التي اعتمدتها في دورتها الثانية. واختير لهذا الغرض أستاذ بارز في مجال الأخلاقيات ومدير مركز البحوث في مجال الأخلاقيات بجامعة مونتريال، وقد وافق هذا الأستاذ مع فريقه على إجراء هذه الدراسة المعمقة التي ستراعي الأبعاد الأخلاقية لمجالات تتعلق بالمياه العذبة والفضاء الخارجي والطاقة. وأجريت مشاورة بشأن توصيات لجنة كومست على المستوى الداخلي (قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية، بما في ذلك الخبراء والاستشاريون الإقليميون وقطاعات أخرى للبرنامج) وعلى المستوى الخارجي (الوفود الدائمة والمنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية المعنية). وستدرج نتائج هذه المشاورة في الدراسة التي ستتضمن التقرير الخاص بالتقييم والتي ستتولى اليونسكو نشرها.

٤ – وبناء على طلب المجلس التنفيذي، سيقدم المدير العام إلى المؤتمر العام في دورته الثانية والثلاثين تقريرا عن أعمال كومست منذ دورتها الثانية (برلين، ١٧–١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١) فضلا عن اقتراحات لتقييم تأثير أنشطة كومست.

القرار ١٦٤م ت/٣,٤,٢

متابعة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

١ – دعا المجلس التنفيذي في قراره ١٦٤م ت/٣,٤,٢ الذي اتخذه في إطار متابعة مؤتمر دوربان العالمي لمكافحة العنصرية (٣١ أغسطس/آب – ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١)، المدير العام بوجه خاص إلى "إعداد استراتيجية متكاملة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في مجالات اختصاص اليونسكو لكي تعرض على المؤتمر العام في دورته الثانية والثلاثين؛ ... وإلى أن يقدم إليه في دورته السادسة والستين بعد المائة، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار".

دراسة عن تطور ظاهرتي العنصرية والتمييز العنصري

٢ – قام قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية، ولا سيما من خلال الوحدة الجديدة "مكافحة العنصرية والتمييز العنصري" المسؤولة عن تنسيق تنفيذ التوصيات التي رفعها مؤتمر دوربان إلى اليونسكو، باستهلال سلسلة من الدراسات تستهدف التوصل إلى فهم أفضل لتطور ظواهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في مختلف المجتمعات. وترمي هذه الدراسات التي تندرج في إطار الأنشطة التمهيدية التي تضطلع بها المنظمة إلى تعميق التأمل بشأن بعض الجوانب الخاصة لهذه الظواهر، ومقارنة خبرات مختلف الأطراف في مكافحتها واقتراح أطر مفاهيمية لصياغة سياسات مكافحة التمييز العنصري.

٣ – وتعالج هذه الدراسات التي تساهم نتائجها كذلك في إعداد الاستراتيجية الشاملة الجديدة لليونسكو القضايا التالية:

- إحياء الوثائق التقنينية التي اعتمدتها اليونسكو
- مفهوم كره الأجانب وطبيعته الخاصة وعلاقة ذلك بالأشكال الأخرى للتمييز العنصري
- خبرات أنشطة التعزيز في العالم والتحديات الجديدة
- العنصرية وكره الأجانب والأشكال الأخرى للتمييز العنصري
- مكافحة العنصرية والتمييز العنصري في المجال السيبرني
- الأشكال الجديدة من التمييز العنصري المرتبطة بالعولمة
- الأشكال الجديدة من التمييز العنصري (بما في ذلك الأشكال المتصلة بالأشخاص المصابين بفيروس مرض/الأيدز (السيدا)) المرتبطة بتقدم العلوم الحديثة (في المجالات الوراثية والبيولوجيا وتكنولوجيات المعلومات).

٤ – كما نظمت اليونسكو سلسلة من المشاورات الإقليمية لمناقشة نتائج هذه الدراسات وتحديد خصوصية مختلف الأقاليم وكذلك الأولويات التي يجب أن تأخذها اليونسكو في الاعتبار سواء في استراتيجيتها الجديدة أو في تنفيذها لبرنامج عمل دوربان. ونظمت الأمانة ثلاث مشاورات إقليمية (في مقر اليونسكو

وخارجه) بالتعاون الوثيق مع اللجان الوطنية، وبالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبمشاركة المقرر الخاص للأمم المتحدة بشأن العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب.

٥ – وأكدت المشاورة بشأن "متابعة مؤتمر دوربان في آسيا – المحيط الهادي" على تنامي الوعي بوجود عنصرية وتمييز عنصري في هذا الإقليم والحاجة الملحة إلى تعزيز القدرات المؤسسية في مجال البحث والتعليم والمتابعة. وفي المشاورة الثانية "افريقيا في مواجهة آفاق العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب: رؤى واستراتيجيات من أجل متابعة فعالة لمؤتمر دوربان" التي عقدت في داكار (١٣–١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٣) تم التشديد على ضرورة التصدي لأشكال التمييز العنصري الداخلية المتوارثة عن الماضي، ولأشكال التمييز العنصري الجديدة لا سيما التي تمارس ضد المصابين بفيروس/مرض الأيدز (السيدا)، وتنامي كره الأجانب على مستوى القارة. وأخيرا، أتاحت المشاورة الخاصة "بلقاء الخبراء الأوروبيين من أجل مكافحة العنصرية وكره الأجانب والتمييز العنصري وما يتصل به تعصب في أوروبا" التي عقدت في موسكو (٢٠–٢١ مارس/آذار ٢٠٠٣) مناقشة مساهمة الإقليم في إعداد استراتيجية جديدة لليونسكو في هذا المجال.

تعليم حقوق الإنسان

٦ – في إطار متابعة توصيات مؤتمر دوربان، بدأت اليونسكو، الأنشطة التالية في مجال التعليم: إعداد مواد تربوية موجهة للمعلمين؛ يجري إعداد مجموعة تربوية لتعليم اللاعنف باللغتين الفرنسية والانجليزية تشمل المطبوعات التالية: فن العيش في سلام؛ الممارسات السليمة لحل النزاعات في المدرسة دون اللجوء إلى العنف؛ اللاعنف في التعليم. وتستهدف هذه المطبوعات التي وضعت للمدربين والمعلمين تشجيع اتباع نهوج تربوية فعالة (وساطة النظراء، والاتصالات المتسمة باللاعنف وما إلى ذلك) لدرء النزاعات بين الشباب أو تغيير طابعها بما في ذلك النزاعات ذات الجذور العنصرية أو كره الأجانب.

٧ – وفيما يتعلق بمراجعة البرامج والكتب المدرسية، نظمت اليونسكو يومي ١٢ و ١٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢ اجتماعا للخبراء في المقر عن موضوع "الكتب المدرسية والمواد التعليمية: العناصر المتعلقة بنوعية التعليم التي تساهم في تعزيز السلام وحقوق الإنسان والتفاهم المتبادل والحوار". وكان الهدف من هذا الاجتماع الذي ضم خبراء يمثلون أقاليم متباينة من العالم مساعدة اليونسكو في تحديد استراتيجية جديدة في هذا المجال. وفضلا عن ذلك، يجري الإعداد في المجر لبرنامج تدريبي على الوساطة المدرسية في أوروبا الوسطى لمكافحة التمييز تجاه الأطفال الروم.

٨ – وفي إطار مشروع شبكة المدارس المنتسبة نفذت عدة أنشطة في مجال توعية وتعبئة الجهود ضد العنصرية في عدد من المدارس من مختلف الأقاليم في العالم. وواصلت شبكة المدارس المنتسبة جهودها في التوعية بمأساة الاسترقاق وتجارة الرقيق من خلال البرنامج المشترك بين القطاعات "كسر حاجز الصمت – التعليم بشأن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي". ويرمي هذا البرنامج الذي يعتبر جزءا من مشروع "طريق العبيد" والذي ضم أكثر من ١٠٠ مدرسة من ثلاث قارات إلى إعداد نهوج تعليمية جديدة وتعزيزها من أجل فهم أفضل لأسباب تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ونتائجها. وتم إنتاج مجموعة مواد تربوية وتوزيعها لهذا الغرض. ولدى انعقاد الدورة الخامسة والستين بعد المائة للمجلس التنفيذي، جرى في اليونسكو تنظيم معرض "كسر حاجز الصمت". وفي إطار برنامج "كسر حاجز الصمت" أصدرت أيضا شبكة

المدارس المنتسبة مطبوعة تربوية، باللغتين الفرنسية والانجليزية، عنوانها: "أسفار العبيد" مخصصة للمدارس الشريكة في افريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي وأوروبا.

تعزيز التبادل بين الثقافات – مواصلة مشروع "طريق الرقيق"

٩ – بالتعاون مع جامعة يورك في الولايات المتحدة، أقيمت في مركز هاريت توبمان مكتبة رقمية بشأن الشتات الافريقي بهدف تعزيز الانتفاع بالوثائق الخاصة بتجارة الرقيق. وفي إطار برنامج البحوث الخاصة بالتراث الشفهي المرتبط بتجارة الرقيق، أفضت الدراسات المنجزة إلى قيام اليونسكو بنشر مصنف عنوانه: "التراث الشفهي وسجلات تجارة الرقيق". وعلى أساس البحوث التي أجريت في إطار الشبكات العلمية لمشروع "طريق الرقيق" قامت اليونسكو في عام ٢٠٠٢ بنشر عملين يتناولان الصلة التاريخية والأيديولوجية بين الاسترقاق والعنصرية: *السخرية والاسترقاق والحق: المبادئ الأيديولوجية والقانونية لتجارة الرقيق والاسترقاق؛ مونتسكيو وروسو وديدرو: من النوع الإنساني إلى العبيد السود. صمت الحق الطبيعي.*

١٠– وبغية المساهمة في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب عن طريق التبادل بين الثقافات، استهلت اليونسكو مشروعا للسياحة الثقافية يخص الأماكن التذكارية للاسترقاق وتجارة الرقيق. وبالتعاون مع المنظمة العالمية للسياحة تم الاضطلاع بعدة دراسات جدوى قيد الطبع بشأن وضع خارطة سياحية تشمل ٢٢ بلدا افريقيا وإنشاء متاحف خاصة بالاسترقاق في بنين وافريقيا الجنوبية وغانا وغامبيا وموزمبيق.

التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وسائر هيئات منظومة الأمم المتحدة

١١– عملا بالقرار ١٦٤م ت/٣,٤,٢ عززت اليونسكو تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأقيمت شراكة مثمرة مع الوحدة الجديدة لمكافحة التمييز التي أنشأتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أجل ضمان متابعة مؤتمر دوربان. وفضلا عن المشاركة في اجتماعات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولا سيما اجتماعات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، ساهمت اليونسكو أيضا في المشاورات الإقليمية بشأن متابعة مؤتمر دوربان التي نظمتها وحدة مكافحة التمييز؛ وتشمل ما يلي: (١) حلقة تدارس خبراء أمريكا اللاتينية والكاريبي التي نظمت في مكسيكو سيتي في الفترة من ١ إلى ٣ يوليو/تموز ٢٠٠٢ والتي أكدت على الأوضاع المنذرة بالخطر "للأفارقة اللاتينيين" والشعوب الأصلية في الإقليم وناقشت الأساليب الملائمة لمكافحة العنصرية البنيوية والمؤسسية؛ (٢) حلقة تدارس خبراء افريقيا التي نظمت في نيروبي في الفترة من ١٦ إلى ١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢، والتي خرجت باقتراحات مفيدة من أجل تطوير استراتيجية اليونسكو.

١٢– وأتاح التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تنسيق أنشطة المنظمتين وتعزيز تبادل الخبرات. وتم بصورة مشتركة تنظيم حلقة عمل في مقر اليونسكو يومي ١٩ و ٢٠ فبراير/شباط بشأن "تنفيذ العقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري: إعداد دليل لمكافحة العنصرية وتعزيز التسامح". وقد سمح هذا اللقاء بتحديد توجهات جديدة لاستحداث مواد تربوية تستجيب لاحتياجات السياق الدولي الجديد.

١٣- كما أنشأت اليونسكو شراكة وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس/مرض الأيدز (السيدا) في إطار المشروع التالي: "تعزيز حقوق الإنسان والحد من الوصم والتمييز المتربطين بفيروس/مرض الأيدز (السيدا) داخل رابطات الشباب". وفيما يلي الأنشطة المنجزة أو التي في قيد الإنجاز: (١) مطبوعة اليونسكو/برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس/مرض الأيدز (السيدا) المعنونة: فيروس/مرض الأيدز (السيدا) وحقوق الإنسان: الشباب يمارسون العمل"، التي ترجمتها اليونسكو إلى اللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية والروسية وقامت بنشرها. أما الترجمة إلى اللغات الصينية والعربية والبرتغالية، فهي قيد الإعداد؛ (٢) إنشاء موقع للشباب و"دليل الموارد" للمدربين في هذا المجال؛ (٣) تنظيم سلسلة من حلقات العمل الإقليمية بشأن فيروس/مرض الأيدز (السيدا) وحقوق الفرد للشباب ومنظمات الشباب بالتعاون مع الاتحاد الدولي لرابطات طلبة الطب؛ (٤) إعداد مشروعات (مشروعات صغيرة ممولة بمنح) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس/مرض الأيدز (السيدا) لتمويل خطط العمل المحلية/الإقليمية التي تعدها منظمات الشباب أثناء حلقات العمل الإقليمية.

إنشاء شراكات جديدة

١٤- في إطار البحث عن شراكات جديدة، أنشأت اليونسكو علاقات تعاون مع بعض البلديات الأوروبية التي تعمل من أجل مكافحة العنصرية والتمييز. وشاركت اليونسكو في "المؤتمر الثالث للميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان في المدينة" الذي عقد في البندقية يومي ٩ و ١٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢. وينطوي الميثاق الذي وقعت عليه أكثر من ٧٠ مدينة أوروبية كبيرة على أحكام هامة لمكافحة أشكال التمييز في المناطق الحضرية. وقد أبدت بعض المدن الموقعة على الميثاق، مثل مدينة نورمبرج، اهتمامها بتشكيل تحالف دولي، برعاية اليونسكو، لمكافحة التمييز.

١٥- واحتفلت اليونسكو بصورة استثنائية في ٢١ مارس/آذار ٢٠٠٣ باليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري حيث قامت بتنظيم أنشطة متنوعة للتوعية (لقاءات مع شباب أندية اليونسكو، ونقاشات حول عملية وآليات التمييز، وعرض أفلام وثائقية، وعروض فنية، ومسرح، ومعارض ملصقات وإعلانات ضد العنصرية وما إلى ذلك).

١٦- ووفقا للقرار ١٦٤م ت/٣,٤,٢، وعلى أساس نتائج الأعمال الجارية، سيتم مواصلة الجهود من أجل الإعداد لاستراتيجية متكاملة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في مجالات اختصاص اليونسكو.

القرار ١٦٥م ت/٣,٤,١

التقرير المرحلي للمدير العام
عن إعداد استراتيجية شاملة في مجال حقوق الإنسان

أولاً – الخلفية

١ – بعد أن ناقش المجلس التنفيذي الوثيقة ١٦٥م ت/١٠ المعنونة *عناصر استراتيجية شاملة لليونسكو في مجال حقوق الإنسان*، دعا المدير العام إلى مواصلة إعداد الاستراتيجية بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء وجميع الأطراف المعنية وإلى إعلام المجلس في دورته السادسة والستين بعد المائة بشأن التقدم المحرز (القرار ١٦٥م ت/٣,٤,١).

ثانياً – المشاورة بشأن الوثيقة ١٦٥م ت/١٠

المشاورة مع الدول الأعضاء والمراقبين

٢ – استهلت المشاورة مع الدول الأعضاء والمراقبين بخطاب دوري مؤرخ في ١٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢. وقد تسلّمت اليونسكو ٣٥ رداً حتى تاريخ ١١ مارس/آذار ٢٠٠٣[(١)]. وقد رحبت الدول الأعضاء عموماً بالوثيقة ١٦٥م ت/١٠ بوصفها موائمة من حيث التوقيت والأهمية وأعربت عن تقديرها لجهود المنظمة في تطوير استراتيجية متماسكة. كما أثنت هذه الدول على مبادرة دمج مسألة حقوق الإنسان في كافة برامج اليونسكو. وأكدت الدول مجدداً على قناعتها بضرورة أن تقوم اليونسكو بالتركيز على التربية والبحوث في مجال حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالحقوق الواقعة ضمن مجالات اختصاصها، بما في ذلك الحق في التعليم، والحق في المشاركة بالحياة الثقافية، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في الانتفاع بمزايا التقدم العلمي وتطبيقاته. وأكّدت الدول على ضرورة الاهتمام بمساواة الجنسين وبحقوق الإنسان فيما يتعلق بالنساء. ورأت بعض الدول أنه ينبغي إدماج منظور قضايا الجنسين في الاستراتيجية الشاملة. واقترح إدراج بند خاص بحقوق الإنسان وبالتربية في مجال حقوق الإنسان في جدول أعمال الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر العام بهدف إبراز الأهمية التي تعلقها اليونسكو ودولها الأعضاء على هذه القضايا.

٣ – وفيما يتعلق بالتربية في مجال حقوق الإنسان، جرى الاتفاق عموماً على أنه ينبغي لليونسكو أن تعزز حقوق الإنسان جميعها – الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ورأت عدة دول أن متابعة إطار عمل داكار بشأن التعليم للجميع (٢٠٠٠) هي الأساس الذي ينبغي الاعتماد عليه في تنفيذ الحق في التعليم. واعتبرت دول كثيرة أن دور اليونسكو في تعزيز الحق في التربية في مجال حقوق الإنسان باعتباره حقاً من حقوق الإنسان وجزءاً لا يتجزأ من التعليم هو دور ملائم وهام. كما أكدت دول عدة على أنه ينبغي لليونسكو أن تركز جهودها على تطبيق الصكوك القائمة في مجال حقوق الإنسان، وأشارت عدة

(١) الاتحاد الروسي، اثيوبيا، الأردن، ألمانيا، اندونيسيا، آيسلندا، البرازيل، البرتغال، بولندا، تركيا، تونس، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدنمارك، السعودية، سلوفاكيا، شيلي، صربيا والجبل الأسود (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية سابقا)، غانا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيتنام، كوبا، لاتفيا، لبنان، ليتوانيا، مدغشقر، المغرب، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النمسا، نيوزيلندا، هولندا، الكرسي البابوي، اليابان.

دول على أن بالإمكان تعديل بعض الاتفاقيات. ورأت عدت دول أن أنشطة اليونسكو المتعلقة بحماية حقوق الإنسان ينبغي أن تنحصر بالحقوق المندرجة في مجالات اختصاصها.

٤ – وفيما يتعلق بالخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية المقدمة للدول الأعضاء، جرى التأكيد على ضرورة تفادي ازدواج العمل مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ووكالات وبرامج الأمم المتحدة المعنية بالتعاون التقني. وأبديت الشكوك في ملاءمة تقديم المساعدة للدول في إعداد التقارير التي تقدمها إلى هيئات الأمم المتحدة المعنية بمتابعة المعاهدات. وشددت جميع الدول على أهمية تعزيز الشراكة مع منظومة الأمم المتحدة وخاصة مع مفوضية حقوق الإنسان والهيئات المعنية بمعاهدات حقوق الإنسان، تجنباً للازدواج في الجهود وسعياً إلى تبادل المعارف والخبرات. وجرى التأكيد أيضاً على ضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات الحكومية الإقليمية ومع المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان.

٥ – وأعربت دول عديدة عن قلقها إزاء القيود المالية التي تعاني منها اليونسكو والتي قد تعوق تنفيذ الاستراتيجية وأيّد عدد من الدول في هذا الصدد القيام بحملة لجمع الأموال.

المشاورات مع منظومة الأمم المتحدة

٦ – أجرت اليونسكو مشاورات مع ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية لاستكشاف المزيد من مجالات التعاون الممكنة. وقد حظيت عموماً الوثيقة ١٦٥م ت/١٠ بالتقدير. وأشير إلى ضرورة مراعاة خبرة منظومة الأمم المتحدة لدى إدماج مسألة حقوق الإنسان في جميع برامج اليونسكو. واعتبرت اليونسكو مهيأة تماماً لإنتاج وتبادل المعارف بشأن حقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بالبحوث بشأن الحقوق الثقافية. وجرى التأكيد على ضرورة توثيق التعاون على صعيد البحوث في مجالي درء النزاعات وإدارتها، وتعزيز التسامح وعدم التمييز. واعتبر أن من اللازم تحقيق تنسيق أكبر وتقسيم أفضل للعمل في ميدان التربية في مجال حقوق الإنسان. واقترح أن تقوم اليونسكو بوضع مؤشرات نوعية للتربية في مجال حقوق الإنسان في المدارس وبنشر "الممارسات الجيدة". واقترح أيضاً الاستفادة من شبكات اليونسكو لتعزيز حقوق الإنسان. كما أن خبرة منظمة العمل الدولية في مجال تشجيع الأطراف المعنية على التصديق على وثائقها وفي ضمان تطبيق إجراءاتها الخاصة بتقديم التقارير، اعتبرت خبرة يمكن أن تستفيد منها اليونسكو.

٧ – وكان اجتماع المدير العام مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في ٥ فبراير/شباط ٢٠٠٣ خطوة هامة من أجل تعزيز التعاون. ورحّب المفوض السامي بإعداد الاستراتيجية واعتبرها ملائمة من حيث الأهمية والتوقيت وأيّد توجهاتها الرئيسية. واتفق الطرفان على ضرورة بذل جهود مشتركة فيما يخص بعض القضايا مثل أخلاقيات البيولوجيا ومكافحة الإرهاب التي تتصدر اهتمامات الرأي العام. كما اتفقا على أن التربية في مجال حقوق الإنسان ومكافحة التمييز وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالنساء وتعزيز حكم القانون واعتماد صكوك جديدة لحقوق الإنسان ومراقبة تنفيذ المعايير القائمة وتعزيز التنوع الثقافي والحوار بين الحضارات، كلها تعتبر من أولويات العمل المشترك. كما اعتبر أن إجراءات الشكاوى الفردية، بما في ذلك إمكانية التدخل المشترك في الحالات الفردية لانتهاك حقوق الإنسان، وكذلك حماية المثقفين، من المجالات التي يمكن أن يقوم فيها تعاون وثيق في المستقبل بين الطرفين. وقد أبرمت في اليوم

ذاته بين اليونسكو ومفوضية حقوق الإنسان مذكرة تفاهم تحدد الطرائق والمجالات العملية لمواصلة تعزيز التعاون بين الطرفين.

المشاورات مع كراسي اليونسكو الجامعية

٨ – نوقشت الوثيقة ١٦٥م ت/١٠ مع كراسي اليونسكو الجامعية المعنية بالعلوم الاجتماعية والإنسانية، بما في ذلك الكراسي المعنية بحقوق الإنسان، في إطار المنتدى العالمي لكراسي اليونسكو الجامعية الذي عقد في باريس في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢. ومع تأييدها العام للوثيقة، أعربت كراسي اليونسكو الجامعية عن تقديرها للتركيز على إجراء دراسات جامعة للتخصصات عن العقبات والتحديات التي يواجهها تطبيق حقوق الإنسان، مثل الفقر المدقع، والتمييز، والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، الخ. كما رحّبت بالأنشطة البحثية الخاصة بالحقوق الثقافية. وأعربت أيضاً عن اهتمامها بالمشاركة في تنفيذ الاستراتيجية وخاصة في حفز الوعي بشأن حقوق الإنسان وفي إعداد مواد تعليمية وإعلامية جديدة.

المشاورات مع الخبراء بشأن استراتيجية التربية في مجال حقوق الإنسان

٩ – جرى عقد اجتماع خبراء في باريس في ٣٠–٣١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣ تحت عنوان "ممارسة الحقوق في مجال التعليم: تجديد الالتزام بالتربية في مجال حقوق الإنسان" وذلك لتعزيز نهج شامل في تناول التربية في مجال حقوق الإنسان وتحقيق فهم أفضل لها. واتفق على أن التربية في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن تشكل الأساس الذي تُبنى عليه عملية إشاعة الديمقراطية في النظم التعليمية في سياق إصلاح التعليم على المستوى القطري. وطُلب من اليونسكو مراجعة التشريعات والممارسات القطرية بشأن إعداد وتطبيق وثائق تقنينية عن التربية في مجال حقوق الإنسان. وبغية تعزيز عملية دمج التربية في مجال حقوق الإنسان في خطط العمل القطرية الخاصة بالتعليم للجميع، اقترح أن تقوم اليونسكو بإعداد إطار عمل عام لإرشاد الدول الأعضاء. وشدد الاجتماع على ضرورة توسيع نطاق التعليم الجيد حسبما هو وارد في إطار عمل داكار ووضع تعريف أوسع وأشمل للتعليم يؤكد على الأهمية المركزية لحقوق الإنسان. وطُلب من اليونسكو إعداد وإدامة شبكة دولية تضم مختلف الأطراف المعنية بالتربية في مجال حقوق الإنسان، مستغلة تكنولوجيات المعلومات والاتصال بأكبر قدر ممكن. ونظراً إلى أن عقد الأمم المتحدة للتربية في مجال حقوق الإنسان قارب على الانتهاء في عام ٢٠٠٤، اقترح أن تقوم اليونسكو ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتنظيم مؤتمر دولي للاحتفال بهذه المناسبة.

ثالثاً – أنشطة أخرى بشأن إعداد خطة شاملة في مجال حقوق الإنسان

١٠– سيستمر الحوار مع منظومة الأمم المتحدة. كما سيجري التشاور مع المنظمات الحكومية الإقليمية التي لديها برامج واسعة عن حقوق الإنسان وستناقش معها إمكانيات تحقيق تعاون أكبر. وستنظم في ربيع ٢٠٠٣ اجتماعات مع منظمات غير حكومية ومعاهد بحوث وتدريب بارزة في مجال حقوق الإنسان. وسيستمر العمل في إعداد مشروع الاستراتيجية الخاصة بحقوق الإنسان بالاستناد إلى الوثيقة ١٦٥م ت/١٠، مع مراعاة ملاحظات الدول الأعضاء والمراقبين، وآراء مختلف شركاء اليونسكو. كما ستؤخذ بعين الاعتبار نتائج المناقشات التي تسفر عنها الدورة السادسة والستين بعد المائة للمجلس التنفيذي لإدخال المزيد من التحسينات على مشروع الاستراتيجية.

القرار ١٦٤م ت/٧,١,٥

الصندوق الدولي لإعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردّها في حالة الاستيلاء غير المشروع

١ – أثناء الدورة الثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو (١٩٩٩)، عُرض تقرير اللجنة الدولية الحكومية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية أو ردّها في حالة الاستيلاء غير المشروع ("اللجنة")، الذي تضمن توصية دُعي فيها المدير العام إلى إنشاء الصندوق. واعتمد المؤتمر العام هذه التوصية بإصدار القرار ٣٠م/٢٧ الذي نص على ما يلي:

"٥– **ويدعو** المدير العام إلى أن ينشئ داخل اليونسكو صندوقا ...

(أ) تتكون موارده من مساهمات طوعية ويُدار على غرار صندوق البرنامج الدولي لتنمية الاتصال (بدتا)، مع إنشاء حساب خاص لهذا الغرض، طبقا للتوصية ٦ الصادرة عن اللجنة؛

(ب) يخصص لتمويل مشروعات محددة تعرض على اللجنة؛

٦– **ويدعو أيضاً** المدير العام إلى توجيه نداء لتقديم مساهمات مالية لهذا الغرض؛"

٢ – ووجّه المدير العام نداءه أثناء الدورة الحادية عشرة "للجنة" المنعقدة في مارس/آذار ٢٠٠١. وتضطلع الأمانة حاليا بإعداد مجموعة مواد إعلامية للترويج للصندوق ولتوفير المعلومات الأساسية عن "اللجنة". وستقدم مجموعة المواد هذه في الدورة القادمة "للجنة" (٢٥–٢٨ مارس/آذار ٢٠٠٣، باريس).

٣ – وفي خطاب مؤرخ ١٩ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١، تفضل السيد إيفانجيلوس فينيزيلوس، وزير الثقافة باليونان، بإبلاغ المدير العام بأن اليونان ستقدم إلى الصندوق ٠٠٠ ٠٠٠ ١٠ دراخما من أجل بلوغ "الهدف النبيل المتمثل في صون الممتلكات الأثرية لأفغانستان، التي أخرجت من البلاد بصورة غير شرعية...". كما عرض الوزير مساهمة اليونان في أنشطة حماية وصون التراث الثقافي الأفغاني باقتراح إيواء الممتلكات الأثرية الأفغانية بصورة مؤقتة في المتاحف اليونانية. وتحظى هذه العروض السخية والمفيدة من جانب اليونان بفائق التقدير.

٤ – وفي ٢٩ مايو/أيار ٢٠٠٢، أصدر الوفد الدائم لليونان لدى اليونسكو شيكاً بمبلغ ٣٤٢ ٢٩ يورو، وتمّ إنشاء رمز لبند في الميزانية يخص الصندوق، يتسنى به إيداع الشيك في "حساب خاص".

٥ – والأمانة بصدد إعداد مشروع أولي لوثيقة عن المبادئ التوجيهية العامة لاستخدام الصندوق، من أجل تقديمه إلى "اللجنة" لتنظر فيه وفي إمكانية الموافقة عليه في دورتها القادمة. وتستند الوثيقة إلى النموذج الخاص ببدتا، وهي قيد الإعداد بالتشاور مع مكتب الشؤون القانونية وقسم المراقب المالي.

القرار ١٦٤م ت/٣,٥,٢

التقدم المحرز في إعداد المشروع الأولي لاتفاقية دولية لصون التراث الثقافي غير المادي

١ – دعا المجلس التنفيذي المدير العام، في قراره ١٦٤م ت/٣,٥,٢ إلى "عقد اجتماع دولي حكومي للخبراء من الفئة ٢، أو أكثر من اجتماع، يمكن أن يعقد الاجتماع الأول في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢، لتحديد نطاق الاتفاقية الدولية ومواصلة العمل في إعداد مشروعها الأولي". وبناء على ذلك عقد اجتماع دولي حكومي للخبراء من ٢٣ إلى ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢. غير أنه لم يتمكن من إنجاز أعماله، فقرر المدير العام الدعوة إلى دورة ثانية عقدت من ٢٤ فبراير/شباط إلى ١ مارس/آذار ٢٠٠٣. وشارك في الدورة الثانية نحو ٢٧٠ خبيراً يمثلون ١١٤ دولة عضواً، و٥ منظمات دولية، و٦ منظمات غير حكومية، و ٣ دول شاركت بصفة مراقب. ولما كان الأمر يتعلق بمواصلة أعمال فريق الخبراء الذي اجتمع في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢، فقد أُبقي تلقائياً على الرئيس ونوابه الأربعة والمقرر المعيّنين سابقاً في مناصبهم.

٢ – ووضعت تحت تصرف الخبراء وثيقتان جُمعت فيهما جملة المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء والمراقبين أثناء الدورة الأولى في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢. والردود على الخطاب الدوري خ د/٣٦٢٩ المؤرخ في ٢٩ يوليو/تموز ٢٠٠٢. فتضمنت الوثيقة الأولى ملاحظات ذات طابع عام، وتضمنت الثانية التعديلات المقترح إدخالها على نص المشروع الأولي للاتفاقية.

٣ – وتمثلت منهجية العمل في إجراء مناقشة في الجلسة العامة للموادّ الجوهرية التي يتأسس عليها صلب المشروع الأولي للاتفاقية، أي المواد التي تتناول أهداف الاتفاقية (المادة ١) والتعاريف (المادة ٢) ودور الدول في تحديد وتعريف التراث الثقافي غير المادي (المادة ٣) وعمليات الجرد القطرية (المادة ١١– ألف) والسجلات أو القوائم (المادة ١١– باء). وأنشئت لجنة صياغة تتكون من ثمانية عشر خبيراً حكومياً (ثلاثة خبراء من كل مجموعة انتخابية) لكي تقترح، على ضوء المناقشات التي تدور في الجلسة العامة، صياغة جديدة لهذه المواد ثم تعرضها على الجلسة العامة.

٤ – وتم التوصل إلى اتفاق في الجلسة العامة على صياغة جديدة للمواد ١ و٢ و٣ و١١– ألف ولعنوان المادة ١١– باء.

٥ – تنص المادة ١ على أن أهداف الاتفاقية هي: "صون التراث الثقافي غير المادي؛ واحترام التراث الثقافي غير المادي للمجتمعات المحلية والجماعات والأفراد؛ وحفز الوعي على المستويات المحلي والوطني والدولي بأهمية التراث الثقافي غير المادي وتقديره المتبادل؛ وتعزيز التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي".

٦ – وتعرّف المادة ٢ "التراث الثقافي غير المادي" على أنه "الممارسات وأنماط العرض والتعبير والمعارف والدرايات، وكذلك الأدوات والمنتجات والأحداث والبيئات الثقافية المتصلة بها، والتي تعترف بها المجتمعات المحلية والجماعات – والأفراد في حدود المعقول – على أنها جزء من تراثهم الثقافي". مع التوضيح بأنه "لأغراض هذه الاتفاقية، لن يؤخذ في الاعتبار سوى التراث الثقافي غير المادي المطابق

للمبادئ المكرّسة في الوثائق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً، وكذلك لمبادئ العدالة والإنصاف والدوام والاحترام المتبادل بين المجتمعات المحلية والجماعات والأفراد".

٧ – وتم من جهة أخرى تعريف "الصون" في المادة ٢ ذاتها على أنه جملة "التدابير الرامية إلى تأمين أسباب الحياة للتراث الثقافي غير المادي، بما في ذلك تحديد مختلف عناصر هذا التراث، وتوثيقه، وتناوله بالبحث، وحفظه وحمايته وترويجه ونقله – بواسطة التعليم أساساً – وإحيائه".

٨ – أما مسألة إرفاق أو عدم إرفاق ملحق وقائمة مصطلحات بالاتفاقية، فقد تم التطرق إليها دون الوصول إلى نتيجة نهائية. وسوف تكون هذه المسألة محل البحث في وقت لاحق.

٩ – وفيما يتعلق بالمادة ٣، ظهر توافق في الآراء على أن "لكل دولة طرف صلاحية تحديد وتعريف مختلف عناصر التراث الثقافي غير المادي الموجودة على أراضيها، بمشاركة المجتمعات المحلية والجماعات والمنظمات غير الحكومية المعنية (أو ممثلي المجتمع المدني)".

١٠– وفيما يخصّ القوائم القطرية لحصر التراث الثقافي غير المادي، موضوع المادة ١١–ألف، فقد تم الاعتراف بجدواها، على أن تتولى كل دولة طرف إعدادها "حسب إمكانياتها وعلى النحو الملائم لها".

١١– وبالنسبة لعنوان المادة ١١– باء، تم القبول بمبدأ استحداث سجل أو قائمة للتراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى مبادرات صون عاجلة.

١٢– وعلى الرغم من جلسات عمل مكثّفة، لم يكن الوقت كافياً لكي يتسنّى للخبراء أن يستكملوا دراسة المواد الأخرى من المشروع الأولي للاتفاقية. وبالتالي قرر المدير العام الدعوة إلى عقد دورة ثالثة من ٢ إلى ١٤ يونيو/حزيران ٢٠٠٣. ومن أجل تسهيل سير جيّد لأعمال هذه الدورة الثالثة، اقترح المدير العام، بإيعاز من عدّة دول أعضاء، إنشاء آلية مشتركة بين القطاعات في شكل فريق عمل غير رسمي يتكون من ثمانية عشر خبيراً حكومياً (تعيّن كل مجموعة انتخابية ثلاثة منهم) يكلّف باقتراح صياغة موحّدة للمواد التي لم تدرس بعد. وينبغي في هذه الصياغة الجديدة، التي تعدّ على ضوء التعديلات والتعليقات الواردة في وثيقتي العمل والتي طرحت في الدورة الثانية، الحرص على ضمان انسجامها مع المواد التي سبق بحثها في الجلسات العامة. وسيجتمع فريق العمل هذا بمقر اليونسكو من ٢٢ إلى ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٣. وسوف تشكل نتائج أعماله وثيقة العمل التي تعرض للبحث على الدورة الثالثة لفريق الخبراء الدوليين الحكوميين.

القرار ١٦٤م ت/٧,١,٣

تقرير المدير العام عن إسهام اليونسكو في تنفيذ البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات

١ – واصلت اليونسكو بنشاط تنفيذ برنامج الأمم المتحدة العالمي للحوار بين الحضارات، وأحكام قرارات المجلس التنفيذي المتعلقة بالموضوع، ولا سيما من أجل "تشجيع وتيسير الحوار بين الحضارات، وصياغة سبل ووسائل تشجيع الحوار بين الحضارات في أنشطة الأمم المتحدة في مختلف المجالات"، حسبما ورد في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢ – وعززت اليونسكو إسهامها في "الحوار بين الحضارات"، ضمن مجالات اختصاصها، معتمدة في ذلك على الشراكات مع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ووكالاتها المتخصصة، ومؤسسات البحوث، والأوساط الأكاديمية عموماً، ومنظمات المجتمع المدني والبرلمانيين. وقد استُهلّت عملية حقيقية لاستعراض مفهوم الحوار بين الحضارات والنهوج الملائمة بشأن هذا الحوار، بغية توسيع نطاقه وتحسين تجاوبه مع التحديات الراهنة في مختلف المناطق والمناطق الفرعية، بما في ذلك تحديد العقبات الجديدة التي تعترض الحوار، وتحليل أشكال الجهل الجديدة الناشئة.

٣ – ورُبطت الأنشطة الرامية إلى تشجيع الحوار بين الثقافات ربطاً وثيقاً بالأنشطة الخاصة بالاحتفال في سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي، وذلك من خلال أمور من بينها نشر مواد إعلامية وترويجية تؤكد النهج التكاملي المعتمد لدى اليونسكو والذي يشمل الحوار بين الثقافات، والمصالحة المبنية على قيم التراث بجميع أشكاله، والتنمية المستدامة. وقد نُفذت في عدة مناطق أنشطة لتشجع المصالحة بين الجماعات والعمل المشترك على صون التراث المهدد بالنزاعات، كما أن من المزمع القيام بمبادرات جديدة وبتدابير لتعزيز هذه الأنشطة مع إنشاء لجنة التنسيق الدولية لصون التراث الثقافي في أفغانستان. وتَواصَل أيضا تنفيذ أنشطة محكَمة تتعلق بالحوار بين الحضارات، في سياق سلسلتي مصنفات التاريخ العام والتاريخ الإقليمي، وخطة تنمية الثقافة العربية، وبرنامج البحر المتوسط، ومشروع طريق الرقيق، ومشروع الحوار بين الثقافات في آسيا الوسطى، وبرنامج الحوار بين الأديان.

٤ – وبُذلت جهود خاصة في سبيل ربط الأنشطة المضطلع بها لصالح الحوار بين الحضارات ربطا منهجيا بمتابعة وتنفيذ إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي. وتمثلت إحدى المبادرات الهامة في هذا الصدد في اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى، المشترك بين اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي عُني بموضوع "التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي من أجل التنمية المستدامة"، وعُقد أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ (٢٦ أغسطس/آب – ٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢). وإضافة إلى ذلك، رحبت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٢٤٩/٥٧ باعتماد "إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي"، وأعلنت يوم ٢١ مايو/أيار باعتباره *"اليوم العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية"*.

٥ – وتوخيا لتوسيع قاعدة أنشطة اليونسكو المتعلقة بالحوار بين الحضارات، وإشراك عدد أكبر من المساهمين من مختلف المناطق والخبرات، أُنشئت شبكة عالمية (إلكترونية، معتمدة على الإنترنت) تضم منظمات دولية مختصة ومؤسسات للبحوث، وباحثين، وفلاسفة، ومثقفين. وستهدف هذه الشبكة إلى خدمة أغراض ثلاثة هي (١) تحديد من يمكنهم المساهمة في مختلف أنشطة اليونسكو المتعلقة بالموضوع؛

(٢) استخلاص رؤية شاملة لمختلف الأنشطة والنهوج الجاري تنفيذها في مختلف البلدان والمناطق؛ (٣) الاضطلاع بأنشطة للتوعية والترويج بشأن نهوج اليونسكو ونتائج مختلف الجهود التي تبذلها في هذا المجال.

٦ – واستمر أيضا العمل على تحقيق الاتساق والتكامل بين مختلف النهوج الإقليمية ودون الإقليمية للحوار بين الحضارات، من خلال إصدار المطبوعات وتقديم البحوث في المؤتمرات الدولية وإنشاء موقع خاص بهذا المجال على شبكة الويب. ونُشرت بصورة منتظمة، في "سلسلة المحاورات" التي تصدرها اليونسكو، البحوث العلمية والسياسية والخطب المتعلقة بموضوع الحوار بين الحضارات، والتي قُدمت في المؤتمرات الدولية التي نظمتها اليونسكو أو شاركت في تنظيمها، وعلى الخصوص ما يلي:

- أعمال "اجتماع المائدة المستديرة المعقود عشية قمة الأمم المتحدة للألفية"، مقر الأمم المتحدة، ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠ (نشرت في عام ٢٠٠١)؛
- أعمال "مؤتمر فيلنيوس الدولي"، ليتوانيا، ٢٣–٢٦ أبريل/نيسان ٢٠٠١ (نشرت في عام ٢٠٠٢)؛
- "الحضارات في نظر الآخرين"، أعمال الندوة الدولية المعقودة في باريس، في ١٣ و١٤ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ (نشرت في ٢٠٠٢، ومنها نسخة باللغة الإنجليزية متاحة بالاتصال المباشر على الموقع التالي من شبكة الويب: www.unesco.org/dialogue2001)؛
- "حوار الحضارات". كيوتو، ٣ أغسطس/آب ٢٠٠٢. أعمال مؤتمر دولي عُني بالجوانب السياسية للحوار بين الحضارات (ستنشر في أبريل/نيسان ٢٠٠٣).

٧ – وقُدمت عدة عروض عن مشاركة اليونسكو في الحوار بين الحضارات، وذلك في مؤتمرات واجتماعات دولية، مثل: المؤتمر الدولي عن "سياسات الغرب تجاه العالم الإسلامي"، الذي عقد في ويلتون بارك بالمملكة المتحدة في ١٥ فبراير/شباط ٢٠٠٢؛ والحوار الدولي بشأن السياسات، بعنوان "تنمية الثقافات – ثقافات التنمية"، الذي عُقد في برلين، ألمانيا، في ٤ و ٥ مارس/آذار ٢٠٠٢؛ والاجتماع المشترك للتعاون الأوروبي العربي، الذي نظمه الفريق الأوروبي العربي الخاص التابع للجان الوطنية لليونسكو، ومجلس أوروبا، وأليكسو، في ستراسبورغ، في ٢٨ و ٢٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢؛ والمؤتمر الدولي المعني بموضوع "الحوار بين الحضارات: تمكين المرأة"، بروكسيل، ٣–٥ مارس/آذار ٢٠٠٣. وقُدمت مساهمات عديدة قيِّمة في الخطب التي ألقاها رئيس المؤتمر العام. ويجري باستمرار استيفاء الموقع الشبكي المخصص للحوار وذلك بإضافة أحدث الأنباء والمعلومات عن جهات الاتصال (http://www.unesco.org/dialogue2001).

٨ – وعززت اليونسكو بنشاط مشاركتها في تنظيم المؤتمرات والاجتماعات والأحداث الدولية المتعلقة بالحوار بين الحضارات. واشتركت اليونسكو مع المدرسة التطبيقية للدراسات العليا في تنظيم الندوة الدولية الثانية عن موضوع "الحضارات: كيف نرى الآخرين وكيف يرانا الآخرون" التي عقدت في مقر اليونسكو في ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣. وضمت هذه الندوة، التي ستُنشَر أعمالها في يونيو/حزيران ٢٠٠٣، أكاديميين ومثقفين من مختلف القارات، استأنفوا أثناءها المناقشات التي بدأوها في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١، في الندوة الأولى التي نُظِّمت في إطار سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات. وستُعقد ندوة ثالثة من هذه السلسلة في عام ٢٠٠٤ عن موضوع "الحضارات في نظر الآخرين: ما هو مشترك وما هو موضع مسؤولية".

٩ – وقدمت اليونسكو دعما لتنظيم الندوة المقبلة عن الحوار بين الحضارات، المزمع عقدها في صنعاء، اليمن، كما أنها ناشطة في مشاركتها بقسط كبير في التحضير للمنتدى الإقليمي عن الحوار بين الحضارات، الذي يشترك في تنظيمه رئيس جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والمدير العام لليونسكو، ويزمع عقده في أوهريد، ٢٩–٣٠ أغسطس/آب ٢٠٠٣. وفي نفس السياق، يجري تقديم الدعم في الوقت الحاضر لتنظيم المؤتمر الدولي المعني بموضوع "الحوار بين الحضارات – التماس آفاق جديدة"، المزمع عقده في يومي ٩–١٠ يوليو/تموز ٢٠٠٣، في نيودلهي، الهند.

١٠– وتسعى اليونسكو حاليا، كمبادرة جديدة في إطار جهودها العامة لتكثيف الحوار بين الجماعات والثقافات والحضارات، إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال، هادفة بشكل خاص إلى تعزيز الحوار والمبادلات بين الثقافات على المستوى العالمي في إطار شبكة المدارس المنتسبة، وتشجيع الشراكة والتعاون بين الثقافات في مجال الهندسة والتكنولوجيا، وإعداد برنامج اتصال حقيقي ومتنوع عبر الانترنيت من أجل هذه المبادرة بأكملها.

القرار ١٦٤م ت/٧,١,٦

برنامج عملٍ بروكسل
لصالح أقل البلدان نمواً (٢٠٠١-٢٠١٠)

١ - أيد المجلس التنفيذي، في قراره ١٦٤م ت/٧,١,٦، الجهود التي تبذلها المنظمة لزيادة تركيز وتعزيز أنشطتها لصالح أقل البلدان نمواً، مشدداً على أهمية إدماج احتياجات هذه البلدان في جميع برامج المنظمة، ولا سيما في إطار إسهام المنظمة في تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وطلب المجلس من المدير العام أن يكفل تعاون اليونسكو على نحو كامل مع الممثل السامي للأمين العام للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السادسة والستين بعد المائة تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

أولاً - تعميم تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً

٢- وفقاً لما نصّت عليه الاستراتيجية المتوسطة الأجل لفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ (٣١م/٤، الفقرة ٣٢)، تم بذل جهود واعية ومنهجية في إطار البرنامج والميزانية لفترة العامين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ الحالية (٣١م/٥) من أجل إدماج احتياجات أقل البلدان نمواً في جميع برامج اليونسكو. وأدرجت التدابير اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات في تصميم جميع البرامج وروعيت لدى تنفيذها وتقييمها، وذلك على النحو التالي.

التربية

٣ - واصلت اليونسكو تقديم الدعم لأقل البلدان نمواً في إعداد الخطط الوطنية للتعليم للجميع من خلال المساعدة التقنية داخل البلدان المعنية، وكذلك من خلال تنظيم حلقات التدريب لمجموعات من البلدان. وقدم دعم مباشر، حسب الطلب، لبعض هذه البلدان التي تواجه صعوبات تقنية ومنهجية جادة في سد الثغرات المختلفة في مجال السياسات والقدرات والبيانات اللازمة لإعداد خطط العمل المتعلقة بالتعليم للجميع. وكُثفت جهود تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية لتلبية الاحتياجات الهائلة إلى الدعم التقني على الصعيد القطري، وأُعدت لهذا الغرض سياسة وبرنامج يركزان على جمع الموارد من خارج الميزانية لصالح التعليم للجميع، من أجل توفير "الخدمات التقنية للبلدان التي تنفذ إطار عمل داكار". وفي إطار مشروع "أفرقة الخبراء المتنقلة" الذي تموله النرويج، وقع الاختيار في النهاية على ١٦ بلداً، بعضها من أقل البلدان نمواً، للمشاركة في المشروع. وتم توزيع ميزانية المشروع بصورة لامركزية شبه كاملة في المكاتب الميدانية التي وفرت مساندة تقنية في المجالات التي اعتبرتها البلدان نفسها ذات أولوية.

٤ - ويجري الآن تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في المنطقة الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء، بعد استهلال برنامج لبناء القدرات دعماً للتعليم للجميع على الصعيد الإقليمي في منتصف يوليو/تموز ٢٠٠٢. وأثناء المشاورة الجماعية الإقليمية للمنظمات غير الحكومية (ملاوي، من ٣٠ سبتمبر/أيلول إلى ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢) جرى تحضير إسهام المجتمع المدني في المؤتمر الثامن لوزراء التربية في الدول الأعضاء الافريقية (ميندف ٨ - MINEDAF VIII)، بما في ذلك الوثيقة المعنونة "تحدي إنجاز التعليم للجميع في افريقيا: آفاق المجتمع المدني ومواقفه".

٥ – ويجري حاليا تقديم المساعدة التقنية من أجل وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج على الصعيد الوطني. واتخذت اليونسكو أيضاً تدابير لمساندة أقل البلدان نمواً في إصلاح نظم التعليم الابتدائي لديها بغية تحقيق تعميم التعليم الابتدائي. وشمل ذلك إعداد دراسات جدوى بشأن إنشاء نظام تعليم بلغتين يرمي إلى توسيع وتحسين انتفاع جميع الأطفال في النيجر وتشاد بالتعليم الابتدائي الجيد، وبشأن إنشاء نظام تعليم أساسي يتلاءم مع مجتمع السودان المتعدد الثقافات والإثنيات والديانات واللغات. واضطلع بأنشطة استهدفت بناء قدرات العاملين في التعليم في أقل البلدان نمواً، ولا سيما من خلال عقد حلقات عمل وحلقات تدارس، مثل حلقة العمل الإقليمية بشأن التعليم في مجال البيئة، التي نُظمت بالمشاركة مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – إيسيسكو (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢، صنعاء، اليمن)، والحلقة التدريبية المخصصة للمسؤولين عن التربية (سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢، **افريقيا الوسطى**). وتم النهوض بقدرات الموظفين التقنية والمهنية من خلال توفير مواد التعليم/التعلم لتلبية احتياجات الأطفال والمعلمين المتوافدين إلى مخيمات اللاجئين في **أنغولا**. وقد تم تعيين مدير لمركز افريقيا للتوجيه والإرشاد وتنمية الشباب في **ملاوي**. واجتمع مجلس مدراء المركز، المؤلف من وزراء التربية الأفارقة، في دار السلام، **تنزانيا**، في ١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢.

٦ – وجرى تعزيز قدرات أقل البلدان نمواً في مجال وضع السياسات والبرامج من أجل توخّي المرونة والفعالية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية والتعليمية لأطفال الرحل من خلال المشروع الرائد الذي ينفذ في شرق افريقيا بالمشاركة بين المعهد الدولي لتخطيط التربية (IIEP) ومعهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا (IICBA). وركز المشروع على مجتمعات السكان الأصليين والفتيات، وعلى توخي استغلال الموارد القليلة المتاحة بمزيد من الفعالية من أجل تحسين التعليم الأساسي والقدرة على إدرار الدخل لدى السكان الرحل.

٧ – وفيما يخص برنامج تعليم الأطفال في الظروف الصعبة، سعت اليونسكو إلى تحسين انتفاع هؤلاء بالتعليم الأساسي المخصص للأطفال، وضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية التي تعد شرطاً مسبقاً للتعلم. وجرى دعم خمسة مراكز للأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة في باماكو (**مالي**)، كمتابعة لمشروع "الكتاب الأبيض لمستقبلنا"، الذي استهل في عام ٢٠٠١ في هذا البلد الذي هو من أقل البلدان نمواً. وبدأت اليونسكو، في إطار البرنامج الذي تضطلع به بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، بإعداد استراتيجية إقليمية للتغذية المدرسية لغرب افريقيا، بغية مكافحة الجوع والفقر المدقع كعائقين في وجه برنامج التعليم للجميع.

٨ – وبهدف تعزيز بناء المؤسسات وإعداد المواد التعليمية، لا سيما باستخدام التكنولوجيات الجديدة، درست اليونسكو في **مالي والسنغال وأوغندا** بعض التجارب المتعلقة بأوساط المتعلمين في بيئات ثقافية مختارة بغية تحديد السمات المستقبلية لبيئة تعلم مؤاتية.

العلوم الطبيعية

٩ – ساعدت اليونسكو البلدان الافريقية الأقل نمواً على صياغة سياساتها العلمية والتكنولوجية الوطنية. واستهدفت تلك المساعدة بناء قدرات متخذي القرار وتزويدهم بالمشورة بغية تحسين نظام قياس مؤشرات

العلم والتكنولوجيا في تلك البلدان، بالإضافة إلى تيسير وصول متخذي القرار هؤلاء إلى هيئات التمويل الدولية. ومن هذا المنطلق، استُهلت دراسة أولية عن مجموعة جديدة من مؤشرات العلم والتكنولوجيا.

١٠- وانصبت الجهود بصفة خاصة على تنمية الموارد البشرية التي يمكن الاستعانة بها في ترويج مصادر الطاقة المستدامة والمتجددة، عملاً على تحسين ظروف المعيشة في المناطق الريفية والنائية بأقل البلدان نمواً، ولا سيما لصالح النساء. وفي إطار البرنامج العالي للتعليم والتدريب في مجال الطاقة المتجددة (GREET) استهدفت الأنشطة المنفذة، بالدرجة الأولى، تحسين استخدام مشروعات الطاقة المتجددة وصيانتها وإدارتها، ونقل الدراية التكنولوجية.

١١- وتم النهوض بالإدارة المنصفة والمستدامة لموارد المناطق الساحلية والجزر الصغيرة بالتشجيع، من خلال حلقة عمل نظمت في آسيا والمحيط الهادي، على وضع "اتفاقات بشأن الممارسات الحكيمة في مجال درء وإدارة النزاعات على الموارد والقيم الساحلية". واتُخذت تدابير ابتدارية بشأن مجالات ذات أولوية **للبلدان النامية الجزرية الصغيرة**، وقُدم إسهام فعال في تنفيذ برنامج عمل بربادوس +٥ وغيره من الاتفاقات وخطط العمل المتعددة الأطراف. وعززت قدرات الجزر الصغيرة في مجال التنمية المستدامة من خلال مواصلة أنشطة المشروعات الميدانية المشتركة بين القطاعات في **هاييتي وبابوا غينيا الجديدة وساموا**. وعلاوة على ذلك، تم التوسع في الأنشطة المحلية والإقليمية والأقاليمية المتصلة بمبادرة "صوت الجزر الصغيرة". وتم الارتقاء بتشاطر المعارف والمعلومات من خلال إتمام ونشر وتوزيع نسخة مختصرة باللغتين الكريولية والفرنسية من القوانين المتصلة بالبيئة الساحلية ومصايد الأسماك في هاييتي (http://www.unesco.org/csi/pub/info/haiti.htm)، (ويمثل هذا المطبوع العدد رقم ١٣ من النشرات الإعلامية عن المناطق الساحلية والجزر الصغيرة)، وإتمام دراسة عن تطور إدارة الموارد على مستوى القرية في فانواتو بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠١، وتوسيع نطاق الموقع الخاص بالجزر الصغيرة على شبكة الويب (http://www.unesco.org/csi/smis/smallislands.htm).

١٢- وانصب التركيز أيضاً على أنشطة بناء القدرات في مجالي العلوم البيولوجية والبيوتكنولوجيات. فانتفع ما لا يقل عن ٤٥ مرفقاً تعليمياً ومرجعياً وبحثياً في أقل البلدان نمواً باشتراكات مجانية في مجلات علمية وبمواد تعليمية رقمية تم توفيرها بالتعاون مع شركاء شتى، مما روّج المعلومات العلمية الحديثة على نطاق أوسع. وأسهم التوقيع على رسالة تفاهم بين اليونسكو الاتحاد الدولي للكيمياء الحيوية والبيولوجيا الجزيئية (IUBMB) في تيسير التعاون العلمي الدولي بقدر أكبر مع هذا الشريك فيما يتعلق باستحداث مبادرات جديدة في ميدان بناء القدرات.

العلوم الاجتماعية والإنسانية

١٣- ركزت الأنشطة المتصلة بالمشاركة والحكم على دراسة الجدوى المعنونة "المدن والبقاء في افريقيا"، المنفذة في إطار مشروع POVNET، وعلى اقتراح ذي صلة يتعلق بحلقة عمل يشارك فيها ممثلون من **بنين وبوركينا فاسو ومالي**. وستركز حلقة العمل على دور الصلات الاجتماعية والأسرية في تعزيز التماسك والتضامن الاجتماعيين في المناطق المحيطة بالمدن وفي المجتمعات الريفية. وتم الاشتراك مع شبكة برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست MOST) في إصدار مطبوعين جديدين، وتم التعاون مع "دار علوم

الإنسان في باريس" في إصدار مطبوع عنوانه "كلمات المدن"، ومع شبكة "المدن والبيئة والمرأة" في إصدار تسعة مطبوعات أخرى.

الثقافة

١٤- في إطار الأنشطة المتصلة بالسياسات السياحية، أُجريت أربع دراسات تتعلق **ببوركينا فاسو وغانا ومالي والنيجر**، تضمنت كل دراسة منها مشروعاً محدداً يتوخى تقديمه إلى مؤسسات تعاونية. وبالإضافة إلى ذلك، استحدثت اليونسكو نماذج للتعاون بين الأطراف المعنية في مجال إدارة التراث وصناعة السياحة في ثماني مدن تراثية بآسيا والمحيط الهادي، ونظمت حلقة عمل في **ميانمار** عن التنمية المستدامة للسياحة الإيكولوجية.

الثقافة والاتصال

١٥- تواصلت الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال الاتصال بفضل القرار الذي اتخذه مكتب البرنامج الدولي لتنمية الاتصال (بدتا – IPDC)، في دورته الخامسة والأربعين التي عقدها في باريس (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢)، بتوفير نحو مليون دولار لتمويل ٤٠ مشروعاً في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. كما انتقى المكتب بصفة أولية ٤٢ مشروعاً جديداً سينظر فيها مجلس البرنامج الدولي لتنمية الاتصال إبان دورته الثالثة والعشرين التي سيعقدها في مارس/آذار ٢٠٠٣.

١٦- وعلاوة على ذلك، نظمت هيئة الإذاعة الكورية والوكالة الكورية للتعاون الدولي في سيول بجمهورية كوريا، في إطار البرنامج الدولي لتنمية الاتصال، دورة تدريبية مدتها ثلاثة أسابيع عن الإنتاج التلفزيوني (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢) لصالح ١٨ منتجاً تلفزيونياً من **اثيوبيا وأفغانستان وجمهورية تنزانيا المتحدة ونيبال**. واستهدفت هذه الدورة التدريبية تعزيز قدرات الإعلاميين في البلدان المختلفة.

١٧- وعملاً على تحسين **الإبداع في إنتاج المواد السمعية البصرية**، قُدم الدعم إلى **ساموا وكيريباتي** في المحيط الهادي من أجل مساندة الإنتاج المحلي لبرامج تبثها المحطات الإذاعية والتلفزيونية العامة. واستهلت اليونسكو – بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمتين نظيرتين وطنيتين – مشروعاً لإنشاء شبكة من مراكز المجتمع المحلي المتعددة الوسائط بهدف مساندة اللاجئين ودعم التنمية الوطنية في **تنزانيا**. وتعكف المنظمة بالتعاون مع شبكة المدارس الافريقية (SchoolNet Africa)، على استحداث مواد للتعلم بالوسائل الإلكترونية على صعيد المجتمع المحلي موجهة إلى الجنود الأطفال السابقين تيسيراً لاندماجهم في المجتمع. وأنشئ داخل موقع قطاع الاتصال والمعلومات باليونسكو على شبكة الويب، وهو الموقع الذي يُدعى "Webworld" (عالم الويب)، موقعاً دولياً لموارد مراكز الاتصالاتية، وذلك لمساندة إنشاء ذلك النوع من المراكز في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

١٨- وعملاً على تحسين نوعية الإنتاج والبث التلفزيوني المحلي في البلدان النامية، استهلت اليونسكو (في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢) "برنامج المضمون الإبداعي" الذي يستهدف تشجيع الابتكار والإبداع في إنتاج المضامين المحلية للتلفزيون والإذاعة ووسائل الإعلام. وينفَّذ البرنامج بالتنسيق مع مبادرة التحالف العالمي من أجل التنوع الثقافي، ضماناً لاتباع نهوج شمولية في تناول قضية التنوع الثقافي. وقد ساندت اليونسكو

إنتاج المضامين والتدريب عليه وتوزيع تلك المضامين، وتضمنت تلك المساندة إنتاج برامج تلفزيونية في **توغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكمبوديا، ومالي، ونيجيريا**.

١٩- وفي إطار برنامج الشبكة الدولية لتوفير وتبادل البيانات المتعلقة بالشباب (انفويوث - INFOYOUTH)، أُجري استقصاء لاحتياجات الشباب في مجال التدريب، في كل من **زامبيا وزمبابوي وملاوي** للمساعدة في استحداث وحدة تدريبية مرنة، معتمدة على تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالاتية، يستعان بها في التدريب غير النظامي للشباب على استخدام الوسائط الإلكترونية.

٢٠- وفيما يخص تعميق الوعي والتوعية بأهمية "ثقافة الصيانة"، ساندت اليونسكو الاتحاد الإذاعي لآسيا والمحيط الهادي (ABU) من أجل تنظيم حلقة عمل عن الصيانة التقنية، موجهة للتقنيين الإذاعيين في **جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية** (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢)، شارك فيها ٢٠ تقنياً إذاعياً من محطات إذاعية محلية.

إسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في تطوير التعليم والعلوم والثقافة، وفي بناء مجتمع المعرفة

٢١- في مجال البحث والتعليم والتدريب، عقدت حلقات عمل وطنية للوقوف على القدرات والاحتياجات والأولويات، ولوضع برامج عمل وطنية، في ستٍ من أقل البلدان نمواً **(هي بنين، والسنغال، وغينيا، وغينيا الاستوائية، وموزمبيق، والنيجر)**. ووفرت حلقات العمل هذه معرفة أفضل وصورة أوضح عن مدى تطبيق الاستشعار عن بُعد في مجالي النظم الإيكولوجية والموارد المائية، على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتتعاون حالياً الأطراف المعنية في تنفيذ المشروع على الصعيدين الوطني والإقليمي، وقد أنشئ في هذا الصدد برنامج إقليمي ووضعت استراتيجية إقليمية لجمع الأموال اللازمة.

٢٢- ونُفذ عدد من الأنشطة الرامية إلى تطوير ودعم المبادرات التي تتخذها أقل البلدان نمواً بشأن السياسات ذات الصلة، وإلى تعميق الوعي، وإلى استحداث أدوات وموارد قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال تروّج التعدد اللغوي في المجال السيبرني. ففي **اثيوبيا**، بدأ العمل في وضع معايير حاسوبية وطنية تدعم اللغات المحلية، في إطار برنامج بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. واستهل برنامج لإعداد فهارس ومضامين رقمية بشأن موارد التعليم المفتوح التي أنتجتها مؤسسات التعلم العالي في **السنغال**. وقد بدأ تنفيذ المشروع، الذي يستخدم البرنامج الحاسوبي غرينستون (Greenstone)، في جامعة شيخ أنتا ديوب في السنغال، وستشارك في هذا المشروع كذلك بلدان أخرى من غرب افريقيا.

القضاء على الفقر

٢٣- في إطار برنامج "التكنولوجيا والقضاء على الفقر" (TAPE)، عقدت بمقر اليونسكو في ٢٣-٢٤ مايو/أيار ٢٠٠٢ حلقة عمل للخبراء عن الهندسة والتكنولوجيا من أجل القضاء على الفقر. وتم التعريف بمشروع TAPE كمبادرة لليونسكو وذلك في المنتدى بشأن "تسخير الهندسة والتجديد التكنولوجي لخدمة التنمية المستدامة" الذي نظم أثناء انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، في جوهانسبورغ في ٢٨ أغسطس/آب ٢٠٠٢. كما عقد اجتماع لمناقشة دراسات حالات وأنشطة رائدة بشأن إقامة شبكات

المعلومات وبشأن مشروع "شبكة المعارف التكنولوجية من أجل الفقراء" وذلك في المملكة المتحدة يومي ١٩ و ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، بالتعاون مع الفريق المعني بتنمية التكنولوجيا الوسيطة في المملكة المتحدة وشركاء معنيين من افريقيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً – تنسيق الأنشطة والتعاون مع مكتب الممثل السامي للأمين العام للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٤– في سبيل النهوض بعمل مركّز ومحدّد وتأمين تنسيق الأنشطة الخاصة بأقل البلدان نموّاً، تم تعيين نقاط تجميع في كل قطاع من قطاعات البرنامج وكذلك في المكاتب الميدانية الجامعة والقطرية في أقل البلدان نموّاً (توجد المعلومات بهذا الشأن على شبكة الويب على العنوان: http://www.unesco.org/ldc) ويتأكد الحرص حالياً على ضمان التعاون الوثيق مع إدارة افريقيا ومع مبادرات "الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا" (NEPAD). وشاركت المنظمة في مؤتمر كوتونو الوزاري لأقل البلدان نموّاً، الذي عقد في بنين في شهر أغسطس/آب ٢٠٠٢.

٢٥– ويجري السعي إلى بناء علاقات عمل مع مكتب الممثل السامي للأمين العام للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقام السيد أنور الشودهوري الممثل السامي بزيارة اليونسكو بدعوة من المدير العام، يوم ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢، فتولّى إطلاع الوفود الدائمة عن مسؤوليات المكتب وأنشطته المقررة، وطلب منهم المساندة من أجل تنفيذ "برنامج عمل بروكسل" بصورة فعّالة. كما نُظم اجتماع مشترك بين القطاعات بحضور الممثل السامي، أتاح الفرصة للتعرف على وظائف مكتبه، واستعراض أنشطة اليونسكو في سياق النهج السائد في العمل لمصلحة أقل البلدان نمواً.

٢٦– وتمت دراسة حالتين (بشأن النيجر وهاييتي) بهدف تعزيز عمل اليونسكو في هذين البلدين من أقل البلدان نمواً. وتمّ بالتعاون مع معهد الدراسات الأمنية في جنوب افريقيا، إعداد مجموعة مؤشرات عن قضايا التنمية في أقل البلدان نموّاً، كما أُنتج ووُزّع قرص CD-ROM عن المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية في افريقيا.

٢٧– وفي إطار برنامج المساهمة، تمت الموافقة على مبلغ إجمالي قدره ٦٠٠ ٢٥٤ ٥ دولار لتمويل ٣١١ طلباً قدّمه ٤٣ بلداً من أقل البلدان نمواً. ويرد عرض إجمالي لجهود اليونسكو الرامية إلى تلبية احتياجات أقل البلدان نمواً، في كتيب، يوجد الآن باللغتين الانجليزية والفرنسية. كما يمكن الاطلاع عليه على شبكة الويب (http://www.unesco.org/ldc).

القرار ١٦٤م ت/٨,٦

متابعة حلقة التدارس الدولية بشأن النهوج الاستشرافية والاستراتيجيات التجديدية لصالح تنمية افريقيا في القرن الحادي والعشرين ولمساندة نيباد

١ – دعا المجلس التنفيذي، في قراره ١٦٤م ت/٨,٦، المدير العام إلى القيام بما يلي:

(أ) زيادة تعزيز الأولوية المعطاة لمراعاة احتياجات افريقيا في برامج اليونسكو الحالية والمستقبلية، ولا سيما لدى إعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ (٣٢م/٥)؛

(ب) تأمين نشر واسع النطاق لدى الدول الأعضاء وشركاء التنمية في افريقيا، ولا سيما لدى المجتمع المدني، للمعلومات عن الأولويات الممنوحة لافريقيا في برامج اليونسكو وعن ترابطها مع الأولويات التي حُددت في عملية "الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا" (NEPAD) وفي "إعلان الألفية"؛

(جـ) تنظيم حلقة تدارس مشتركة بين نيباد واليونسكو لتحديد سبل ووسائل تطبيق خطة عمل نيباد في مجالات اختصاص اليونسكو؛ والعمل على الحصول من الهيئات المعنية على الموارد اللازمة لهذا الغرض.

٢ – كما دعا المدير العام إلى أن يقدم إليه في دورته السادسة والستين بعد المائة، تقريراً عن الأنشطة المضطلع بها خلال فترة العامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣، في إطار متابعة حلقة التدارس ومساندة نيباد (NEPAD).

٣ – وقد أخذت توصيات حلقة التدارس بعين الاعتبار عند وضع الصيغة النهائية لخطط العمل المتعلقة بفترة العامين الحالية (٢٠٠٢–٢٠٠٣ – الوثيقة ٣١م/٥) وعند إعداد الاستراتيجية الإقليمية، التي تشمل فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للمنظمة (٢٠٠٢–٢٠٠٧). وتجدر الإشارة إلى أن إعداد هذه الاستراتيجية هو حصيلة عملية طويلة من المشاورات التي كانت قد بدأت منذ اجتماع أديس أبابا (٨–١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١) الذي ضم مديري ورؤساء مكاتب في افريقيا. واستمر الإعداد من خلال المشاورة الإقليمية للجان الوطنية التي جرت في داكار (١–٤ يوليو/تموز ٢٠٠٢). كما أن مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ (الوثيقة ٣٢م/٥) يعكس هذه المراعاة لأولويات افريقيا.

٤ – وفي إطار الاجتماعات الدورية المشتركة بين القطاعات والمقررة من أجل استعراض تطبيق إعطاء الأولوية لافريقيا في البرامج، عقدت هيئة مساعدي المدير العام اجتماعي عمل، في ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول و ٢٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣.

٥ – ووُزعت توصيات حلقة التدارس هذه على نطاق واسع في أوساط أصحاب القرار السياسي الافريقيين والمجتمع المدني الافريقي، وعلى جميع شركاء تنمية افريقيا. كما أنها وزعت في الاجتماعات الدولية والإقليمية التي نظمتها اليونسكو أو شاركت فيها.

٦ – وشاركت الأمانة في مختلف الاجتماعات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بتنفيذ نيباد. وقد شاركت بوجه خاص في المشاورة الإقليمية السنوية لوكالات منظومة الأمم المتحدة التي لها نشاط في

افريقيا، وكانت اللجنة الاقتصادية لافريقيا قد نظمت هذه المشاورة في أديس أبابا، اثيوبيا، في الفترة ٢٤–٢٦ أكتوبر/تشرين الأول. وكان هدف المشاورة هو تحديد وتوضيح وتنسيق نشاط وكالات منظومة الأمم المتحدة لصالح نيباد، على ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نيباد، وغداة اجتماع وزراء التخطيط والمالية الأفارقة (جوهانسبورغ، ٢٠–٢١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢)، الذي وجهت خلاله رسالة سياسية قوية من أجل تعجيل عملية تنفيذ نيباد. وتم تحديد خمس مجموعات من الموضوعات لتتسنى تغطية أهداف نيباد ذات الأولوية على نحو أدق، ومجموعات الموضوعات هذه هي: تنمية الموارد البشرية والعمالة وفيروس/مرض الأيدز (السيدا)؛ والبيئة والسكان والتوسع الحضري؛ وتنمية البنى الأساسية (تكنولوجيات المعلومات والاتصال، والطاقة، والنقل)؛ وأساليب الحكم والسلام والأمن؛ والزراعة والتجارة والانتفاع بالأسواق.

٧ – ومن جهة أخرى، أنشأت المنظمة لجنة استشارية لنيباد، مؤلفة من تسع شخصيات خارجية، اختارهم المدير العام لمعرفتهم بمشكلات افريقيا وبمجالات اختصاص اليونسكو، بالإضافة إلى مساعدي المدير العام لقطاعات البرنامج ومساعد المدير العام لإدارة افريقيا ومدير مكتب التخطيط الاستراتيجي. وتتمثل مهمة اللجنة في صياغة توصيات وإسداء المشورة للمدير العام بشأن التنمية الاجتماعية السياسية لافريقيا والمساندة التي ينبغي أن تقدمها اليونسكو للشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد). وقد عقد الاجتماع الافتتاحي لهذه اللجنة في ٥ مارس/آذار ٢٠٠٣ في واغادوغو.

٨ – وعقدت حلقة تدارس بعنوان "اليونسكو ونيباد: من الرؤية إلى الفعل" في واغادوغو (بوركينا فاسو) من ٥ إلى ٧ مارس/آذار ٢٠٠٣. وكانت أهدافها الرئيسية تتمثل في ما يلي:

- تحسين معرفة الأمانة والوحدات الميدانية بعملية إضفاء الطابع التنفيذي على أولويات نيباد، كي تؤخذ بعين الاعتبار في إعداد خطط عمل القطاعات؛
- توعية أعضاء أمانة نيباد بالأهمية التي توليها المنظمة لهذا البرنامج ولتنفيذه في مجالات اختصاصها؛
- صياغة مشروعات تراعي أولويات نيباد في مجالات اختصاص اليونسكو؛
- توعية الجهات التي تمنح الموارد الخارجة عن الميزانية بأهمية تمويل هذه المشروعات.

٩ – وتجدر الإشارة، بهذا الشأن، إلى أن المجلس التنفيذي قد عدّل في دورته الخامسة والستين بعد المائة النظام المالي لـ "الحساب الخاص للأولوية لافريقيا"، وذلك لإتاحة تمويل مشروعات/أنشطة تتعلق بنيباد.

١٠– أما نتائج حلقة التدارس هذه التي دعا المجلس إلى عقدها، فستعرض في وثيقة لاحقة.

القرار ١٦٤م ت/٧,٢

الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات التنفيذية للجان الوطنية

١ – دعا المجلس التنفيذي في قراره ١٦٤م ت/٧,٢ المدير العام إلى "بذل الجهود اللازمة لتعزيز القدرات التنفيذية للجان الوطنية، وإلى تقديم تقرير إليه في دورته السادسة والستين بعد المائة عن التدابير الملموسة المتخذة والنتائج المحرزة في هذا الصدد". وفيما شجع المجلس التنفيذي المدير العام على تنفيذ خطة العمل ذات الصلة بهذا الشأن في فترة العامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣ (١٤٦م ت/٣٩)، فقد ذكّر بأن إيجاد لجان وطنية قادرة وفعالة هو مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الدول الأعضاء وأمانة اليونسكو.

٢ – وبما أن بناء قدرات اللجان الوطنية عملية تتطور باستمرار، يركز هذا التقرير على التقدم الذي أحرزته الأمانة خلال الأشهر التسعة الأخيرة وعلى التدابير المعتزم اتخاذها في المستقبل القريب. وقد صممت هذه الأنشطة لبناء القدرات وفقاً للاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧، ووفقا للأولويات التي حددتها اللجان الوطنية نفسها على أنها أكثر المجالات ملاءمة لعمل اليونسكو، مثل (١) الترويج، و(٢) الأنشطة في مجال السياسات العامة والبحوث، و(٣) التدريب والدعم فيما يتعلق بالاستراتيجيات الإقليمية، و(٤) قدرات الاتصال، و(٥) إقامة الشراكات. وفيما أسفرت بعض التدابير عن نتائج فورية، فسوف يتبدّى تأثير بعض التدابير الأخرى على مدى أطول.

الأنشطة الترويجية

٣ – ويعدّ دعم الدول الأعضاء عاملا أساسيا من عوامل تعزيز أوضاع اللجان الوطنية وقدراتها التنفيذية. ومع وضع ذلك في الحسبان، وبغية متابعة توصيات الخطاب الدوري الذي أرسله المدير العام إلى جميع الوزارات المسؤولة عن إدارة العلاقات مع اليونسكو (خ د/٣٥٩٩ مؤرخ في ٢٩ أغسطس/آب ٢٠٠١)، واصلت الأمانة جهودها في مجال زيادة التوعية بدور اللجان الوطنية واحتياجاتها من خلال المدافعة عن دور اللجان الوطنية ونشر المعلومات ذات الصلة. وقد ناقش المدير العام هذه المسألة أثناء اجتماعاته مع كبار الموظفين الحكوميين كلما سنحت الفرصة لذلك، ولا سيما خلال زياراته الرسمية، بغية التأكيد على المسؤولية التي تقع على عاتق الدول الأعضاء فيما يتعلق بمنح لجانها الوطنية الوضع الملائم والموارد المناسبة. وقد قدمت المشورة والمعلومات الخبيرة إلى كل دولة من الدول الأعضاء بشأن إنشاء اللجان الوطنية أو إصلاح بناها. وفضلا عن ذلك، نظمت اجتماعات إعلامية في المقر بهدف تذكير الموظفين بواجبات اليونسكو تجاه اللجان الوطنية ومناقشة الطرائق المثلى للتعاون.

الوثائق التوجيهية

٤ – واصلت الأمانة تنفيذ أنشطة بحثية بغية إعداد وثائق توجيهية أساسية *بشأن* اللجان الوطنية *ومن أجلها*. وقد صدرت الخلاصة الوافية عن *"النصوص القانونية المتعلقة باللجان الوطنية لليونسكو"* ووزعت على نطاق واسع على الدول الأعضاء والوفود الدائمة واللجان الوطنية. واستكمل إعداد المطبوع المعنون *"تصميم بنى اللجان الوطنية: معلومات مختارة عن أوضاعها، وتشكيلها ومواردها"*. واستجابة للقرار ١٦٠م ت/٩,٦، استهل إعداد *"مجموعة أفضل الممارسات: اللجان الوطنية في ميدان العمل"*. وعلى ضوء

أعمال الدورة الخامسة والستين بعد المائة للمجلس التنفيذي، اتخذت الخطوات اللازمة لإعداد *"دليل عن العلاقات الوظيفية بين اللجان الوطنية والمكاتب الميدانية لليونسكو"*. وتعد هذه الوثائق أساسية لدعم وتوجيه الجهود المتعلقة ببناء القدرات.

التدريب ودعم الاستراتيجيات الإقليمية

٥ – تمّ تكثيف التدريب المقدم للأمناء العامين وسائر كبار موظفي اللجان الوطنية. واستعرض برنامج التدريب بغية تركيزه على الاحتياجات العملية للجان الوطنية وقدراتها على توسيع نطاق عملها. وقد نظمت بنجاح دورات تدريبية خاصة في مجال العلاقات مع وسائل الإعلام إبان عقد مشاورتين إقليميتين للجان الوطنية بشأن إعداد مشروع الوثيقة ٣٢م/٥ (الرباط، يونيو/حزيران ٢٠٠٢، وداكار، يوليو/تموز ٢٠٠٢). وشارك زهاء ٦٠ أمينا عاما في دورة قصيرة استهدفت إطلاعهم على طرائق العمل مع وسائل الإعلام بغية زيادة إبراز صورة اليونسكو على الصعيد الوطني.

٦ – واستفاد ممثلو ١٤ لجنة وطنية في منطقة المحيط الهادي من ثلاثة أيام تدريب نظمت خلال *"اجتماع خاص للدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين من منطقة المحيط الهادي بشأن تنمية برامج اليونسكو للتعاون والتدريب على الصعيد دون الإقليمي من أجل تعزيز قدرات اللجان الوطنية"*، وقد نظم هذا الاجتماع مكتب اليونسكو في آبيا، ساموا، من ٤ إلى ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢. وحضر زهاء ٣٠ مشاركا *حلقة تدريبية أقاليمية للأمناء العامين للجان الوطنية لليونسكو المعينين حديثا"*، نظمت في باريس، من ١٩ إلى ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢.

٧ – وفي عام ٢٠٠٣، سيتواصل تطوير برنامج التدريب بالتعاون مع الدول الأعضاء المعنية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو). وقد خطط لعقد خمس حلقات تدريبية على الأقل في مناطق مختلفة، وهي: باماكو، مالي (مارس/آذار ٢٠٠٣)، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة (أبريل/نيسان ٢٠٠٣)؛ سانتياغو، شيلي (مارس/آذار ٢٠٠٣)؛ بريدجتاون، بربادوس (يونيو/حزيران ٢٠٠٣)؛ باريس، مقر اليونسكو (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣). وفضلا عن ذلك، ومتابعة للقرار ١٦٥م ت/٩,٢، ستبذل الجهود لعقد دورات تدريبية خاصة للجان الوطنية أثناء المشاورات الإدارية الجامعة التي تنظمها المكاتب الميدانية لليونسكو.

٨ – وواصلت اليونسكو تقديم دعمها لتعزيز البنية الأساسية لمكاتب اللجان الوطنية. فإلى يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣، منح مبلغ ٣٠٠ ١٦٢ ١ دولار إلى ٦٢ لجنة وطنية، في إطار برنامج المساهمة لفترة العامين ٢٠٠٢–٢٠٠٣، وذلك لشراء التجهيزات والمرافق للمكاتب وتحسين التجهيز بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وإقامة مراكز توثيق وإعداد الترجمات ونشر المطبوعات وتنمية الموارد البشرية، وما إلى ذلك.

قدرات الاتصال

٩ – اتخذت التدابير لتزويد اللجان الوطنية بالمزيد من الأدوات والخدمات في مجال المعلومات. وأصبح تدريب اللجان الوطنية على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال للتفاعل على نحو أفضل مع أمانة اليونسكو يشكل جزءا لا يتجزأ من برنامج التدريب. وأعيد تصميم *"موقع اليونسكو الخاص باللجان الوطنية والشراكات الجديدة على شبكة الويب"*، بغية تحسين وتنويع مضامينه، وبما في ذلك الربط بينه

وبين قواعد البيانات الإلكترونية ذات الصلة، التابعة للأمانة. واستحدثت *"البوابة الفرعية الخاصة بأسرة اليونسكو"* كجزء من "بوابة اليونسكو للمعرفة"، وتتيح هذه البوابة الفرعية للجان الوطنية الفرصة للتفاعل مع مجموعة كبيرة من الشركاء الأساسيين، فضلاً عن مشاطرتهم المعلومات والخبرات. ويمكن للجان الوطنية بوجه خاص أن تنظم مناقشات افتراضية أو تشارك فيها من خلال مرافق *المنتدى الإلكتروني*. كما تم وضع *"قوائم للمراسلة الإلكترونية وأفرقة المناقشة"*. وقدمت الأمانة الدعم لبعض اللجان الوطنية التي طلبت ذلك، من أجل إقامة مواقعها الخاصة على شبكة الويب، وتقوم الأمانة حاليا بإعداد برامجيات معينة لهذا الغرض. وسيتم توفير هذه البرامجيات لجميع اللجان الوطنية في المستقبل القريب. وبحلول يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣، كانت زهاء ٤٥ لجنة وطنية قد أقامت مواقع لها على الانترنيت. ويستكمل حاليا إعداد قرص قراءة بالليزر CD-ROM يحتوي على وثائق أساسية عن اللجان الوطنية وشركائها الرئيسيين.

دعم إقامة الشراكات

١٠- واصلت الأمانة تقديم دعمها إلى اللجان الوطنية لتعزيز قدراتها على التوسع في العمل والتعبئة. وفي برنامج التدريب الجديد المعد للجان الوطنية، جرى التركيز بوجه خاص على مسألة التعاون مع منظمات المجتمع المدني (مثل أندية اليونسكو، والبرلمانيين، والقطاع الخاص، وغير ذلك.) وبذلت الجهود لإنتاج الوثائق والمواد الإلكترونية الداعمة المتعلقة بهذا الموضوع، مثل "دليل عن العلاقات مع البرلمانيين"، و"الأسئلة المتواترة بشأن أندية اليونسكو"، كما أعدت عروض مصاحبة باستخدام برنامج Powerpoint. وتفسر الوثائق الجوانب الرئيسية لهذه التحالفات وتقترح السبل التي يمكن للجان الوطنية أن تتبعها في تعزيز قدراتها على الوصول إلى هؤلاء الشركاء.

ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة السادسة والستون بعد المائة

166 EX/5
Part I Add.
١٦٦م ت/٥
الجزء الأول ضميمة
باريس، ٢٠٠٣/٤/٢
الأصل: انجليزي/فرنسي

البند **٣,١,٢** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام
عن تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دوراته السابقة

ضميمة

توصيات حلقة التدارس المشتركة بين اليونسكو والشراكة الجديدة لتنمية افريقيا (نيباد)
"اليونسكو ونيباد: من الرؤية إلى العمل"
(واغادوغو، بوركينا فاسو، ٥–٨ مارس/آذار ٢٠٠٣)

الملخص

في إطار متابعة القرار ١٦٤م ت/٨,٦، يرمي هذا التقرير إلى إحاطة أعضاء المجلس التنفيذي علما بتوصيات حلقة التدارس المشتركة بين اليونسكو ونيباد "اليونسكو ونيباد: من الرؤية إلى العمل" التي عقدت في واغادوغو، بوركينا فاسو، من ٥ إلى ٨ مارس/آذار ٢٠٠٣.

١ – عُقدت حلقة العمل المعنونة "اليونسكو ونيباد: من الرؤية إلى العمل" في واغادوغو (بوركينا فاسو) من ٥ إلى ٨ مارس/آذار ٢٠٠٣، وضمت أعضاء لجنة اليونسكو لنيباد، وعدد من كبار المسؤولين السياسيين الأفارقة، بالإضافة إلى خبراء أفارقة وممثلين عن مؤسسات إقليمية.

٢ – وقد نظمت حلقة التدارس هذه تنفيذاً لقرار المجلس التنفيذي (١٦٤م ت/٨,٦) الذي يدعو المدير العام إلى تنظيم حلقة تدارس مشتركة بين نيباد واليونسكو لتحديد سبل ووسائل تطبيق خطة عمل نيباد في مجالات اختصاص اليونسكو، والعمل على الحصول من الهيئات المعنية على الموارد اللازمة لهذا الغرض. وتندرج حلقة التدارس هذه أيضاً في إطار متابعة "حلقة التدارس الدولية بشأن النهوج الاستشرافية والاستراتيجيات التجديدية لصالح تنمية افريقيا في القرن الحادي والعشرين"، التي نظمت في مقر المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠١، وفي إطار "الاستراتيجية الإقليمية لافريقيا (٢٠٠٢–٢٠٠٧)".

٣ – وكان الهدف العام لحلقة التدارس هذه هو وضع استراتيجية عمل ترمي إلى تحديد سبل ووسائل تطبيق خطة عمل نيباد في مجالات اختصاص اليونسكو. وستتولى لجنة اليونسكو لنيباد التي سبق أن أنشأها المدير العام والتي تضم ممثلين عن خمس مناطق فرعية في افريقيا، المتابعة المتواصلة للأنشطة المضطلع بها في إطار تنفيذ خطة العمل هذه.

٤ – وقد شارك في الدورة، التي عُقدت على مستوى رفيع، رئيسا دولتين بحضور كويشيرو ماتسورا، المدير العام لليونسكو، وهما: صاحب الفخامة السيد بليز كومباوريه، رئيس جمهورية بوركينا فاسو، وصاحب الفخامة السيد جون كوفوور، رئيس جمهورية غانا والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ECOWAS). وشاركت في أعمال الحلقة الشخصيات التالية: الأستاذ لايا ساوادوغو، وزير التعليم الثانوي والعالي والبحث العلمي، رئيس لجنة بوركينا فاسو الوطنية لليونسكو؛ والسيد مارسيل ضيوف، ممثل السيد أمارا إيسي، رئيس لجنة الاتحاد الافريقي بالإنابة، والسيد أحمد ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لافريقيا الغربية؛ والسيد حكيم بن حمودة، المدير الإقليمي لافريقيا الوسطى بمكتب اللجنة الاقتصادية لافريقيا (ECA)؛ والسيد جان – بيير باتا، ممثل السيد كاموديسو (العضو الفرنسي في فريق "شيربا" لمجموعة البلدان الصناعية الكبرى الثمانية G8 المعني بنيباد)؛ والسيد عبد الرحمن مروان، منسق الموارد البشرية في أمانة نيباد؛ بالإضافة إلى ممثلين عن المكتب الدولي للهجرة (IOM)؛ والمنظمة الدولية للفرانكوفونية، واتحاد المغرب العربي (UMA).

٥ – وقد عقدت قبل الحلقة ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة بشأن الموضوعات التالية:

- **اجتماع المائدة المستديرة الأول: تبادل وجهات النظر بشأن مستقبل برامج إعادة التأهيل والبناء في افريقيا**. تشمل عمليات إعادة التأهيل والبناء العديد من البلدان الافريقية التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع. ومن ثم ينبغي أن تصبح إعادة بناء النظم التعليمية من أولويات اليونسكو. وللقيام بذلك، يتعين على المنظمة أن تعتمد سياسة واضحة تحددها بالتعاون مع جميع الشركاء، وأن تعمل كذلك بناء على استراتيجية عمل تتيح لها تعبئة الموارد (البشرية والمادية) الضرورية لتنفيذ برامج معينة، ولا سيما في مجال التربية.

- **اجتماع المائدة المستديرة الثاني: التحليل النقدي للمشروعات المقدمة من المكاتب الميدانية**. تمت دراسة مشروعات قدمتها المكاتب الميدانية على ضوء توجهات حددتها استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل، وأولويات نيباد. واتضح من تلك الدراسة بأن معظم المشروعات حظيت بتغطية وطنية، وأن البعد الإقليمي الذي يعد مجال عمل نيباد روعي بدرجة أقل. ولوحظ أيضاً أن نيباد لم يراع الثقافة بالقدر الكافي باعتبارها جانباً ذا أولوية. ولذلك صدرت

التوصية بأن يعاد النظر في المشروعات بحيث يدمج البعد دون الإقليمي والمسائل المتعلقة بالتنمية الثقافية، وأن تُعد لهذا الغرض آليات لإدارة هذه المشروعات وتنسيقها وتنفيذها.

- **اجتماع المائدة المستديرة الثالث: منتدى المنظمات دون الإقليمية**. اقترح هذا المنتدى تحقيق المزيد من التنسيق بين مختلف الشركاء، وأن تحدد اليونسكو إطاراً للأولويات فيما يتعلق بأساليب عملها وتشاركها مع المنظمات دون الإقليمية. واقتُرح أيضاً أن تصبح هذه المنظمات أطرافا تحظى بالامتياز في الحوار مع نيباد.

٦ – وقد ضم اجتماعا المائدة المستديرة الأولان رؤساء ومديرين من المكاتب الميدانية، وكذلك ممثلين عن قطاعات البرنامج. بينما ضم الاجتماع الثالث ممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وممثلين عن أمانة نيباد، وعن قطاعات برنامج اليونسكو.

٧ – ومن جهة ثانية، قام ممثلو المنظمات دون الإقليمية الافريقية، الذين اجتمعوا بمبادرة من قسم افريقيا في اليونسكو، باعتماد **إعلان واغادوغو وخطة عمل**. وترمي خطة العمل إلى إنشاء منتدى للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الافريقية لدعم التعاون بين اليونسكو ونيباد (FOSRASUN). وتنصح الخطة بأن تعين كل مؤسسة من المؤسسات الإقليمية مركزاً تنسيقياً فيها يُعنى بالمنتدى. وسيجتمع المنتدى المذكور في دورة عادية كل سنتين. وسيتولى قسم افريقيا في اليونسكو مهام أمانته ريثما تكتسب هياكله الطابع الرسمي.

٨ – وفيما يتعلق بأعمال حلقة التدارس بالمعنى الدقيق للكلمة، فقد دارت حول الموضوعات الثلاثة التالية:

(١) كيف يمكن لليونسكو أن تساعد الدول الأعضاء على إدراج أهداف نيباد في برامجها الوطنية؟

(٢) ما هي السبل والوسائل التي تتيح لليونسكو أن تُشرك البرلمانيين، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والمجتمع المدني، وبخاصة النساء والشباب، في استراتيجيات التنمية ومكافحة الفقر في الدول الأعضاء؟

(٣) كيف يمكن لليونسكو أن تسهم في تعزيز القدرات وفي إنشاء مشروعات دون إقليمية وإقليمية؟

٩ – وقد جرت معالجة كل موضوع من هذه الموضوعات على ضوء أولويات برنامج اليونسكو في المجالات التالية: التعليم للجميع، والتنمية المستدامة (متابعة قمة جوهانسبورغ)، والانتفاع بالمعلومات والمعارف.

١٠– وفي نهاية أعمال الحلقة، تمت صياغة **توصيات** موجهة إلى الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدولية، والأطراف المانحة، وأمانة الاتحاد الافريقي، بالإضافة إلى أمانتي اليونسكو ونيباد.

١١– واستناداً إلى نهج مشترك بين القطاعات يضم قطاعات البرنامج والمكاتب الميدانية، ستتخذ اليونسكو جميع التدابير الضرورية، بالتعاون مع الدول الأعضاء من افريقيا ومع لجانها الوطنية، والأطراف المعنية ولجنة اليونسكو الاستشارية لنيباد، في سبيل تنفيذ التوصيات المرفقة بهذه الوثيقة.

"اليونسكو ونيباد: من الرؤية إلى الفعل"

حلقة تدارس مشتركة بين اليونسكو ونيباد

واغادوغو من ٥ إلى ٨ مارس/آذار ٢٠٠٣

التوصيات

أولا – التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء

١ – جعل اللجان الوطنية لليونسكو هي المراكز المعنية، على مستوى الدول بتنسيق الأنشطة المتصلة بتنفيذ التعاون بين اليونسكو ونيباد، وتزويد اللجان الوطنية، بصفتها تلك، بالموارد البشرية والمادية الكافية وتكليفها بتحقيق الأهداف التالية: التعريف بفلسفة نيباد على نطاق واسع، ولا سيما في صفوف المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، من خلال الاستعانة بوسائل الإعلام وتنظيم أنشطة ثقافية وتعليمية، مع الحرص على تيسير فهم تلك الفلسفة باستخدام اللغات الوطنية بغية تمكين الشعوب من تبني هذه الشراكة الجديدة.

٢ – إعداد خطة عمل وطنية تشمل الأطراف الفاعلة فيها كلا من البرلمانيين والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، ولا سيما النساء والشباب؛ وستكلف هذه الأطراف بمتابعة تنفيذ أولويات نيباد، في إطار استراتيجيات التنمية ومكافحة الفقر. وسيتعين عليها من هذا المطلق أن تشارك بنشاط في تحديد أنشطة نيباد وتنفيذها وتقييمها.

٣ – تعزيز الآليات المؤسسية من خلال تشجيع مشاركة النساء في عمليات اتخاذ القرار وإقامة الشراكات والجسور بين الرابطات ووسائل الإعلام والمجتمع المدني والبنى اللامركزية والدول بغية تيسير التنفيذ المشترك لأنشطة نيباد.

٤ – إدراج مسألة حرية تنقل المواطنين وتبادل السلع في جدول أعمال مؤتمر قمة المنظمات الافريقية دون الإقليمية، من أجل تيسير قيام تكامل حقيقي بين الدول.

٥ – إظهار عزم سياسي راسخ من خلال تهيئة بيئة مؤاتية للتغيير في مجال التفتح الديمقراطي، والدفاع عن حقوق الإنسان، والشفافية.

٦ – مطالبة اليونسكو ونيباد والاتحاد الافريقي بالاشتراك في عقد اجتماع خبراء جامع للتخصصات من أجل إعداد المبادئ العامة لتربية مدنية يمكن لكل منطقة فرعية وكل أمة أن تطوعها بعد ذلك لتتماشى مع السياق المحلي.

٧ – المشاركة في الاحتفال سنويا **بيوم وطني لنيباد** من خلال تنظيم أنشطة تركز على أساليب الحكم السليم، وثقافة السلام، وقبول التنوع الثقافي، وحماية التنوع البيولوجي والبيئة الافريقية. ونظراً لما تعاني منه القارة من نزاعات وتوترات، يجب على المدير العام لليونسكو ورئيس أمانة نيباد أن يحرصا على إعطاء أولوية كبيرة لتنظيم هذا اليوم.

٨ – ولما كانت الشراكة المتوخاة في إطار نيباد لا يمكن اختزالها في برنامج اقتصادي، فإن من المهم تعيين بنية مشتركة بين الوزارات تكلّف بتنفيذ أهداف نيباد في كل دولة وتعمل كجهة وصل بين الشركاء والبلد المنتفع.

٩ – مساندة برامج إعادة تأهيل وبناء المناطق التي تمر بمرحلة ما بعد النزاعات في افريقيا. ودعوة المدير العام لليونسكو إلى مراعاة التوصيات المنبثقة عن اجتماع المائدة المستديرة بشأن مستقبل برامج إعادة التأهيل والبناء في افريقيا.

١٠– ضمان فرص الانتفاع بالتعليم والإسراع بتوفيرها، ولا سيما لصالح الفتيات، وتعزيز برامج محو أمية الكبار في إطار العقد العالمي لمحو الأمية، وتطوير التعليم غير النظامي الموجه للكبار من منظور التعليم مدى الحياة.

١١– تشجيع التدريب الذي يزود الشباب من حملة الشهادات بالمهارات اللازمة للحصول على فرص عمل ولإنشاء مشروعات تجارية خاصة، والتعجيل بتعبئة الأموال وإنشاء الصناديق لتمويل المشروعات الصغيرة.

١٢– دعم برامج التربية الصحية (التربية الوقائية التي تستهدف مكافحة فيروس ومرض الأيدز/السيدا، والملاريا، والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، وغيرها من الأمراض المتوطنة).

١٣– تعزيز التعليم غير النظامي وتبسيط تعليم العلوم؛ والإحاطة علما في هذا الصدد بالقرارات والتوصيات المنبثقة عن حلقة العمل الخاصة بوضع إطار علمي وتكنولوجي من أجل نيباد والتي عقدت في جوهانسبورغ من ١٧ إلى ١٩ فبراير/شباط ٢٠٠٣؛ وتنفيذ هذه القرارات والتوصيات بدعم من اليونسكو.

١٤– تعزيز قدرات القطاع الخاص على المشاركة في تنفيذ برامج نيباد التي تدخل في مجالات اختصاص اليونسكو.

١٥– تعزيز الجانب الثقافي من العملية التربوية لكي لا تقتصر التربية على التعليم بمعناه الضيق.

ثانيا – التوصيات الموجهة إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الدولية

١ – تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لجعلها أكثر قدرة على الاضطلاع بالمهام المرتبطة بتنفيذ نيباد في مجالات اختصاص اليونسكو.

٢ – على الدول الافريقية أن تزوّد الجماعات الاقتصادية دون الإقليمية التي تنتمي إليها، بالمزيد من الموارد لتمكينها من تنفيذ برامج نيباد على المستويين دون الإقليمي والوطني ومن تعزيز دمج السكان المهاجرين وحماية حقوق الأقليات.

٣ – تحسين الربط بين التقسيمات الخاصة بالمجموعات الانتخابية في اليونسكو والبنية الشاملة لعموم افريقيا التي يتميز بها نيباد.

٤ – التشجيع على إقامة شراكات متعددة الأطراف (منظمات إقليمية ودولية).

٥ – تعزيز إنشاء أندية اليونسكو التي تتيح للشباب أماكن للقاء والاكتشاف وممارسة المواطنة، والنظر في إمكانية إنشاء أندية وشبكات مماثلة لصالح النساء. وتشجيع هذه الأندية واتحاداتها على تبني نيباد عن

طريق اختيار نيباد كأحد الموضوعات الرئيسية لأنشطتها خلال الفترة المشمولة بالاستراتيجية المتوسطة الأجل لافريقيا (٢٠٠٢–٢٠٠٧).

٦ – توثيق وتنشيط التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، في إطار "منتدى المنظمات الافريقية الإقليمية ودون الإقليمية لدعم التعاون بين اليونسكو ونيباد" (FOSRASUN) الذي أنشئ في واغادوغو في ٥ مارس/آذار ٢٠٠٣.

٧ – التشجيع، بمساعدة ودعم اليونسكو، على تيسير تنفيذ مشروعات ملموسة للتكامل الإقليمي تعتبر ذات أولوية في مجالات اختصاص اليونسكو ونيباد. وفي هذا الصدد، ترجو حلقة التدارس المدير العام أن يراعي التوصيات المنبثقة عن "اجتماع المائدة المستديرة بشأن التحليل النقدي للمشروعات المقدمة من المكاتب الميدانية".

ثالثا – التوصيات الموجهة إلى الجهات المانحة

١ – احترام مفهوم الشراكة مع الدول الأعضاء في "الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا" (نيباد – NEPAD) وجعل الحكومات المعنية تتحكم في المشروعات.

٢ – تأمين التآزر في الميدان من خلال كفالة التنسيق والتعاون بصورة فعالة بين الجهات المانحة وذلك لمصلحة البلدان المنتفعة، في الأجل الطويل.

٣ – إعطاء الأولوية للشراكات والتعاون على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي بدلا من العلاقات الثنائية، وذلك طبقا للمبادئ الأساسية لنيباد.

رابعا – التوصيات الموجهة إلى أمانة الاتحاد الافريقي

١ – قيام الدول الافريقية بتزويد أمانة نيباد بموارد مالية وبشرية كافية لتمكينها من الاضطلاع بمهامها الإدارية، مع مراعاة قضايا الجنسين.

٢ – توعية المجتمع المدني والهيئات المانحة والأطراف المعنية الأخرى على نحو ملائم بأنشطة نيباد.

٣ – العمل، بدعم من اليونسكو، على تعزيز التفاعل المتناسق والسلمي بين الأشخاص والجماعات من ذوي الهويات المتعددة، وتعزيز ثراء وتنوع الثقافات المحلية والمهام المتعددة الأشكال التي يؤديها التنوع الثقافي في تحقيق التنمية، في عالم يميل إلى اتخاذ طابع موحد نتيجة لعملية العولمة.

٤ – تحويل نيباد إلى برنامج متعدد اللغات (من خلال المطبوعات والتقارير والدعائم الإعلامية، وما إلى ذلك) من أجل تعزيز الانتفاع به والترويج له على مستوى القاعدة. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن تراعى في مطبوعات الأمانة اللغات الرسمية للاتحاد الافريقي.

٥ – ضرورة قيام رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي بالاستعانة باليونسكو ونيباد من أجل إعداد خطة لإحياء التعليم العالي والبحوث وعرض هذه الخطة عليهم للموافقة عليها.

خامسا – التوصيات الموجهة إلى اليونسكو وهيئة "الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا" (نيباد)

١ – إقرار عملية تخطيط مشتركة بين اليونسكو ونيباد لتيسير الاضطلاع بالأنشطة التي تتعاونان في تنفيذها.

٢ – تأمين مواصلة تنفيذ الإصلاحات البنيوية الداخلية لدى الطرفين بغية التوصل إلى نتائج إيجابية وتفادي أوجه الخلل النظمي.

٣ – استخدام الرصيد الضخم من المواهب الافريقية المتاحة داخل افريقيا وخارجها، استخداما أفضل، عن طريق التشارك في العمل مع مؤسسات أخرى، كاللجنة الاقتصادية لافريقيا (CEA) والمنظمة الدولية للهجرة (OIM)، من أجل إنشاء قواعد بيانات وحوليات بغية ضمان تعبئة الموارد البشرية في المكان والوقت المناسبين.

٤ – العمل على أن يشكل تعزيز مساهمات الشتات الافريقي عنصرا أساسيا في المساعدة التقنية.

٥ – إنشاء نظام مشترك للمتابعة والتقييم وإعداد التقارير، وإعطاء الأولوية للجودة والجدوى في جميع المشروعات.

٦ – إعداد خطة عمل مشتركة لمواجهة أزمة المياه المتوقعة في القارة وعرض هذه الخطة على لجنة تنفيذ نيباد لكي تعتمدها.

٧ – الإسهام في إحياء الأعمال العلمية والفكرية في الجامعات الافريقية. وينبغي لليونسكو بوجه خاص أن تسهم في دعمٍ وتعزيز الأعمال العلمية والبحوث والتعليم، وفي تيسير إنشاء شبكات تربط بين الجامعات. وينبغي أيضاً تشجيع الانتفاع بالمعارف والمعلومات من خلال الجامعات ومراكز الامتياز في مجال البحوث والتدريب (ومن ذلك، على سبيل المثال، الكراسي الجامعية لليونسكو). ومن هذا المنظور، ينبغي أن تتعاون اليونسكو ونيباد من أجل التعجيل بتنفيذ توصيات مؤتمر القمة بشأن التعليم العالي والتوصيات الواردة في الإعلان الوزاري للبلدان التابعة لمجموعة دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادي، الذي اعتُمد في كيب تاون.

٨ – ومن أجل تعزيز التعاون على مستوى القارة فيما يتعلق بتنمية القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا، ينبغي العمل ابتداء من فترة عامي ٢٠٠٤–٢٠٠٥ على إحياء وإنشاء الشبكات والرابطات العلمية الرامية إلى إنشاء و/أو تعزيز مراكز الامتياز العلمية. وينبغي أن يتجسد تعزيز هذه الأولوية الممنوحة لتنمية القدرات العلمية وإدارتها في عدة أمور منها عقد مؤتمر الوزراء المسؤولين عن تطبيق العلم والتكنولوجيا في افريقيا (كاستافريقيا) بصورة منتظمة.

٩ – تحديد سبل ووسائل لتحقيق التقارب بين اليونسكو ووزراء المالية والتخطيط والتنمية في الدول الأعضاء الافريقية بحيث يتسنى للمدير العام أن يقوم، من خلال اجتماعات دورية، بحفز المزيد من الاهتمام لديهم وإطلاعهم على ضرورة زيادة دمج أولويات اليونسكو، ولا سيما في مجال التربية، وتعزيز مكانة هذه الأولويات ضمن الأولويات المالية والخطط الإنمائية الوطنية.

١٠- ينبغي أن تسهم اليونسكو ونيباد في تنظيم حملة واسعة النطاق للتوعية بأهمية تعميق الفهم للصلات القائمة بين حماية التنوع البيولوجي وتعزيز التنوع الثقافي. وينبغي لهما أن تقوما بالتوعية بالدور الخاص الذي تضطلع به افريقيا في هذا المجال، باعتبارها منطقة ومجموعة من المجتمعات عرفت كيف تحترم وتصون المعارف والدرايات المحلية.

سادساً – التوصيات الموجهة إلى اليونسكو

ألف – توصيات عامة

١ – تعزيز الإمكانات البشرية والمالية لبنى اليونسكو المسؤولة مباشرة عن تنفيذ برامج اليونسكو/نيباد، ولا سيما إدارة افريقيا والمكاتب الميدانية.

٢ – من أجل تعزيز دمج نيباد في البرامج الوطنية للدول الأعضاء، ينبغي لكل بلد أن يراعي أهداف نيباد المتصلة بمجالات اختصاص اليونسكو وأن يدرجها في تصميم وتنفيذ برامجه الخاصة.

٣ – الحفز على توأمة المؤسسات التعليمية والجماعات المحلية أو تجمعاتها، التي تشملها صلاحيات مكتب جامع واحد.

٤ – تنفيذ أنشطة ملموسة للتشجيع على إقامة الحوار بين الثقافات، وعلى تطوير السياسات الثقافية، وعلى إقامة وتطوير صناعات وشبه صناعات ثقافية يكون مقرها الرئيسي في بلد افريقي.

٥ – التشجيع على علمنة الدولة عن طريق التربية المدنية والتسامح وإشاعة مبادئ ثقافة السلام من أجل تحسين التلاحم بين الأفراد وبين الجماعات.

٦ – دعم برامج التربية البيئية.

٧ – تشجيع المبادرات التشريعية، من خلال الرابطات الإقليمية للبرلمانيين ورابطات البرلمانيين أصدقاء اليونسكو، بهدف تأمين مشاركة هذه الرابطات على نحو أكثر فعالية في عملية تحقيق الاتساق في التشريعات ضمن مجالات اختصاص اليونسكو.

٨ – إشراك النساء في إدارة شؤون البيئة وفي مكافحة الفقر، من خلال استحداث أنشطة مدرّة للدخل وتنمية المهارات الذاتية للنساء.

٩ – حفز الشعور لدى السكان بامتلاك نيباد، وذلك عن طريق الشبكات القائمة لليونسكو (اللجان الوطنية، وشبكة المدارس المنتسبة، وأندية اليونسكو، ومنتدى البرلمانيين الأفارقة بشأن التعليم FAPED، والمنتديات الإقليمية ودون الإقليمية للتعليم للجميع)، وتقديم كل المساعدة اللازمة لهذه المبادرة الجديدة.

١٠- تزويد الدول الأعضاء المشاركة في نيباد بدعم تقني من أجل إعداد وتنفيذ مشروعات إقليمية ذات أولوية في مجالات فيروس/مرض الأيدز (السيدا)، والقضاء على الفقر، وما إلى ذلك.

١١– إعطاء الأولوية للمشروعات التي تقوم على تطوير مضامين تكنولوجيات المعلومات والاتصال وليس على مجرد توفير المواد والأجهزة.

١٢– تشجيع تنمية مستدامة تقوم على عدة أسس من بينها تحقيق تناسب جيد بين التنوع البيولوجي، الذي يعتبر عطاء من الطبيعة، والتنوع الثقافي، الذي يمثل نتاجا للإبداع البشري.

باء – توصيات محددة

١ – التعليم للجميع

ينبغي لليونسكو تكثيف أنشطة المشاركة مع الدول الأعضاء الافريقية من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع، ولا سيما فيما يتعلق بجودة التعليم، وثقافة السلام، وبتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية عموماً.

٢ – التربية البدنية

الاشتراك مع نيباد في إعداد خطة عمل تهدف إلى تعزيز التربية البدنية والرياضة في إطار التعليم للجميع، وخاصة من أجل القيام على سبيل الأولوية بوضع برنامج إقليمي ودون إقليمي للتربية البدنية في إطار النظم التعليمية.

٣ – التعليم العالي والبحوث

(أ) على الرغم من أن اليونسكو تعكف حالياً على إعداد برنامج بارز يساند التعليم العالي، فإنها ينبغي أن تضاعف الجهود المبذولة في هذا المضمار، ولا سيما بالترويج لدور التعليم العالي في تعزيز التعليم للجميع وسائر مستويات النظام التعليمي (تدريب المدربين، وإعداد الكوادر).

(ب) ينبغي لليونسكو ونيباد تعزيز انتفاع الفتيات والنساء بالتعليم العالي وما بعد الجامعي لتأمين مشاركتهن الفعالة في عملية صنع القرار.

(جـ) ينبغي لليونسكو الإسهام في إعداد وتصميم وتوزيع أدلة ومواد تربوية جديدة مستقاة من مطبوعات علمية كتاريخ افريقيا العام، وذلك لتأمين فهم أفضل للقارة الافريقية وفقاً لرؤية نيباد.

(د) ينبغي أن تشجع اليونسكو على إنعاش الحياة الفكرية والعلمية في افريقيا عن طريق برامج تهدف إلى تحسين شروط التدريب والبحث في الجامعات الافريقية.

٤ – الإدارة المستدامة للبيئة البحرية والساحلية

تعزيز دور اليونسكو واللجنة الدولية لعلوم المحيطات (كوي) في إعداد الصيغة النهائية لخطة عمل نيباد الخاصة بالبيئة وفي تطبيق هذه الخطة، ولا سيما بتيسير تنفيذ المشروعات التي تمخضت عنها العملية الافريقية فيما يتعلق بإدارة المناطق الساحلية، وبتعزيز قدرات الدول الأعضاء على استيعاب أهداف إطار العمل هذا.

٥ – تكنولوجيات المعلومات والاتصال، والتعليم عن بعد

(أ) ينبغي لليونسكو تعزيز برنامجها فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في مجالي إعداد المعلمين وتحسين التعليم العالي. وفي هذا الصدد، يتعين تعزيز قدرات معهد اليونسكو الدولي لبناء القدرات في افريقيا (إيكبا) كي يتمكن من مواصلة أنشطته الخاصة باستحداث البرامج الحاسوبية والتدريب عن بعد.

(ب) كيما لا يتعرض الدارسون بالمناطق الريفية للظلم بالقياس إلى أقرانهم بالمناطق الحضرية فيما يتعلق بالاستفادة من التدريب في مجال المعلوماتية وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات عموما، ينبغي لليونسكو ونيباد أن تدرسا بسرعة سبل ووسائل موافاة هيئات صنع القرار المعنية بخطة عمل ترمي إلى استغلال مصادر الطاقة المتجددة في تشغيل المؤسسات التعليمية ومراكز الصحة في المناطق الريفية.

(جـ) تعزيز ومساندة الجامعة الافتراضية الافريقية في نيروبي التي يمكن لعملها أن يسهم في سد النقص في المعلمين المؤهلين فضلا عن تحسين مستوى المعلمين إجمالا.

(د) ينبغي أن تكون اليونسكو قدوة تُحتذى في استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال ووسائل الاتصال بما يؤدي إلى تجنب تنظيم مؤتمرات طويلة ومكلفة.

٦ – طبع وتوزيع مواد تعليمية جديدة في بلدان نيباد

ينبغي لليونسكو الإسهام في تصميم وإعداد مواد تعليمية جديدة تُحسِّن معرفة الطلبة بافريقيا في إطار نيباد.

٧ – المكاتب الميدانية وإدارة افريقيا

(أ) ينبغي لليونسكو بذل المزيد من الجهود لترسيخ حضورها في منطقة افريقيا، وتعزيز قدرات هذه المنطقة على تنسيق برامجها المساندة لنيباد. كما ينبغي للمنظمة تحسين عملية تبادل المعلومات مع مكاتبها الميدانية.

(ب) ينبغي لليونسكو أن تقوم بإنشاء مكتب إقليمي في افريقيا يُعنى بالثقافة، وذلك طبقا للقرار الذي اعتمده المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية (مكسيكو، ١٩٨٢) ولتطبيق خطة عمل داكار التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في يونيو/حزيران ١٩٩٢.

٨ – المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

ينبغي لليونسكو تعزيز قدرات المنظمات الافريقية غير الحكومية لجعلها أكثر فاعلية، وتشجيع اندماج مجموعات ورابطات المجتمع المدني، والمساعدة على تحقيق التآزر بين الآليات القائمة والأنشطة الجارية التي تتفق مع مجالات اختصاص اليونسكو وأولويات نيباد.

٩ – ثقافة السلام

ينبغي لليونسكو تدعيم أنشطتها في مجال تعزيز السلام، والعمل على توعية المواطنين في المنطقة بأهمية الاندماج الاجتماعي والحكم السليم. وينبغي لنوادي اليونسكو والمدارس المنتسبة أن تصبح العناصر الأساسية في هذه الحملة.

١٠– البرلمانيون

ينبغي لليونسكو مواصلة أنشطتها المعنية بالبرلمانيين لكي يصبحوا المصدر الأساسي في نشر المعلومات وتعزيز الحوار بشأن نيباد، ولا سيما منتدى البرلمانيين الأفارقة بشأن التعليم (FAPED).

ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة السادسة والستون بعد المائة

166 EX/5
Part II
١٦٦م ت/٥
الجزء الثاني
باريس، ٢٠٠٣/٣/٢٠
الأصل: انجليزي/فرنسي

البند **٣,١,٢** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دوراته السابقة

الجزء الثاني

الملخص

يستهدف هذا التقرير إحاطة أعضاء المجلس التنفيذي علماً بما أحرز من تقدم في تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دوراته السابقة.

ويركّز الجزء الثاني على المسائل الإدارية والمالية.

القرار ١٦١م ت/٧,٦
تقرير المدير العام عن استخدام الخبراء الاستشاريين في الأمانة

المقدمة

١ – إن اليونسكو، بوصفها منظمة دولية حكومية، يجب أن تمتلك ذاكرة مؤسسية دائمة تتمثل في مجموعة أساسية من الموظفين المسؤولين عن أهم أنشطة المنظمة. ولئن كان من غير الممكن الاستعاضة عن استخدام الموظفين الدائمين عن طريق اللجوء إلى الاستعانة بالخبراء الاستشاريين والمتعاقدين بموجب عقود أتعاب، فإن الضرورة قد تقتضي الاستعانة بشكل مؤقت بخدمات هؤلاء الخبراء والمتعاقدين من أجل الحصول على الدراية الفنية المتنوّعة والمرونة اللازمة لكي يتسنّى لليونسكو الوفاء بفعالية وبسرعة بالاحتياجات المتطوّرة في مختلف مجالات اختصاصها.

٢ – ويُستخدم الخبراء الاستشاريون لمهام تستغرق فترة قصيرة من الزمن وتتطلب دراية فنية لا تتوافر لدى الموظفين الدائمين. أما عقود الأتعاب، فتستخدم للتعاقد مع أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تتوافر لديهم مهارات متخصصة، وذلك للحصول على سلع أو خدمات خاصة تُقدّم في أجل محدد في مقابل مبلغ إجمالي. ويقدم المتعاقدون في هذه الحالة خدماتهم أساساً من مقر عملهم المعتاد. فالمنظمة لا تشتري بموجب هذه العقود وقت المتعاقد، وإنما تشتري نتاجا مكتملا يسلّم في موعد محدد.

٣ – وتتجلى الفائدة الكبرى المنشودة من وراء استخدام الخبراء الاستشاريين و/أو المتعاقدين بموجب عقود أتعاب لأداء مهام محددة، في أمثلة كالأنشطة التي تتطلب توافر مجموعة من الدرايات الفنية كما هو الحال في إعداد وتنفيذ المشروعات الميدانية التي تموّل من موارد خارجة عن الميزانية؛ وإعداد الدورات التدريبية والتحضير للمؤتمرات؛ وتحرير المطبوعات الرئيسية للمنظمة حيث يقتضي الأمر التفاعل مع الأمانة، وما إلى ذلك.

مصدر البيانات

٤ – على ضوء سياسة اللامركزية المطبقة في المنظمة، فإن مسؤولية اختيار الخبراء الاستشاريين والتعاقد معهم وإبرام عقود الأتعاب، تقع على عاتق القطاعات والمكاتب والمكاتب الميدانية. أما مكتب إدارة الموارد البشرية فهو مسؤول أساساً عن إسداء المشورة والمراقبة وقد استمدت البيانات من النظام الجديد للمالية والميزانية (فابس)؛ ولكن نظراً لأنه يجري اعتماد نظام فابس الجديد وتطبيقه بصورة تدريجية في المنظمة، فلم يتمكن مكتب إدارة الموارد البشرية من استخلاص أي بيانات سوى البيانات المتعلقة بعقود الخبراء الاستشاريين وعقود الأتعاب التي يتولى المقر إدارة شؤونها. أما البيانات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين وعقود الأتعاب في الميدان، فإنها لم تدرج بعد في هذا النظام لأن نظام ساب SAP لن يستخدم في المكاتب الميدانية إلا في الربيع القادم. وعليه فإن هذا التقرير لن يتناول سوى العقود التي يتولى المقر إدارتها.

استخدام الخبراء الاستشاريين خلال عام ٢٠٠٢ في المقر

ألف – عقود الخبراء الاستشاريين

٥ – في عام ٢٠٠٢، استخدمت اليونسكو **٣١٨** خبيراً استشارياً بموجب **٤٣٣** عقداً موّلت في إطار اعتمادات البرنامج العادي والموارد الخارجة عن الميزانية. وفي عام ٢٠٠٢ ذاته، موّلت نسبة **٣٤,٩** في المائة من المصروفات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين من البرنامج العادي، ونسبة **٦٥,١** في المائة من اعتمادات خارجة عن الميزانية. (وتقابلها في عام ٢٠٠١ نسبة ٢٥,٨ في المائة ونسبة ٧٤,٢ في المائة على التوالي). وقد انخفض العدد الإجمالي لعقود الخبراء الاستشاريين **بنسبة ٩,٢** في المائة في عام ٢٠٠٢ (٤٣٣ عقداً) بالمقارنة بعام ٢٠٠١ (٤٧٧ عقداً)، وبنسبة **١٨,٩** في المائة منذ عام ٢٠٠٠ (٥٣٤ عقداً آنذاك). وانخفض العدد الإجمالي للخبراء الاستشاريين (الأفراد) المتعاقد معهم في عام ٢٠٠٢ بنسبة **١٢,٤** في المائة بالمقارنة بعام ٢٠٠١ (**٣١٢** خبيراً مقابل ٣٥٦).

٦ – ويبيّن الجدول الوارد أدناه تطوّر عدد الخبراء الاستشاريين الذين تمّ التعاقد معهم في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ بالإضافة إلى المجموعة الإقليمية التي ينتمون إليها.

	٢٠٠١		**٢٠٠٢**	
المجموعة	**العدد**	**٪**	**العدد**	**٪**
الأولى	٢١٩	٦١,٥	١٧٤	٥٥,٨
الثانية	٢٠	٥,٦	١٤	٤,٥
الثالثة	١٦	٤,٥	٢٣	٧,٤
الرابعة	٣٢	٩,٠	٣٧	١١,٩
الخامسة (الدول العربية)	١٨	٥,١	٢٤	٧,٧
الخامسة (الدول الافريقية)	٥٠	١٤,٠	٤٠	١٢,٨
غير محددة	١	٠,٣		
المجموع	**٣٥٦**	**١٠٠**	**٣١٢**	**١٠٠**

ويتضح من التوزيع الوارد أعلاه أن عدد الخبراء الاستشاريين من المجموعة الأولى قد انخفض إلى حد ما وأصبحت نسبتهم ٥٥,٨٪ في عام ٢٠٠٢ بعد أن كانت ٦١,٥٪ في عام ٢٠٠١) وإن كان الاتجاه الملحوظ مستمرا ويتمثل في أن أغلبية الخبراء الاستشاريين ينتمون إلى المجموعة الأولى. ويمكن ملاحظة اتجاهات التحسّن بالنسبة للمجموعات الثالثة والرابعة والخامسة (الدول العربية)، إذ بلغت نسبة الخبراء الاستشاريين من هذه المجموعات على التوالي: ٧,٤٪ و ١١,٩٪ و٧,٧٪ مقابل ٤,٥٪ و ٩,٠٪ و ٥,١٪ في عام ٢٠٠١. ويمكن ملاحظة انخفاض ضئيل في عدد الخبراء الاستشاريين في المجموعتين الثانية والخامسة (الدول الافريقية)، إذ بلغت نسبتهم على التوالي: ٤,٥٪ و ١٢,٨٪ بالمقارنة بنسبة ٥,٦٪ و ١٤,٠٪ في عام ٢٠٠١.

باء – تكلفة الخدمات الاستشارية في المقر

٧ – لقد بلغ مجموع نفقات الخبراء الاستشاريين (من جميع مصادر التمويل) الذين تولّى المقر إدارة عقودهم، في عام ٢٠٠٢، **٥ ٣٧١ ٥٩٩** دولاراً. وانخفضت النفقات المرتبطة بعقود الخبراء الاستشاريين التي أدارها المقر بنسبة ٩,٠ في المائة بالمقارنة بعام ٢٠٠١ (٨٨٣ ٨٨١ ٥ دولاراً). وانخفضت هذه النفقات بنسبة **٢٨,٢** في المائة منذ عام ١٩٩٩ حيث بلغ مجموع النفقات آنذاك ٧٧٩ ٤٨١ ٧ دولاراً.

٨ – وإذا ما حسبت المصروفات الإجمالية للخبراء الاستشاريين في المقر، على أساس التكلفة القياسية للموظفين، لبلغت في عام ٢٠٠٢ ما يعادل ٤١ موظف/سنة من درجة م–٥، منهم ١٤ موظف/سنة في إطار البرنامج العادي (في مقابل ٤٥ و ١٧ موظف/سنة في إطار البرنامج العادي في عام ٢٠٠١).

جيم – عقود الخبراء الاستشاريين المبرمة على أساس أجر رمزي مقداره دولار واحد

٩– بلغ عدد الخبراء الاستشاريين الذين تمّ التعاقد معهم في عام ٢٠٠٢ على أساس أجر رمزي مقداره دولار واحد ٢٠ متعاقداً مقابل ٢١ متعاقداً في عام ٢٠٠١ و ٦٠ متعاقدا في عام ٢٠٠٠.

١٠– وفي حين أن الخبراء الاستشاريين الذين يتم التعاقد معهم على أساس أجر رمزي مقداره دولار واحد إنما يعملون بلا أجر، فقد يحدث أن يكلّفوا في حالات استثنائية بالقيام بمهمة تتطلب السفر. وفي هذه الحالة، تتحمل المنظمة التكاليف المتصلة بذلك (نفقات السفر وبدل الإقامة اليومي). وقد بلغ إجمالي النفقات من هذا النوع ٦٩٩ ١٩ دولاراً في عام ٢٠٠٢، (مقابل ١٣٢ ٥٥ دولاراً في عام ٢٠٠١).

عقود الأتعاب في المقر

١١– في عام ٢٠٠٢، أبرمت اليونسكو **١ ٣٥٨** عقداً من عقود الأتعاب بلغت تكلفتها الإجمالية (من جميع مصادر التمويل) **٥ ٦٧١ ٧٢٦ دولاراً**. وبالمقارنة بعام ٢٠٠١، يكشف هذان الرقمان عن وجود انخفاض كبير بنسبة **٤٣,٠** ونسبة **٤٧,٢** في المائة (فقد كان الرقمان المقابلان في عام ٢٠٠١ كالآتي: ٣٨١ ٢ بالنسبة للعقود و ٥٥٢ ٧٤١ ١٠ دولاراً بالنسبة للتكاليف).

١٢– وبلغ متوسط تكلفة كل **عقد من عقود الأتعاب** في المقر في عام ٢٠٠٢ حوالي **١٧٧ ٤ دولاراً** تقريباً (مقابل ٥١١ ٤ دولاراً في عام ٢٠٠١).

١٣– نظراً لطبيعة عمل اليونسكو، سيظل استخدام الخبراء الاستشاريين وعقود الأتعاب يشكل واحدة من أكثر الوسائل فعالية لتمكين المنظمة من الوفاء بالتزاماتها في الأجلين القصير والمتوسط. وستواصل اليونسكو مراقبة كيفية استخدام مختلف ترتيباتها التعاقدية، وذلك من أجل تقدير الاحتياجات الحالية والمقبلة على ضوء التعاريف الواردة في مرجع اليونسكو الإداري.

القرار ١٦٢م ت/٧,٤ والقرار ٣١م/٥٠
تحديث نهج اليونسكو في قيد النفقات

١٤- في القرار ٣١م/٥٠، رحب المؤتمر العام بدراسة المدير العام الرامية إلى تحديث نهج اليونسكو في قيد النفقات، وطلب من المدير العام أن يستعرض عملية التحديث هذه وأن يقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته السادسة والستين بعد المائة، وإلى المؤتمر العام في دورته الثانية والثلاثين، تقريراً بهذا الصدد إذا ما قرّر المجلس التنفيذي ذلك. وأُعدت دراسة المدير العام على ضوء تعليقات مراجع الحسابات الخارجي بشأن الارتباطات غير المصفاة واحتمال أن يكون في هيكل الاعتمادات الخاص بالمنظمة ما من شأنه أن يشجع الإداريين على تخصيص ميزانياتهم على نحو غير سليم بغية التوصل إلى رصيد صفري.

١٥- ويتمثل أحد أهداف نظام المالية والميزانية الجديد (فابس) في إضفاء المزيد من الوضوح على إدارة الالتزامات (الارتباطات غير المصفاة)، وإذا ما اقترن هذا بآلية ترحيل الفوائض، فمن شأن ذلك تمكين إدارة اليونسكو من أن تعالج بصورة مرضية القضايا التي شغلت مراجع الحسابات الخارجي. ولذلك يرى المدير العام أنه من الأفضل الانتظار إلى الدورة القادمة للمجلس، إذ ستكون اليونسكو قد كسبت إلى ذلك الحين ستة أشهر من الخبرة الإضافية مع نظام فابس، قبل أن يقدم استنتاجاته إلى المجلس التنفيذي وأن يوجّه أي توصيات قد يرغب المجلس في اقتراحها على المؤتمر العام.